دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا اسيوية

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

المجلد الثاني–العدد الخامس–جويلية 2020

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عبلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة عمايري – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- أ. أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ. محمد بلعيشة – باحث في الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر3
- أ. كعبوش الحواس – باحث في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس
- أ. بن ميهوب نسرين – باحثة في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- أ. نصر الدين مختاري- باحث في العلاقات الدولة، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن- أستاذ العلاقات الدولية - جامعة عنابة - الجزائر.
6. د. حنان رزايقية - دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. عمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الأمنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الإدارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د. حارث قحطان عبد الله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة/تونس.
17. د. جلال حسن حسن عبد الله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.

الفهرس

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الافتتاحية (د.عائشة حمايدي)	1
	الدراسات	
02	تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية "البراغماتية الصفراء في القارة السمراء" (د.فاروق العربي-ط.د الحواس كعبوش)	3
03	التوجهات الجديدة للقوى الأسيوية:- بناء مكانة أو صراع من اجل البقاء-(د.عبلة مزوزي)	19
04	العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة (د. البيديري عبد الواحد)	29
05	التفاعل الأفريقي مع القضايا الآسيوية رؤية غانا للنزاع الحدودي بين الصين الشعبية والهند 1961 – 1964 أنموذجًا (أ.أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم)	43
06	منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعزيز العلاقات ومواجهة جائحة كورونا (ط.د بن مساهل آلاء الرحمان- ط.د سالم نسرين)	62
07	اللاجئون في الدول المستضيفة: واقع اللاجئون السوريين في الأردن: التحديات والمواجهة (أ.ربا عبادة راشد مسودة)	76
	ملف العدد (التطبيع الاماراتي)	
08	التداعيات الجيوستراتيجية للتطبيع الاماراتي مع (إسرائيل): رؤية (إسرائيلية) (ط.د محمد بلعيشة-ب محمد الأزهر العبيدي)	98
	دولة العدد	
09	الجمهورية الإسلامية الإيرانية بين الماضي والحاضر (ط.د نسرين بن ميهوب)	111
	من وحي آسيا	
10	من وحي آسيا "الفيروس والقرية الظالم أهلها" (د.عبد القادر دندن)	120
	قراءة في كتاب	
11	التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية: المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية (د.موسى بن قاصير)	124

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منشئ الخلق من عدم، ثم الصلاة على الرسول منذ القدم

أما بعد....

يسعدنا أن نقدم للباحثين الكرام العدد الخامس من المجلد الثاني لمجلة قضايا أسيوية الذي يحوي في جعبته العديد من المواضيع المتنوعة والتي جعلت من المجلة محطة لالتقاء كل العلوم، فبين التاريخ والقانون والسياسة تلتقى مواضيع هذا العدد لتوضح لنا صورة عن الواقع الآسيوي ومواضيعه الآنية والتاريخية نأمل أن يستفيد منها كل متطلع للعلم.

في ظل وضع دولي راهن يتصدره مشهدان رئيسيان: الأول: جائحة كورونا كوفيد-19 المستجد والمستمرة، والذي تباينت الآراء حوله وما تعانيه الإنسانية من تداعياتها ليومنا هذا على جميع المستويات والأصعدة، والثاني: التطبيع الإماراتي مع الكيان الصهيوني الذي اعتبره الكثيرون خيانة للقضية الأم "القضية الفلسطينية"، واعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة لاتفاقات عربية مماثلة مع هذا الكيان.

غير أن هذه الخطوة ما هي في حقيقة الأمر إلا تجسيدا لصفقة القرن التي تعتبر نتاجا لعلاقات تاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، مضمونها الأساسي التصفية النهائية للقضية الفلسطينية.

في خضم كل ذلك، مازالت قارة أسيا تصنع الحدث من خلال تفاعلها مع مختلف القضايا العالمية والإقليمية، ولإثراء هذا الموضوع، تقدم المجلة في عددها الخامس مجموعة من المقالات والأبحاث الأكاديمية، التي حاول الباحثون من خلالها تحليل بعض الظواهر بزوايا ووجهات نظر مختلفة، حيث تضمن الموضوع الأول دراسة بعنوان: تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية: "البراغماتية الصفراء في القارة السمراء"، كما جاء الموضوع الثاني ليوضح لنا التطورات التي تعرفها سلوكات بعض القوى الأسيوية المؤثرة إقليميا وعالميا، وجاءت الدراسة بعنوان: التوجهات الجديدة للقوى الأسيوية – بناء مكانة أ و صراع من اجل البقاء-، ثم تناولت الدراسة الموالية العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة، لننتقل بالموضوع الموالي إلى التاريخ بدراسة معنونه ب: التفاعل الأفريقي مع القضايا الآسيوية رؤية غانا للنزاع الحدودي بين الصين الشعبية والهند1961– 1964 أنموذجًا، ثم تناول الباحثان موضوعا مهما حول منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعزيز العلاقات ومواجهة جائحة كورونا، ليليه فيما بعد دراسة بعنوان: اللاجئون في الدول المستضيفة: واقع اللاجئين السوريين في الأردن: التحديات والمواجهة.

أما ملف العدد، فتطرق للتداعيات الجيوإستراتيجية للتطبيع الإماراتي مع (إسرائيل): رؤية (إسرائيلية) فيما تناول ركن دولة العدد: دولة إيران، كما تم إضافة ركن جديد بعنوان من وحي آسيا: يحوي مقال رأي مستوحى من أحداث أو ظواهر أو أي تطورات خاصة بالشأن الأسيوي. وتضمن ركن قراءة في كتاب كتابا جماعيا، الموسوم ب: "التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية: المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية".

في الختام لم يبق لنا إلا أن نتقدم بخالص شكرنا لكل الذين ساهموا في انجاز هذا العدد من هيئة تحرير وأعضاء اللجنة العلمية آملين أن يجد الباحثون الأعزاء ضالتهم المنشودة.

د. حمايدي عائشة

أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/ الجزائر

نائبة رئيس التحرير مجلة قضايا أسيوية

الدراسات

تموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية

"البراغماتية الصفراء في القارة السمراء"

The Chinese Economy Positioning on the African Continent

"Yellow Pragmatism in the Brown Continent"

د. فاروق العربي

أستاذ محاضر بجامعة الجزائر3

الحواس كعبوش

باحث دكتوراه بجامعة الجزائر 3

ملخص

يتم النظر إلى كثافة العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية على أنه تحول في نمط العلاقات الخارجية للدول الإفريقية، عن النموذج التقليدي القائم على احتكار القوى الاستعمارية للمبادلات التجارية مع هذه الدول، فقد دفعت الطفرة الاقتصادية بالحكومة الصينية لاستكشاف فرص الاستثمار المتاحة في القارة الإفريقية، فشهدت الاستثمارات الصينية الأجنبية المباشرة في إفريقيا اتجاهات تصاعدية منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر- الصين – إفريقيا- الطاقة.

Abstract :The intensity of economic relations between China and Africa is seen as a shift in the pattern of African foreign relations, from the traditional model based on the economic monopoly of the colonial powers. Where the economic boom has prompted the Chinese government to explore the investment opportunities available on the African continent. So the Chinese foreign direct investment in Africa has known upward trends since the beginning of the first decade of the 21st century.

keywords: Foreign Direct Investment- China- Africa- Energy.

مقدمة:

يبدوا أن القارة الإفريقية لا تزال تشّكل منطقة جذب zone attractive بتعبير الأدب الاقتصادي، كما لا تزال حقلا جيوإستراتيجيا champ geostrategique بالمعنى السياسي والإستراتيجي، وما يبرر هذين المعنيين هو تبلري وتنافس القوى الكبرى حول النفاذ والنفوذ إلى هذه المنطقة، إن بحسابات وأهداف اقتصادية أو لغايات وأغراض سياسية وجيو إستراتيجية.

وقياسا إلى القوى الكبرى أو الفواعل التقليدية المتنافسة حول إفريقيا، تُعّد جمهورية الصين الشعبية من القوى الوافدة حديثا إلى القارة الإفريقية بغرض التموقع وإيجاد مكان لها في ظلّ المنافسة، أو بالأحرى لاقتحام سوقرائجة بُغية تصريف منتجاتها، فضلا عن اعتبارها مصدرا مهما لسّد احتياجاتها الطاقوية. فإفريقيا ومن حيث ما تمتلكه من موارد لا تزال في نظر العديد من الخبراء- بالرغم ما طالها في الفترة الكولونيالية من استؤاف واستغلال- " قارةً عنراء"un continent vierge تزخر بكثير من الموارد الطاقوية والمعدنية والزراعية، ومن ثم خزانا ومصدرا لوقود صناعات القوى الاقتصادية الكبرى، كما تشّكل في الوقت ذاته سوقارائجا (حوالي 800 مليون نسمة) لتصريف منتجات وصادرات تلك القوى.

وتأسيسا على ما سبق وبدافع تأمين مصادر الطاقة والموارد الأولية لاقتصاد ضخم ولصناعات مكثفة ما فتئت تتوسع، وكذا بدافع تصريف مخرجاتها الإنتاجية نحو سوق يتوسع باستمرار، ترتسم اليوم معالم إستراتيجية اقتصادية صينية تجاه القارة الإفريقية، الأكثر من ذلك تُعوّل جمهورية الصين كثيرا على إفريقيا كرافد support، وأيضا كمَنفذ Debouchè للاقتصاد الصيني عموما، وللتجارة والاستثمارات الصينية على وجه الخصوص.

وفقا للاعتبارات السالفة تحاول هذه الورقة البحثية الإحاطة بالإشكالية التالية:

كيف يتموقع الاقتصاد الصيني بالقارة الإفريقية في ظل المنافسة الدولية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما هي دوافع و محفزات الاستثمار الصيني بالقارة الإفريقية ؟
- ما طبيعة الاستثمارات الصينية وما هي غاياتها ؟

خطة الدراسة:

- **مقدمة**
- **المحور الأول:** قراءة في محفّزات ودوافع الاستثمار الصيني بالقارة الإفريقية
- **المحور الثاني:** واقع وأفاق الاستثمار الصيني بإفريقيا
- **الخاتمة**

المحور الأول: محفّزات ودوافع الاستثمار الصيني بالقارة الإفريقية

ثمة اليوم العديد من العوامل التي حفّزت ثاني اقتصاد عالمي على الولوج للقارة الإفريقية، فقوة الاستثمارات الصينية في دول المنطقة بادية للعيان في الوقت الراهن، إذ يحق لنا الحديث عن انتقال سوق بعينه من حيّزه الجغرافي الأصلي إلى حيّز آخر، بمعنى انتقال آلة إنتاجية ضخمة من القارة الأسيوية نحو القارة الإفريقية، أو ما بات يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بإعادة الإحلال أو إعادة التوطين DELOCALISATION.

وحتى وإن كانت الصين تبدو بأنها لا تزال تحتكم إلى بعض آليات الاقتصاد المخطط، إلا أن إقتصادها عرف تحولات على الصعيد الخارجي وذلك من خلال إنخراطها القوي في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية عقب طفرة الإنفتاح التي عرفتها منذ سنة 1978، حيث صارت لاعبا إقتصاديا محوريا على الصعيد العالمي، كما باتت تنافس القوى الاقتصادية التقليدية الكبرى على الأسواق الخارجية ومن ضمنها الأسواق الإفريقية.

يسجل التاريخ الحديث للصين الشعبية كونها أول بلد وصل بل وتخطى عتبة الرقمين في النمو الاقتصادي وذلك منذ تسعينيات القرن المنصرم (منذ 1992) إذ وصل معدل النمو10% طيلة عشرية كاملة، وتذهب مصادر أخرى إلى أن معدل النمو ناهز 11% و12%، وهو رقم لم تصله حتى القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عبر تاريخها الاقتصادي الحديث.

الأبعد من ذلك يسجل التاريخ و كذا الأدب الاقتصادي أيضا لهذه الدولة أن اقتصادها قد كسّر أو هدّم إحدى المسلّمات أو المقولات الاقتصادية المتواترة والراسخة منذ قرون، والمتمثلة في أن الزيادة السكانية هي "العدّو" أو المعرقل الأول للنمو والتنمية، وها هي تلك القاعدة تتبدد ضمن معادلة مفادها أن تعدادا سكانيا قوامه 1.34 مليار نسمة يحقق أكثر من 10 % نمو سنوي وعلى إمتداد عشريتين كاملتين.

فمنذ عام 1989 بدأت الصين تخرج فعليا من قوقعتها الأسيوية نحو الفضاءات الخارجية، إذ انتهجت الحكومات الصينية المتعاقبة سياسات تحرر تجاه الخارج وربط علاقات تجارية موسعة وكذا التعامل مع الأسواق الرأسمالية، ثم لاحقا الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة (سنة 2001). وإن إصلاحاتها تلك وإنخراطها "الحذر" في نظام العولمة قد قابله كثير من التحفظ والإنتقاذات التي طالتها داخليا (بعض الأطراف في الحزب الشيوعي الصيني) وحتى من أطراف خارجية. [1]

وقد ساهم الإصلاح الاقتصادي في الصين وانفتاحها على الخارج مساهمةً فعالة في تسريع النمو الاقتصادي المبني على التصدير، من خلال آليات واستراتيجيات بادرت بها الحكومة الصينية من ضمنها استراتيجية استهداف تعدد الأسواق والتدوير الكبير للتجارة وإنعاش الاستثمارات الوافدة والصادرة، ما مكّنها من تسريع وتيرتها التنموية والتجارية، حيث وفي وقت قياسي حقّقت إجمالي صادرات وواردات بلغت 20 مليار يوان عام 1987 ثم قفزت إلى تريليون 16.674 يوان بحلول عام 2007، أي ما يعني تحولا مكوكيا في غضون عشرون عاما، كما انتقلت من المرتبة 22 عالميا إلى المرتبة الثانية في التجارة العالمية ما بين سنوات 1990 إلى 1999، كما أحرزت المركز التاسع عالميا من حيث التصدير. [2]

لقد استطاعت الصين وفي غضون سنوات قليلة أن تحقق معدلات نمو متسارعة فاقت حتى توقعات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ومراكز البحث، فقد وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى 10% لسنوات متتالية وهو ما

يمثل أعلى معدل نمو في العالم، كما تأتي الصين منذ سنة 2010 بعد الولايات المتحدة كثاني اقتصاد عالمي بناتج محلي بلغ 14.34 تريليون دولار أمريكي سنة 2019، ومع ذلك يبقى مؤشر متوسط نصيب الفرد متواضعا حوالي10410 دولار ما يقارب 6/1 من متوسط نصيب الفرد الأمريكي، ومرّد ذلك التعداد السكاني الهائل للصين. [3]

إن القارة الإفريقية ذات الطاقات الوفيرة وأمام التراجع النسبي للقوى التقليدية فيها باتت مجالا شاغرا وحيويا للقوى الاقتصادية الصاعدة على غرار الهند تركيا البرازيل والصين، هذه الأخيرة هي بصدد حجز مكان لنفسها بإفريقيا كسوق لتصريف إنتاجهاوحتى فوائضها من اليد العاملة، وأيضا مصدرا لتوفير الطاقاتوالمواد الأولية لاقتصاد صيني ما فتئ ينمو ويتطلب مزيدا من الموارد الطاقوية كالنفط والغازوحتى بعض المعادن، والثروات الكامنة غير المكتشفة بعد، وهذا يظهر جليا اليوم من خلال عمليات المسحوالتنقيب الميدانيوكذا الفضائي عبر الأقمار الصناعية التي تقوم به كبريات الشركات الصينية في عدد من البلدان الإفريقية.

فعلى الرغم من امتلاك الصين لثروات معدنيةوطاقوية، فإن إنتاجها المحلي غير كاف لتلبية احتياجاتها بالنظر إلى التوسع المكثف للصناعات، ما يجعلها ترتبط بالقارة الإفريقية من أجل التزوّد بالمواد الطاقوية والمعدنية، حيث تستورد الصين حاليا 50% من احتياجاتها البترولية، وللمرة الأولى تتجاوز الصين عام 2015 الولايات المتحدة من حيث الاستهلاك متصدرةً الترتيب العالمي، فهي حاليا تستهلك حوالي 21 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة. [4]

تشير توقعات إدارة الطاقة الأمريكية أنه سيرتفع مستوى استهلاك الصين للطاقة المحلي من 4 مليون برميل عام 2010 إلى 7ملايين برميل يوميا عام2020، ليشهد ارتفاعا آخر ليصل 8 ملايين برميل سنة 2025، ثم يتجاوز سقف11 مليون برميل في حدود عام2030. [5]

وأمام هذا الاقتصاد المتنامي بسرعة والنهم أو الشره لمزيد من المصادر الطاقوية تتجه مجهودات الصين في هذا الصدد نحو السوق الطاقوي الإفريقيوذلك لعدة اعتبارات أولها قلة التنافس الموجود حول هذا السوق و"عدم الإزدحام" عليه من قبل القوى الكبرى مقارنة بالسوق الخليجيوالشرق الأوسطي عموما، وحتى القوقازي، فالسياسة الاقتصادية الصينية تنأى عن الدخول في صراعات وتفضّل المنافسة الاقتصادية الهادئة، كما أن الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية مؤشراتها في ارتفاع مستمر ما يفرض عليها بحكم الرشادة وتقليل معامل التكلفة أن تتزّود بالقرب من المناطق التي تعمل أو تستثمر فيها، على غرار قطاع البناءوالتعميروالأشغال الكبرىوكذا بعض الصناعات المتوسطة.

تقدر الإحتياطات الإفريقية من النفط الخام حوالي 75 مليار برميل أي ما يعادل نسبة 10% من الإحتياطي العالمي، ويتركز بنسبة 60 % في ثلاثة بلدان منتجة الجزائر نيجيريا وليبيا، وهو ما يضعها في الترتيب الثاني بين القارات بعد قارة أمريكا الجنوبية التي يبلغ إحتياطها ما يناهز 95 مليار برميل. [6]كما تشير بعض المصادر إلى احتماليةوجود احتياطيات ضخمة غير مكتشفة وجاري التنقيب عنها (حتى من قبل الشركات الصينية) في بعض البلدان الإفريقية كدول القرن الإفريقي وخليج غينيا.

ومن المحتمل أن تعزز القارة الإفريقية موقعها في الخريطة العالمية للنفط، حيث و صل إنتاجها اليومي 9 ملايين برميل يوميا، وهي تنتج حاليا أكثر من 12 %من الإنتاج العالمي ومن المحتمل أن يصل مستقبلا نسبة 20%.وتساهم في هذا النمو اكتشاف حقول عملاقة في نيجيريا، أنغولا والجزائر، كما يُتوقع استكشافات جديدة أخرى في الامتدادات العميقة في شبه الصحراء الإفريقية أن تُضيف أكثر من مليوني برميل يوميا. [7]

ويبدو أن هذه الأرقام تكون قد استشرفتها بكين، ووجدت في البلدان الإفريقية ملاذا أو مصدرا للتزوّد بالطاقة و بالمقابل الاستثمار في قطاعات عدة لاسيما الإعمار والأشغال الكبرى، ومن ثم تبني الصين إقتصادها علي الواقعية والرؤية البعيدة لمناطق استثماراتها التي تتوخى منها عوائد مالية معتبرة كما أن ثمة قاعدة تحكم الاستثمار كيفما كان (أي في أي قطاع كان) وحيثما كان (وفي أي بقعة من العالم) ألا وهي: "رأس المال جبان" LE CAPITAL EST LACHE ومن ثم فلا مجال للمغامرة.

إلى جانب الدافع السابق "النفط"، فإن ثمة دافع آخر والمتمثل في المنافسة المتأججة حول الأسواق، ويبدو أن العديد من القوى تضع في حسبانها المنجم والمطمورة الإفريقية كهدف، وفي مستوى ثاني تعد القارة الإفريقية كميدان للتنافس الإستراتيجي، ومن هذا المنطلق تحاول الصين أن تكون لاعبا أساسيا وإن على الصعيد الاقتصادي والتجاري بالخصوص، وأيضا كفاعل في المنطقة وفقا لاعتبارات التوازنات العالمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

يشير خبراء العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي أخذ ينتقل منذ نهاية حقبة الثنائية القطبية في مطلع التسعينات من النمط "شبه الإمبراطوري" القائم على سيطرة "القوة العظمى الوحيدة" أي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج "إنتشار القوة" القريب بصورة أو أخرى من نظام أو نموذج "توازن القوى المحكوم" بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئة القوة نسبيا (الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، روسيا، ودول صاعدة اقتصاديا كالبرازيل والهند)، وبالرغم من عدم إمكانية التحديد اليقيني لجميع المكونات العددية والنوعية للقوى الدولية المرشحة لتقاسم القوة والنفوذ في النظام العالمي المستقبلي، إلا أن الفترة الإنتقالية الراهنة من تطور العلاقات الدولية تشير إلى حقيقة تبدو صادمة أو "ملّغزة" (Paradoxial) وهي أن نمط توزيع القوة يميل إلى مزيد من الجمود النسبي، لا إلى مزيد من المرونة، أي يميل لمزيد من التركيز والمركزية. [8]

ولعل الحقيقة اللافتة في العلاقات الدولية الراهنة بصفة خاصة هي حالة تعمق التشابك المالي والتجاري بين الولايات المتحدة والصين، لدرجة إشارة بعض المحللين الأمريكيين مثل نيل فرجسون ,N. Vergeson بصورة بلاغية إلى نشوء قوة دولية مستحدثة هي "صينامريكا" (CHINAMERICA)، فقد بلغ التشابك الصيني الأمريكي حدا جعل الصين تشعر بقلق حقيقي جرّاء وصول الدين السيادي الإتحادي الأمريكي إلى السقف الأقصى المحدد تشريعا، وخلال الفترة السابقة على إعلان "التوافق الأمريكي"* بلغت خشية الصين ذروتها من إحتمال وصول الولايات المتحدة إلى إعلان عدم القدرة على الدفع ما من شانه تهديد الاستثمارات الصينية في الصميم ولكن هذا التشابك الصيني الأمريكي عبّر عن قوته مرة أخرى مع إعلان الصين عدم التخلي عن الاستثمارات الأمريكية. [9]

إن بلوغ الصين هذه الدرجة من الكفاية المحلية وتصديرها الأموال في شكل استثمارات أو قروض جعلها بمثابة بنك عالمي مركزي، سيما قروضها لأكبر قوة عالمية، وعلى الرغم من هذا التشابك في المصالح فثمة تنافس بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن هذه الأخيرة تترك مجالا مفتوحا للصين في بعض المناطق في أسيا و إفريقيا، وبالتالي فالتنافس الحالي في صورته الإجمالية حول إفريقيا يجري أساسا بين الصين والقوى الاستعمارية التقليدية وعلى رأسها فرنسا و بريطانيا.

ويبدوا أن مستقبل الصين يبقى مرهونا بتنميتها الاقتصادية، حيث تعمل للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في السنوات القادمة، وهو ما يؤكد أنها لن تتخلى عن إفريقيا كسوق وكمورّد أو كمموّن بالمواد الأولية وفي طليعتها النفط، فبقاء الصين في مستوى تنافسي عالي يفرض عليها لعب كافة أوراقها ومن ضمنها الورقة الإفريقية، وحتى مركزها بآسيا كقوة إقليمية يمّر عبر امتدادها الجيوبوليتيكي أو ما يعرف بتصيين العالم. [10]

إلى جانب الدوافع السالفة الذكر هناك دوافع بيئية، فضخامة الاقتصاد الصيني جعله أكثر اقتصاد مصّنع يتسبب في الإنبعاثات الغازية لاسيما انه لا يزال يعتمد بنسبة كبيرة على طاقات تقليدية مثل الفحم الحجري في تشغيل المصانع، وبالتالي فالصناعات الصينية أكثر الصناعات تلويثا للبيئة المحلية وحتى العالمية، ومن هذا المنطلق تخوض الصين تجربة نقل الصناعات نحو دول ومناطق أخرى ومن ضمنها البلدان لإفريقية.

فبمناسبة افتتاح قمة باريس للمناخ أواخر سنة 2015 جدّد الرئيس الصيني شي جين بينغ تعهد بلاده بتقليل إنبعاثات غاز الكربون لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي، أي بنسبة تتراوح ما بين 60 % إلى 65 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2005، فضلا عن زيادة مصادر الوقود غير الأحفوري في استهلاك الطاقة الأساسي إلى نحو 20% وهي خطوة كبرى لثاني قوة اقتصادية في العالم التي التزمت بثبات مواجهة الاحتباس الحراري رغم مخاوف وضغوط التراجع الاقتصادي، وهذا ما يدفع الصين باستمرار إلى إخراج اقتصادها من نطاقها الجغرافي نحو مناطق أخرى. [11]

كما أن تشغيل الفوائض من اليد العاملة الصينية بالخارج يعد أحد الدوافع وحتى من أولويات الحكومة الصينية وكذا كبريات الشركات الصينية، وهو ما يُلاَحَظ في الاستثمارات الوافدة للبلدان الإفريقية، أين يتم نقل ألاف العمال إلى الدول المستقبلة وهي إحدى الميزات المصاحبة للاستثمارات الصينية بالخارج، ومنبع هذه الظاهرة مّردّه للخصوصية الاقتصادية وكذا الثقافية للصين.

ويمكن رصد مزايا الاستثمارات الصينية في إفريقيا في: أولاً، أن تدويل الشركات الصينية حديث نسبياً، بالرغم من نشاط بعض الشركات الصينية خارج الصين في أواخر السبعينيات، فإن الطفرة في الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر لم تحدث إلا بعد عام 2001، وهو ما يجعل متوسط عمر الشركات الصينية العاملة في إفريقيا أصغر بكثير مقارنة ببقية الشركات العاملة في القارة. [12]

ثانيا، غالبية الشركات الصينية العاملة في أفريقيا هي مجموعات عامة تستفيد من دعم حكومي كبير، لاسيما على المستوى السياسي والمالي في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. تعتمد هذه الشركات للفوز بالمناقصات، أولاً على القدرة التنافسية لأسعارها، أقل بنسبة 30٪ من أسعار منافسيها، بسبب انخفاض تكلفة العمالة والمعدات التي تستوردها من الصين.

إضافة إلى ذلك، فإنها تستفيد أحيانًا من دعم المانحين الدوليين، الثنائيين والمتعددي الأطراف، من خلال اتفاقيات التمويل المشترك (البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي...). [13]

ثالثًا، تميل الشركات الصينية المملوكة للدولة للاستثمار وفق منظور طويل المدى مقارنة بنظيراتها (الأنجلوساكسونية)، التي تخضع للقيود المالية ولمنظور المساهمين في رأس مالها، وبالتالي بحثها عن العائدات السريعة، فتسمح الحكومة الصينية للشركات بالاستثمار بشكل استراتيجي، أي تقديم الفوائد على المدى الطويل على حساب الفوائد على المدى القصير. [14]

رابعا، تسهّل الحكومة الصينية نشاط شركاتها في الخارج، وتضع هياكل مؤسسية لدعم الشركات الصينية العاملة في أفريقيا، والأهم من ذلك بناء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري* (OETCZ) من أجل تسهيل المزيد من الاستثمارات في القارة. [15]تم اعتماد فكرة تصدير المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة إلى أفريقيا كسياسة رسمية ضمن إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي في الاجتماع الثالث الذي عقد في بكين عام 2006، عندما أعلن الرئيس هو جينتاو رسمياً إنشاء ثلاث إلى خمس مناطق في القارة باعتبارها أحد أهداف خطة عمل FOCAC 2007 - 2009. وتم بناء ست مناطق في كل من زامبيا، موريشيوس، نيجيريا، مصر وإثيوبيا. وكانت منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري في زامبيا أول منطقة للتعاون الاقتصادي والتجاري الخارجي التي أطلقتها الصين، حيث تشارك عدد من الشركات الصينية في عمليات التعدين والتنقيب والهندسة الكيميائية والبناء في المنطقة. [16]

أخيرا، هناك اعتقاد راسخ للحكومة الصينية في التمسك بمبادئ عدم التدخل وإقامة علاقات غير مشروطة، على عكس القوى التقليدية التي تربط استثماراتها بعوامل الحوكمة والإصلاح السياسي، فالعلاقات الصينية الإفريقية متجذرة بعمق في التعاون التجاري البحت، مع أهداف "مربحة للجميع". [17]

المحور الثاني: واقع وأفاق الاستثمار الصيني بالقارة الإفريقية

بغض النظر عن العلاقات التاريخية المميزة والوطيدة لاسيما منذ محفل باندونغ سنة 1955 الذي إحتضن الحركات التحررية، فضلا عن مساندة الصين للقضايا الإفريقية عموما، إلا أن بداية إهتمام الصين اقتصاديا وتجاريا بإفريقيا كان منذ تسعينيات القرن المنصرم، أي بداية التوسع الكبير للاقتصاد الصيني وتفتحه على الاستثمارات والأسواق الخارجية، كما أن الإستراتيجية الصينية المبنية على التصنيع من أجل التصدير سهّلت توثيق روابطها مع البلدان الإفريقية لاسيما تلك التي تتمتع بالثروات الطبيعية، ولا يفوتنا التذكير أن الصين كانت قد ربطت بعض العلاقات الثنائية في بعض القطاعات مع عدد من البلدان الإفريقية في مجال التكوين والمساعدات الفنية، وفي مجال الصحة والتكنولوجيات الطاقوية والهندسة والتكنولوجيا النووية، إلا أنها لم تخرج عن نطاق البروتوكولات القطاعية الظرفية ولم ترقى إلى مستوى أعلى من الاستثمار أو التعاون أو الشراكة.

إنّ عودة الصين بقوة إلى إفريقيا وبثوب جديد كان أمرا حتميا، خاصة وأن التواجد الصيني السابق في القارة كان قد ترك إنطباعا جيدا لدى عدد من الدول الإفريقية في ظل ما قدمته الصين من مساعدات فنية ومالية، وفي ظل السياسة الجديدة

التي تنتهجها الصين تجاه القارة الإفريقية والتي تقلصت فيها النزعة الإيديولوجية وزاد فيها الإتجاه نحو العلاقات الحكومية مع الإبتعاد عن تأييد ودعم الحركات الثورية والمعارضة، تم فسح المجال أمام المزيد من العلاقات التجارية والاستثمارية. [18]

وتبدو العلاقات الصينية الإفريقية اليوم أكثر عمقا من ذي قبل، ومع ذلك فلا يمكن الحديث – حسب تصورنا -عن شراكة فعلية طالما أن هناك رجحانا للكفة الاقتصادية الصينية وافتقار البلدان الإفريقية للنّدّية، فالصين تضع المواد الأولية والنفط ضمن أولوياتها في القارة فتعمد للاستثمار في هذه القطاعات وتستخلص رخصا حكومية لاستغلال الأراضى والغابات والمناجم والشراكة في التنقيب واستغلال حقول النفط، ومن هذا المنطلق عرفت الصين كيف تستغل حاجة البلدان الإفريقية للبنى التحتية من خلال عقود الاستثمار التي حازت عليها في مجالات إنشاء الطرق والسكك الحديدية والإعمار والمنشآت التحتية الكبرى.

من هكذا منطلقات تحاول الصين العمل الدؤوب بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وتخلت عن الإصطفافات الإيديولوجية القديمة إدراكا منها أن الأسواق والاستثمارات تتأثر بالمواقف السياسية، كما أن هشاشة الأسواق في ظل العولمة يُحتم عليها العمل بمنطق "أقل إيديولوجية وسياسة وبأكثر واقعية ونفعية".

ولكسب ثقة البلدان الإفريقية وفي ظل "الصحة" المالية التي تتمتع بها الصين فقد عمدت مسح بعض الديون وإلى تقديم معونات فنية وحتى مالية لعدد كبير من دول القارة. فقد أعفت الصين 31 بلدا إفريقيا من ديون قيمتها حوالي 10.5مليار يوان، كما أقدمت على منح معاملة تفضيلية جمركية صفرية لما يربو عن 190 سلعة واردة من 29 بلدا إفريقيا، ما ساهم في إرساء قاعدة ممتازة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الأفارقة والصين. [19]

ففي أكتوبر من سنة 2000 وبغية تأطير التعاون والاستثمار بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في القطاعين العمومي والخاص، وأضحى يضّم هذا المنتدى 40 بلدا إفريقيا، حيث سرّع هذا الإطار التعاوني حجم التجارة بين الطرفين إذ من المتوقع أن ينتقل حجم المبادلات السلعية والخدمية من 10.6 مليار دولار عام 2000 إلى ما يزيد عن 160 مليار دولا ر عام 2016. [20]

لقد باتت إفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق عولمة شركاتها الكبرى المُشَجّعة من طرف حكومة بكين، ففي عام 2004 صرّح الرئيس الصيني قائلا: "إن العولمة تشكل محورا أوليا للاقتصاد الصيني، و تعد القارة الإفريقية مقصدا مشجعالاستثمارات الشركات الصينية". [21]

وتبدي الشركات الصينية مستوى عالي من التنافسية إزاء الشركات الغربية على الرغم من أن هذه الأخيرة كان لها موطئ قَدَم سّباقًا في القارة الإفريقية ومرّد ذلك لجملة من العوامل هو قدرتها السريعة على التكيف ورسوّها على المناقصات لعروضها المتدنية التكلفة واحترام أجال تنفيذ وإتمام المشاريع والمناولات، زيادة على تغلغل مشاريعها الاستثمارية حتى في مناطق النزاعات المحفوفة بالمخاطر.

ففي هذا الصدد تلقى الاستثمارات الصينية في إفريقيا منافسة محدودة من الغرب،لأن الصين تختار حتى المناطق المعزولة والخالية، أين يغيب الأمن حول هذه المشاريع، ومثل هذا الوضع سهّل بشكل كبير أفضلية وأسبقية الصين في تنافسها مع الشركات الأجنبية الأخرى، فهي تتحمل مخاطر ليس بمقدور الشركات الغربية تَحَمُّلَها. [22]

عرفت الاستثمارات الصينية بإفريقيا منحنى تصاعديا، فقد ارتفعت الاستثمارات المباشرة من نسبة 1.6% من إجمالي التدفقات الصينية بالخارج سنة 2003 إلى 9.82%سنة 2008، ثم انخفضت بشكل مؤقت سنة 2009 بحوالي 4.051 مليار دولار (نظرا لتبعات للأزمة المالية العالمية عام 2008). [23]

وفي مرحلةلاحقة عادت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا للإرتفاع من جديد سنتي 2010-2011 لتصل إلى نحو 4.25% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الصينية بالخارج، وليصل لاحقا بل ويتجاوز نسبة 5%من صافي التدفقات الصينية بالخارج.

كما تم إنشاء صندوق التنمية الصيني الإفريقي China-Africa Development Fund (CADF) سنة2007 برأسمال قُدّر بحوالي5 مليار دولار، تم صّب كدفعة أولى 1 مليار دولار من طرف البنك القومي الصيني للتنمية بهدف دفع وتشجيع الشركات الصينية للاستثمار في إفريقيا، وتم فتح ثلاث وكالات لهذا الصندوق بكل من إثيوبيا زامبيا وجنوب إفريقيا، وبحلول نهاية عام 2012، تقرر استثمار 2.385 مليار دولار في 61 مشروعًا في 30 بلدًا إفريقيًّا، هذا إضافة إلى 1.806 مليار دولار تم استثمارها من قبل في 53 مشروعًا عبر إفريقيا.[24] وبالمجمل، فإن المجموع التراكمي للاستثمار الصيني الخارجي المباشر ارتفع من 9.33 مليارات (2009) إلى 21.23 مليارًا (2012)، وتلك زيادة أكثر من 200%. [25]

بلغ تدفق الاستثمار المباشر الصيني إلى أفريقيا في عام 2018 ما قيمته 5.4 مليار دولار، بزيادة 31.5 في المائة عن سنة 2017، وهذا يمثل 3.8٪ من إجمالي الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر أو 11.7٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته إفريقيا خلال سنة 2017.وبعبارة أخرى، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني دوراً هاماً بالنسبة لأفريقيا، خاصة وأن هذا المبلغ مخصص لـ 54 بلداً. [26]

كما استقبلت الدول الإفريقية خلال الفترة 2005-2018 حوالي 278.85 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الصينية الأجنبية المباشرة، [27] ويوضح الملحق رقم 01 مدى توسع الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية خلال الفترة 2003-2018، فالتطور المستمر في معدلات النمو الذي شهده الاقتصاد الصيني في السنوات الماضية وفّر لها مخزوناً نقدياً استغلته في الاستثمار الخارجي. فكما هو موضح في الملحق تلقت أغلب الدول الإفريقية الاستثمارات الأجنبية الصينية المباشرة، وبالتالي ضمنت الصين لنفسها موطئ قدم في كل الأقاليم الإفريقية، وإن كانت تتركز بشكل كثيف في الاقتصاديات الإفريقية القوية، ويرجع تصدر جنوب إفريقيا لصدارة الدول الإفريقية التي تلقت أكبر قدر من الاستثمارات الصينية بسبب شراء 20٪ من أسهم بنك ستاندرد بنك Standard Bank في جنوب أفريقيا من قبل البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، في عام 2008 وهي السنة التي سجلت ذروة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصينية في القارة بـ 5.5 مليار دولار أمريكي. [28]

وشملت الاستثمارات الإفريقية للصين قطاعات الطاقة، الزراعة، الصحة، النقل، المعادن، التمويل والخدمات، والمنتجات الكيمائية، المعدات اللوجستية السياحة ومجالات أخرى، واستحوذ قطاع الطاقة على 103.88 مليار دولار أمريكي، وقطاع المعادن على 37.84 مليار دولار أمريكي، في حين خصصت ما يزيد عن 89 مليار دولار لقطاع النقل (طرق، سكك حديد) و33.56 مليار دولار للاستثمارات في مشاريع البناء، [9] كما هو موضح في الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01: الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

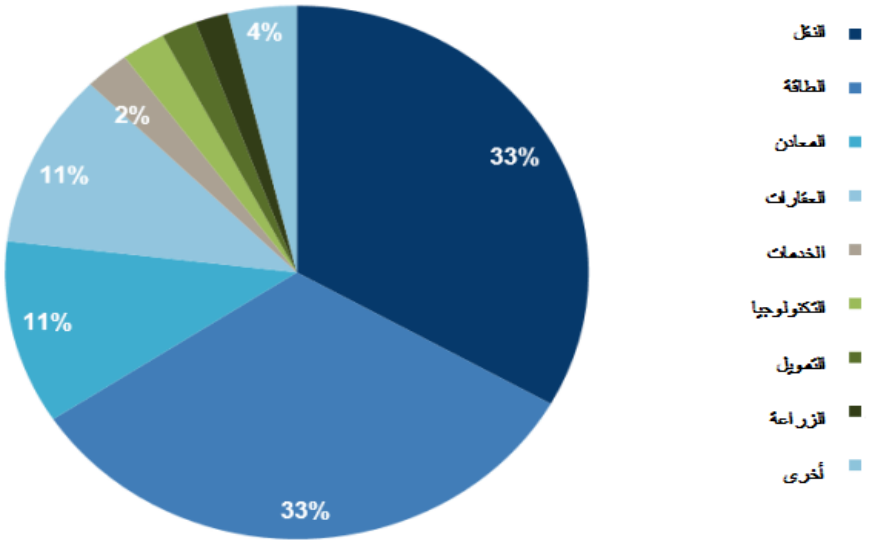

المصدر: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/06/figures-of-the-week-chinese-investment-in-africa/

وعليه يشمل الوجود الصيني في إفريقيا جميع المجالات، ويرجع نزوع الاقتصاديات الإفريقية إلى الصين إلى المزايا التي توفرها الشركات الصينية مقارنة بالشركاء التقليديين، ومع ذلك، فإن الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية تتركز إلى حد كبير في قطاعي النقل والطاقة، اللذان استحوذا على أكثر من نصف الاستثمارات الصينية في إفريقيا، فتشارك الشركات الصينية في إنجاز السكك الحديدية في كينيا وإثيوبيا وزامبيا وغيرها، واستثمرت بشكل كبير في السكك الحديدية النيجيرية، وقام بنك التصدير والاستيراد الصيني بتمويل 85 في المائة من مشاريع السكك الحديدية الخفيفة أديس أبابا والتي قدّرت بـ 475 مليون دولار أمريكي.

كما يحتل قطاع الطاقة مكانة مهمة، حيث تولى الصين أهمية خاصة للاستثمار في الدول الإفريقية النفطية قصد سد فجوة الطاقة، باعتبار أنها أصبحت أول مستهلك عالمي للطاقة منذ سنة 2015 بما يقرب نسبة 22 %من الاستهلاك العالمي، ووفرت أفريقا 22% من وارداتها النفطية سنة 2014. [30]

وقعت الشركة البيتروكيماوية الصينية عام2008على عقد بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقول البترول في كل من الجزائر، ليبيا، أنغولا والسودان، وكانت قبل ذلك في سنة 2004 قد عقدت إتفاقية مع أنغولا بقيمة مليار دولار للتنقيب واستغلال النفط، كم تم عقد بيع مع نيجيريا بقيمة 800 مليون دولار، تقوم نيجيريا بموجبه بتزويد الصين بمقدار30000 برميل من النفط يوميا. [31]

وفي سنة 2006 كانت الصين قد قدمت قيم مالية في شكل قروض ونشاطات استثمارية شملت عددا من الدول النفطية في غرب إفريقيا مثل نيجيريا، أنغولا والموزمبيق، وهذه الدبلوماسية النفطية التي تقوم على عدم المشروطية الاقتصادية والسياسية والمرتبطة أساسا بالتزوّد بالبترول أو الشراكة في الاستغلال أو التنقيب لاقت قبولا وتجاوبا من الحكومات الإفريقية. [32]

تعد أنغولا في طليعة البلدان المستهدفة من الاستثمارات الصينية في مجال النفط، فهذا البلد يعد أول مموّن للصين بأكثر من 11% من الواردات الصينية من البترول، وفي الوقت ذاته يُعد هذا البلد أول شريك تجاري للصين بإفريقيا بحجم تبادلات بين البلدين وصلت 5 مليار دولار أمريكي.

وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن الشركات الصينية غالبًا ما تقدِّم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الهياكل القاعدية، وغالبا ما تلجأ الشركات الصينية لما يُسمَّى بـ"النموذج الأنغولي"،* لإنجاز هذه المشاريع، والذي مفاده أن الصين تقتني حاجياتها من المواد الأولية، مقابل تمويل مشاريع البنية التحتية في الدولة الزبون.[33]

على سبيل المثال، يشمل منجم الحديد Sicomines الشركات الصينية المملوكة للدولة وهي شركة هندسة السكك الحديدية الصينية وشركة سينوهيدرو والشركة الخاصة Zhejiang Huayou Cobalt، بالشراكة مع الشركات الكونغولية المملوكة للدولة. وتشمل الصفقات الأخرى البارزة استثمار CNPC للغاز في موزمبيق، واستثمارات Chinalco في التعدين في غينيا، واستحواذ Sinopec على النفط والغاز في أنغولا. في البيانات المتعلقة بمخزون الاستثمار الصيني في مختلف البلدان الأفريقية، تلعب صفقات الموارد الطبيعية الكبيرة هذه دورًا مهمًا. [34]واستفادت أنغولا مقابل عقود النفط، من القروض الميسرة التي جعلت من الصين المانح الثنائي الرئيسي لأنغولا، والتي يتم توجيهها لتمويل مشاريع البنية التحتية. [35]

وعلى الرغم من تركيز الاستثمارات الصينية على قطاعي النفط والغاز، فقد تضمنت أيضًا استثمارات في الطاقة النظيفة مثل الطاقة الكهرومائية، حيث تعد الصين واحدة من كبار المستثمرين في مجال الطاقات المتجددة عالميا، واستثمرت سنة 2017 ما يعادل 3 دولارات في الطاقة المتجددة مقابل كل دولار استثمرته الولايات المتحدة.[36]

ومع الأخذ في الاعتبار أولوية أسواق الطاقة والموارد المعدنية، إلا أن الشركات الصينية تستثمر في كل الأقاليم الإفريقية، فاستثمرت في مصانع تنقية السكر في مالي، وأسست مصانع الزجاج، والفرو، والحبوب الطبية، ومصانع السيارات في إثيوبيا، واستثمرت في صناعة النسيج ومشاريع تصنيع أنابيب الصلب في أوغندا. [37]

وعلى العموم تتلقى الصين بفعل نموذج استثماراتها الإفريقية انتقادات مستمرة من قبل عدد من الأطراف المحلية والخارجية (الشركاء التقليديين للدول الإفريقية)، وخاصة ما يتعلق بانعكاسات استثماراتها على الصناعات والشركات المحلية، إلا أن الدراسة التي أجراها بيتر كراجلوند* Peter Kragelund حول آثار الاستثمار الصيني على زامبيا قد حدّدت ثلاث أدوار محتملة لهذه الاستثمارات، وهي: دور المحفز، وبناء القدرات، والمنافس، وهي الأدوار التي يمكن استخلاصها عند دراسة واقع الاستثمارات الصينية حسب القطاعات التي تنشط فيها الشركات الصينية.

تشير الاستثمارات الصينية في مناجم النحاس في شمال زامبيا إلى الدور التحفيزي، فسمح الاستثمار في منجم شامبيشي Chambishi في توظيف 2000 عامل بقوة إنتاج تبلغ 50000 طن سنويا وبالتالي إعادة بعث قطاع النحاس في زامبيا. وكانت الاستثمارات الصينية في صناعة النسيج في زامبيا مثالاً على بناء القدرات المحلية. والمثال مصنع مولينجوشي Mulingushi - أكبر شركة نسيج في زامبيا -الذي تستثمر من خلاله الصين في قطاع النسيج في البلاد، الذي كان يوظّف 2000 موظف بشكل مباشر. بالإضافة إلى تعاقده مع 5000 مزارع محلي، فقطاع النسيج الزامبي له أهمية اقتصادية كبيرة وهو مهم لتوليد فرص العمل حيث أن القطن هو المحصول الرئيسي لصغار المزارعين المحليين. [38]

على العكس من القطاعين السابقين، ينظر إلى الاستثمارات الصينية في قطاع البناء على أنها ذات طبيعة تنافسية، فبالنظر إلى المناقصات التي فازت بها شركات البناء الصينية في السوق الجزائرية، يلاحظ سيطرتها على نسبة كبيرة من سوق البناء في البلاد، حيث ضمنت الصين لنفسها مكانة في سوق البناء الجزائري في وقت كان فيه المقاولون الغربيون يهربون نتيجة انعدام الأمن في البلاد، بالمقابل تنافس الشركات الصينية الشركات المحلية العاملة في مجال البناء، وهذا نظرا للمكانة التي تحتلها الشركات الصينية في السوق الجزائرية. [39]

الخاتمة:

على الرغم من النمو المثير للإعجاب، لا يزال الاستثمار الصيني في أفريقيا متخلفًا عن الاستثمار في الدول المتقدمة الرئيسية. في نهاية عام 2017، تم تصنيف الدول وفقًا لمخزونها من الاستثمار في إفريقيا على النحو التالي: لا تزال فرنسا تحتل المرتبة الأولى في إفريقيا، وهذا ناتج عن روابطها التاريخية واستثماراتها الضخمة في إنتاج الهيدروكربونات؛ تحتل هولندا المرتبة الثانية؛ تحتفظ الأسهم الاستثمارية الأمريكية والبريطانية بالمركز الثالث والرابع على الرغم من انخفاضها على مدى السنوات الأربع الماضية بعد تصفية الاستثمارات وإعادة الأرباح؛ تحتل الأسهم الاستثمارية الصينية المرتبة الخامسة خلف هذه البلدان 20. على الرغم من أن الاستثمار الصيني في إفريقيا نما بسرعة وحقق نتائج استثنائية بالنظر إلى وصوله المتأخر، إلا أن الدول المتقدمة لا تزال اللاعب الرئيسي في الاستثمار الأجنبي في أفريقيا.

الملحق رقم 01: تدفق الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر الذي إلى البلدان الأفريقية (الفترة 2003- 2018)

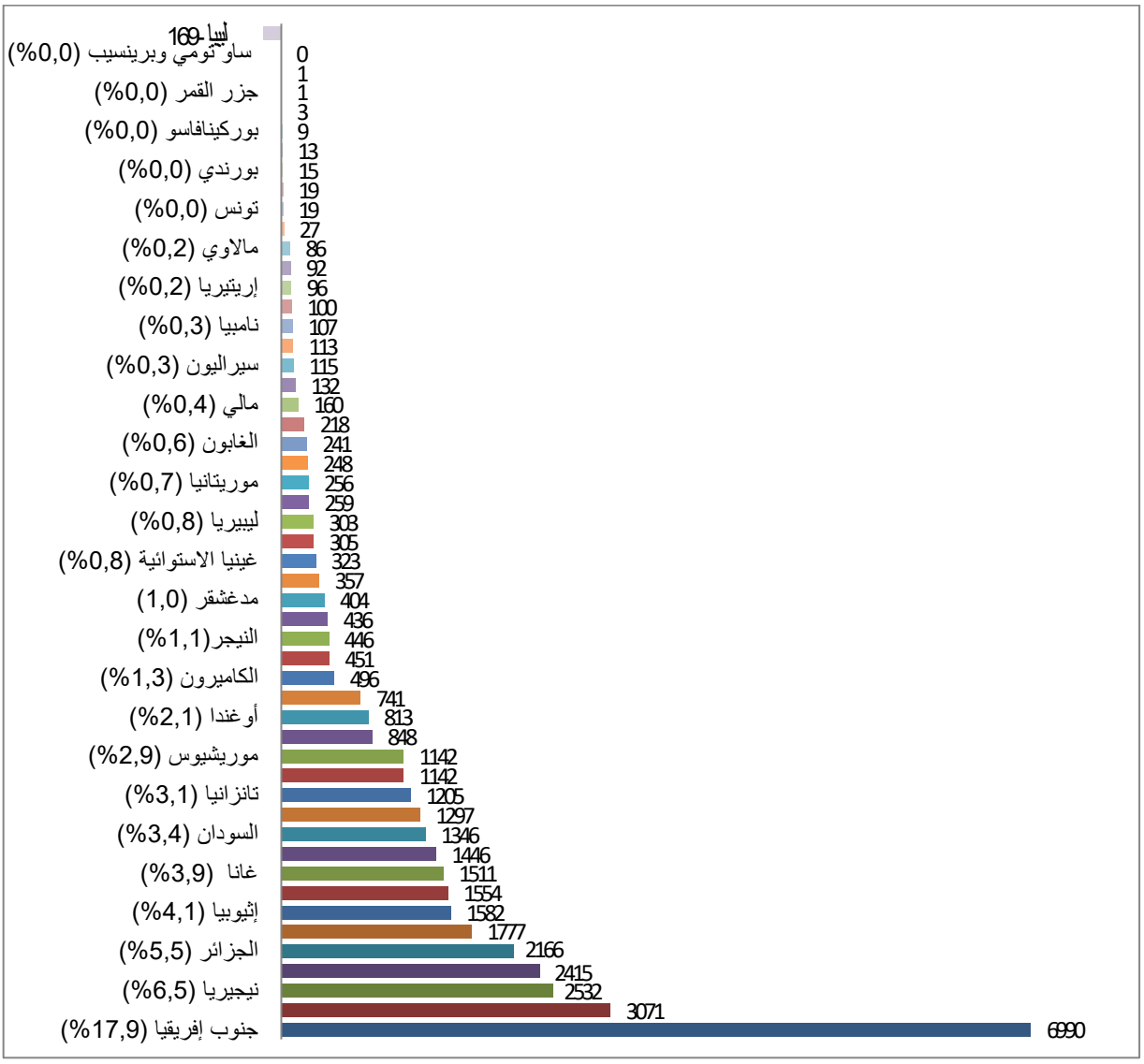

المصدر: https://www.pairault.fr/sinaf/index.php/les-afriques-et-la-chine/liste-des-categories/15-references/1758-flux-d-investissement-direct-chinois-en-afrique-2018.

قائمة الهوامش:

[1] Wang hui, « Aux Origines Du Néolibéralisme En Chine» le monde diplomatique, Avril 2002, P. 35

[2] فرانسوا لوموان، الاقتصاد الصيني، (ترجمة صالح ممدوح)، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص.ص. 66-68.

[3] بيانات البنك الدولي، "الصين"، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/china، تاريخ الإطلاع: 2020/07/28.

[4] World bank report- on devlopment of china forward investment – and economic cooperation, world bank, Washington D.C, 2015. P.P. 129-130.

[5] خديجة محمد عرفة، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية" السياسة الدولية، العدد 164، أفريل 2006. ص. 56.

[6] التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، مركز الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 2003. ص. 571.

[7] خالد علي حنفي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة" السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2002. ص. 6.

[8] محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، خريف 2011، ص.ص. 149-150.

* التوافق الأمريكي هو عند بلوغ السقف الأقصى للديون السيادية الأمريكية حتّم التوصل إلى توافق الكونغرس الأمريكي بمجلسيه إلى اتفاق تشريعي يسمح برفع سقف الدين العام عبر حزمة من الإيرادات العامة لاسيما من مصادر ضريبية.

[9] محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق. ص. 150.

[10] Pascal Boniface, la géopolitique des relations internationales, Paris: Edition Eyrollés, 2011. P. 137.

[11] زغلول خالد سعد، "اتفاق المناخ في باريس تحول عالمي لمرحلة ما بعد النفط" مجلة الأهرام، أفريل 2016، العدد 130. ص.ص. 75-76.

[12] Peter Kragelund, Meine Pieter van Dijk, China ’s investments in Africa, In: Pieter van Dijk (ed.), The New Presence of China in Africa Meine. The Netherlands: Amsterdam University Press, 2009. pp. 90-91.

[13] Théophile Dzaka-Kikouta,"L'investissement Chinois En Afrique Centrale", Outre-terre, 2011/4, N° 30. p. 2013.

[14] Peter Kragelund, Meine Pieter van Dijk, Op Cit. p. 91.

* تشير مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري الخارجية إلى أنواع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري التي تم إنشاؤها أو مشاركتها في الخارج من قبل الشركات المحلية تحت توجيه الحكومة الصينية، مثل منطقة المعالجة، المنطقة الصناعية، مجمع العلوم والتكنولوجيا، إلخ. في الجوهر ، هي نوع من الترتيب المنهجي لعلاقة اقتصادية وتجارية أوثق بين الصين والدول الأخرى داخل منطقة محددة. إنها منطقة تعاون اقتصادي وتجاري عبر الحدود تستثمرها مباشرة الشركات الصينية، ونمط للتعاون الاقتصادي الدولي على أساس المنافع الثنائية والسياسات التفضيلية المتبادلة. (Xiaochen Zhao, "An Exploration on the New Model of China’s Opening-Up Strategy", GSTF Journal on Business Review (GBR) Vol.4 No.1, July 2015. p. 26).

[15] Peter Kragelund, Meine Pieter van Dijk, Op Cit. p. 91.

[16] Chinese Government's Official Web Portail, "China-Africa Economic And Trade Cooperation", December 2010. http://english1.english.gov.cn/official/2010-12/23/content_1771603_4.htm. Date Acceded: 24/07/2020.

[17] Centre Africaine pour le Commerce, l’Intégration et le Développement (CACID), «La Chine et l’Afrique : Les faits et les chiffres: Évaluation des relations commerciales de l’investissement et de l’aide publique au développemen», Sur le lien: endacacid.org/latest/ index.php?option=com_content&view=article&id=330&Itemid=847. Date Acceded: 24/07/2020.

[18] إبراهيم الأخرص، الصين: الخلفية الإيديولوجية والبراغماتية النفعية، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2006. ص. 67.

[19] محمد نعمان،"الصين وتوسع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية" مجلة الصين اليوم باللغة العربية، أكتوبر 2015، ص. 36.

[20] أحمدي عبد الرحمان حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003. ص. 62.

[21] إبراهيم الأخرص، مرجع سابق، ص. 186.

[22] Valérie Niquet, «la stratégie Africaine de la Chine» Politique étrangère 2006/2 (Été). P.6. Voire aussi dans le méme cadre:
Anne cécile, « le devlopment economique en Afrique: repenser le rôle de l'investissement étrangère » le monde diplomatique, novomber 2005, P.87.
[23] Michael Madanm, « la chine à la conquêt des marchées énergétique Mondiaux », Hérodote, N°125, P.P. 77-90.
[24] Valérie Niquet, sylvain Tual, «la chine en Afrique: Interets et pratiques », Paris : IFRI (sans numéro dedition) P.75.
[25] أُلاَولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، 2014/04/19. على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html. تاريخ الإطلاع: 2020/07/27.

[26] Thierry Pairault, "Flux d'investissement direct chinois en Afrique (2018)", 12 novembre 2019. https://www.pairault.fr/sinaf/index.php/les-afriques-et-la-chine/liste-des-categories/15-references/1758-flux-d-investissement-direct-chinois-en-afrique-2018. Date Acceded: 24/07/2020.
[26] The American Enterprise Institute, "China Global Investment Tracker", https://www.aei.org/china-global-investment-tracker/. Date Acceded: 24/07/2020.
[27] Ibidem.
[28] Data: Chinese Investment in Africa". www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa. Date Acceded: 24/07/2020.
[29] The American Enterprise Institute, "China Global Investment Tracker", Op Cit.
[30] Patricia I. Vasquez, China's Oil and Gas Footprint in Latin America and Africa, https://journals.openedition.org/poldev/3174
[31] Fond de développent Sino-Africaine. Chine Afrique. vol1, n°4. Decembre 2011. p.65.
[32] علي حسن بكير، ديبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010. ص.ص. 120-122.

*"النموذج الأنغولي" عبارة عن صفقة شاملة ، وهي عملية تعويض معقدة تنفذها الصين من أجل إدارة مخاطر الدول في إفريقيا بشكل أفضل. وهو يربط المساعدة الإنمائية والتجارة والاستثمار من قبل الشركات الصينية المملوكة للدولة في البلدان المضيفة التي تتوفر على موارد النفط والتعدين الكبيرة. لا يتم إقراض أي أموال مباشرة إلى الحكومة الإفريقية ، لكن الحكومة الصينية تفوض شركة إنشاءات عامة - تتلقى عادةً دعمًا ماليًا من (Exim Bank بنك التصدير والاستيراد الصيني) - لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع اتفاقية الحكومة الأفريقية المعنية. مقابل توفير هذه البنية التحتية ، تمنح الحكومة الأفريقية الشركات الصينية الحق في استغلال الموارد الطبيعية في البلد المضيف من خلال الاستحواذ على أسهم في شركة عامة وطنية في شكل مشروع مشترك أو تراخيص.

[33] يحي اليحياوي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، 2015/06/09. على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html. تاريخ الإطلاع: 2020/07/27.
[34] Wenjie Chen, David Dollar, Heiwai Tang, Why Is China Investing in Africa? Evidence from the Firm Level, **The World Bank Economic Review**, Volume 32, Issue 3, October 2018. P. 615.
[35] Théophile Dzaka-Kikouta,"L'investissement Chinois En Afrique Centrale", Outre-terre, 2011/4, N° 30. p. 2011.
[36] Mariama Sow, "Figures of the week: Chinese investment in Africa", September 6, 2018. https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/06/figures-of-the-week-chinese-investment-in-africa/. Date Acceded: 24/07/2020.
[37] أُلاَولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، 2014/04/19. على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html. تاريخ الإطلاع: 2020/07/27.

* Peter Kragelund, "Chinese Drivers for African Development? The effects of Chinese investments in Zambia". In M. Kitissou (ed.), Africa in China's Global Strategy. London: Adonis and Abbey Publishers, 2007.

[38] Peter Kragelund, Meine Pieter van Dijk, China 's investments in Africa, In: Pieter van Dijk (ed.), The New Presence of China in Africa Meine. The Netherlands: Amsterdam University Press, 2009 pp. 92-94.

[39] Thierry Pairault."China's economic presence in Algeria."**C.C.J. Occasional Papers**. N°1. January 2015, P.8.

التوجهات الجديدة للقوى الأسيوية:

- بناء مكانة أو صراع من اجل البقاء -

The New Orientations of Asian powers

- Building status or struggle for survival -

د . عبلة مزوزي

رئيسة هيئة تحرير المجلة

ملخص:

إن الحركية التي تعرفها سرعة الظواهر الدولية، تجعل العديد من القوى الدولية صغيرة كانت أو كبيرة تتخوف من إمكانية تقليص أدوارها وحتى انعدامها، ولعل التدافع الروسي والتركي نحو التواجد في صميم الأزمات الأسيوية ثم الامتداد خارج القارة الأسيوية، يحمل معه عدة تفسيرات لعل واحد منها هو محاولتهما مراجعة الوضع الدولي القائم خاصة بعد تراجع الدور الأمريكي والغياب التام للقوة المهيمنة عالميا. يعد أيضا الصعود الهادئ لبعض القوى وتمددها عالميا، والفراغ الذي تعانيه المنطقة العربية ذات الأهمية الاستراتيجية محل اهتمام الكثيرين من أجل ضمان الأدوار الإقليمية والدولية من جهة والتحكم في الجغرافيا الاقتصادية لهذه المناطق من جهة أخرى.

Abstract :

The fear of small and great countries about the retreat of their roles is a result of the dynamism of international phenomena, and perhaps the Russian and Turkish scramble to be at the heart of the Asian crises and then extend beyond the Asian continent, Perhaps the Russian and Turkish scramble to be present in most of the Asian crises and then extend beyond the Asian continent, carries with it several explanations, perhaps one of them is their attempt to review the existing international situation, especially after the retreat of the American role and the complete absence of the global dominant power. It is also the quiet rise of some forces and their global expansion, and the vacuum faced by the strategically important Arab region, is of interest to many in order to ensure regional and international roles and control the economic geography of these regions.

مقدمة:

ساهمت الصراعات الإقليمية والدولية في توجيه سياسات العديد من القوى الكبرى، ما ترتب عنه خلق مراكز قوة تتحكم وتسير هذا الواقع سواء كان إقليميا أو دوليا وفقا لمصالحها دون تحمل لتبعات ذلك على استقرار وأمن العالم، وتشكل كل من تركيا وروسيا واحدة من أهم القوى التي عرفت تحركاتهما داخل القارة الأسيوية وخارجها اهتماما إعلاميا واكاديميا كبيرا خاصة وأن كلتا الدولتين تتمتعان بمكانة جيواستراتيجية هامة، هذا إلى جانب الأدوار الكثيرة التي تلعبانها من اجل تعزيز تلك المكانة إقليميا ودوليا، والتداخل الموجود في مصالحهما ما يشكل ويفسر في نفس الوقت جزءا بالغا في الأهمية من المشهد السياسي في المنطقة العربية، ولعل الملفت للنظر هو الاستراتيجيات التي تستعملها الدولتين والتي أثارت نوعا من التناغم الذي بات يبين وجود مصالح ولو كان غير مقر بها بينهما. إن الإشكال الذي تثيره تحركات هذه القوى هو التناسق الملحوظ في تحركاتهما إزاء الأزمات الأكثر حيوية إقليميا وعالميا، فلا يكاد يخلو المشهد الدولي من وجودهما كطرفين أساسيين في جل الأزمات، وهذا ما يؤكد على أهمية الموضوع كونه يناقش ذلك التناغم والتسارع في نفس الوقت بين الدولتين للتواجد كأطراف أساسية في الأزمات الدولية.

أمام التعقيدات التي تعرفها البيئة الدولية، وفي ظل تحولات المشهد العالمي بسبب كل هذه الأزمات التي أدت إلى تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وأمام تعقد الوضع في كل من سوريا وليبيا. كل هذا جعلا الدولتين تدركان قيمة هذه الأزمات في خدمة مشروعهما لبناء الدور الإقليمي والعالمي خاصة في ظل الفراغ التي نتج عن عدم وجود قوة مهيمنة بدرجة كبيرة، نحاول عبر هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية المتمثلة في : كيف أثرت توجهات القوى الأسيوية كروسيا وتركيا في رسم اطار جديد للبيئة الدولية والأسيوية بشكل خاص؟

ومن بين الأسئلة الفرعية التي تنبثق من هذه الإشكالية:

- لماذا الإصرار على تعقيد البيئة الدولية؟
- هل تحاول روسيا وتركيا تحويل مركز القوة العالمي إلى أسيا في ظل التوجه الصيني الهادئ نحو العالم؟

- **المحور الأول: الخطاب الناعم والتواجد في أزمات المنطقة**
- **المحور الثاني: التدخل العسكري كأداة لبسط النفوذ وكسر السيطرة**
- **المحور الثاني: الجغرافيا الاقتصادية كمدخل لبناء المكانة الإقليمية**

المحور الأول: الخطاب الناعم والتواجد في أزمات المنطقة

لعل من اهم الأمور التي تستعملها الدول في بناء مكانتها في عالم بعد نهاية الحرب الباردة هو اعتمادها على الخطاب الناعم، ولا يخفى على كل متتبع للشأن التركي والروسي تميز قادة الدولتين بالظهور الإعلامي اللذان يؤكدان من خلاله إصرارهما على حفظ مكانتهما كقوتين بارزتين في جل الأزمات، وذلك عن طريق:

- التواجد العسكري في جل الأزمات الأسيوية وحتى خارج أسيا.
- دعم أحد أطراف الأزمة.
- زيادة الجهود لجذب الرأي العام العالمي بخطابات الأمن والسلام، والعمل على الظهور كطرف لا يمكن الاستغناء عنه لحل الأزمة.

لا يخفي على أي أحد أن السلوكات التي تدفع الدول للمغامرة في الكثير من الأزمات وزيادة النفقات على عاتقها ليس من باب الإنسانية المفرطة فقط، أو من باب التظاهر الذي يعود بالسلب على اقتصاديات دولها، فكل من روسيا وتركيا لهما تاريخ كبير تحاول كلاهما العودة بذلك الزمن لإعادة إحياء أدوارهما بناء على تلك المكانة التي كانت تحظيان بها قديما، فمعظم المناطق في أسيا وحتى خارجها كانت تحت سيطرتهما في فترات معينة. لننتقل الآن بعد زوال تلك الإمبراطوريات وفي ظل حقوق الدول المكفولة بعدم التدخل، تحاول مثل هذه القوى إيجاد مداخل جديدة لتغيير البيئة المحيطة بها وتحويلها لصالحها.

منذ الأزمة السورية كثف القادة في كلا الدولتين خطاباتهما وزيارتهما كمحاولة منهما لإحلال أسس الأمن والسلام في المنطقة خاصة بعد الغياب الواضح لزعيم عربي يعوض ذلك، هذا إلى جانب الضعف الواضح الذي واجهته الولايات المتحدة بعد احتلال العراق 2003 وتوالي أزماتها وهشاشة دورها في منطقة الشرق الأوسط.

يشكل التوجه الجديد لكلتا الدولتين نقطة مهمة لفهم طبيعة سلوكياتهما، فلا ندري هي الصدفة أم هو واقع تدركه الدولتين والذي جعل قادتهما يمضيان نحو اطلاق مشاريعهما في نفس الفترة، حيث شكلت بداية القرن الواحد والعشرين إعلان الرئيس الروسي عام 2000 عن مشروع إعادة قوة الاقتصاد الروسي والنفوذ الخارجي، وفي عام 2002 إعلان الرئيس التركي عبر حزبه عن ضرورة إحياء المكانة التركية إقليميا ودوليا [1] ويشكل خطابهما حول الزعامة والأمجاد واحدة من أهم الاستراتيجيات الناعمة لجذب الرأي العام الداخلي والخارجي ليتناغم تأييدهما لمثل هذه المشاريع على رسم صورة نمطية لقادة دولهما تجعلهما زعيمان قوميان والمساس بهما يعني مساس برموز الدولة. وبالتالي تشكل فكرة إحياء المكانة أحد الصور التي تحاول كلتا الدولتين تسويغها عبر خطابات تستميل شعوبها، وتقوي من الشأن الداخلي لأن استقرار الداخل هو أهم نقطة لتحقيق المشروع بتوحيد التفكير الشعبوي.

إلى جانب تعزيز الشأن الداخلي، توجهت تركيا إلى نقل خطابها الناعم إلى جوارها الجغرافي محاولة منها لكسب ثقة الراي العام الإقليمي والعالمي، وجاء هذا مرافقا لتحركاتها نحو إفريقيا فلا تكاد تخلو الخطابات التركية من تمجيد تحركاتها الإنسانية اتجاه المناطق التي كانت تعاني من أزمات إنسانية كالمجاعة، فقد أقدم الرئيس التركي عام 2011 على زيارة الصومال في خطورة لأول قائد غير إفريقي يسارع لإنقاذها لتكثف جهودها بالمساعدات المادية والمشاريع التنموية المتنوعة. مثل هذه التحركات والخطابات الإنسانية تدرك تركيا كثيرا قيمتها في بناء دورها مستقبلا، وبالعودة للقارة الأسيوية تحاول تركيا دائما التركيز على أن تكون لها خطابات في جل الأزمات الحيوية ومحاولة تشكيل رأي عام أسيوي داعما لها عبر دفاعها المستمر عن حق الفلسطينيين رغم علاقاتها الدائمة مع إسرائيل، ومحاولاتها للعب دور قوي في الأزمة السورية يؤكد على عقلانية الفكر التركي لتحقيق مصالحه في ظل بيئة دولية فوضوية يسعى فيها كل طرف إلى المحافظة على قوته أو محاولة

بنائها بما يتوافق والمصالح، فتركيا اليوم بتوجهها نحول الدول الأسيوية الإسلامية وتحويل متحف آية صوفيا إلى مسجد كما كان سابقا هو محاولة منها لجذب الانتماء الإسلامي الذي يتوافق مع إصرارها على تزعم العالم الإسلامي.

أما بالنسبة لروسيا فتجددت الرغبة في العودة إلى المنافسة الدولية بشكل خاص بعد الحرب على العراق، حيث تكثفت جهودها نحو التواجد في الأزمات الأسيوية خاصة في الشرق الأوسط لتنتقل فيما بعد نحو إفريقيا في خطوة تفسر ادراك روسيا العميق لضرورة التواجد لسد الفراغ الذي تركه الخلل في ميزان القوى الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: التدخل العسكري كأداة لبسط النفوذوكسر السيطرة

إلى جانب الخطاب الناعم تحاول كل من روسيا وتركيا المضي بعيدا لتحقيق أهدافهما، وجاء هذا واضحا من خلال سعيهما الكبير للتواجد في الأزمة السورية عام 2011، لذلك بقراءة الظروف الإقليمية والدولية في تلك الفترة أدركت الدولتين أن التدخل العسكري هو الضمان الثاني لتحقيق أهدافهما بالتواجد في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية مزواجة ذلك بخطابات تدعو إلى محاولة فرض الأمن والسلام في المنطقة.

تنظر روسيا إلى المنطقة على أنها ذات قيمة جيوسياسية ، وهي مكان تلتقي فيه المصالح الإقليمية والعالمية. على هذا النحو فهي ساحة للمنافسة الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية، كما تجعل هذه السمات منطقة الشرق الأوسط قادرة على تشكيل تهديد محتمل للأمن القومي لروسيا. نجحت روسيا في السنوات الأخيرة في الترويج لبعض أهدافها في الشرق الأوسط من خلال تكييف سياستها مع الواقع المتغير في المنطقة والمناورة بين المعسكرات. ومع ذلك فإن المصالح الروسية في الشرق الأوسط تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي أيضًا مصدر احتكاك محتمل مع الصين. وتدرك روسيا جيدا أن الاضطرابات الناتجة عن الربيع العربي وفشل العملية السياسية العربية الإسرائيلية بشكل عام والعملية الإسرائيلية الفلسطينية بشكل خاص هي أحد مظاهر الانحدار والتدهور الأمريكي. لذا تُرجم هذا التقييم إلى جهد روسي منسق لطرد الولايات المتحدة من المنطقة على أمل استبدالها كفاعل رئيسي، وركز تنفيذ هذا التقييم على تطوير أنظمة تعاونية مع مختلف الفاعلين في الشرق الأوسط وخير مثال على ذلك هو إقامة علاقات وثيقة مع المعسكر الراديكالي في المنطقة، حيث أصبح هذا الأخير الشريك الرئيسي لروسيا في الترويج لموقف مناهض للغرب، في الوقت نفسه كثفت روسيا تدخلها الأمني في المنطقة من خلال إنشاء قواعد عسكرية في سوريا وتصنيع أسلحة لأي جهة معنية. [2]

إن الدعم الروسي لنظام الأسد في سوريا واستمراره في إعانتها عسكريا رغم الإنهاك المادي والذي لا يخدم اقتصادها إلا أن مثل هذه السلوكات تحمل العديد من الدلالات الاستراتيجية التي تؤكد على مضي روسيا لتحقيق هدفها، وهو أن تكون الفاعل الاستراتيجي في حل أي أزمة في الشرق الأوسط وعرقلة تكوين أي ميزان قوى لا يكون لها فيه مكانة ودور أساسي، خاصة أن روسيا تحاول جاهدة كسب ثقة حلفائها الأساسيين وعدم التنازل عن الدفاع عنه سواء عن طريق مجلس الأمن بصفتها عضو دائم فيه، أو من خلال الدعم المادي خاصة في المجال العسكري والذي جعلها الممول الاستراتيجي الأول لمعظم دول المنطقة.

في نفس الاتجاه كانت ولاتزال تركيا تسعى جاهدة من اجل تحسين علاقاتها مع سوريا في محاولة منها لكسب حليف عربي يسهل عملية التوسع والنفوذ وإعادة إحياء الحلم العثماني. لذا مع حلول العقد الأول من القون الحالي عملت تركيا على تطوير علاقات مع سوريا من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل وفتح الحدود لتسهيل العمليات التجارية خاصة، وجاء هذا مع تأسيسهما لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى لكن اندلاع الثورة السورية حال دون استكمال أهداف هذه الشراكة، خاصة بعد انحياز تركيا للمعارضة ومساندتها [3]

نفهم من هذا أن المواجهة التركية والتناقض في مصالحهما داخل كل أزمة بمساندتهما أطراف مختلفة بقدر ما تجعل علاقاتهما متوترة، بقدر ما تفتح أمامهما باب التفاهم والتعاون من أجل تحقيق أهدافهما والمساهمة في إعادة ترتيب ميزان القوى لصالحهما، وما يؤكد على أهمية كل طرف في التمسك بالطرف الأخر من أجل ضمان البقاء ولما لا تحقيق السيطرة فيما بعد هو المؤشرات الواقعية التي تؤكد على محاولة كل طرف الإبقاء على الطرف الأخر في إدارة الأزمتين السورية والليبية.

لذا حدد عماد يوسف قدورة في دراسته حول "تركيا وروسيا" المبررات التي تجعل كل واحد يستفيد من الأخر، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية [4]

1- بالنسبة لروسيا تتمثل في:

- مواجهة المخاطر الاقتصادية بالاعتماد على الشريك التركي الذي استطاع خلال هذه السنوات من إعادة الاعتبار إلى اقتصاده، وبالتالي تعتمد عليه روسيا لمواجهة العقوبات الأوروبية.
- إضعاف العلاقات التركية الغربية عبر الإشادة بالسلوكيات التركية المجابهة للغرب في المنطقة.
- التأثير في سياسات تركيا الإقليمية من خلال شبكة علاقاتها في المجالات الاقتصادية والطاقوية والتقنية، وهو فعلا ما ظهر في موقف تركيا من الأزمة الأوكرانية.

2- بالنسبة لتركيا تتمثل في:

- إعادة الاعتبار لتركيا من خلال إعادة ترتيب التوازن الإقليمي، فتركيا تعتمد على المساندة الروسية في المجال العسكري والنووي لكسر التفوق الإسرائيلي والإيراني.
- الطموح التركي في أن تكون مركز إقليمي للطاقة، فبعد سلسلة الاتفاقات التي أبرمتها مع بعض دول المنطقة كالعراق وأذربيجان من أجل إمداد أوروبا بالطاقة عبر خط الأنابيب العابر للأناضول حصلت على صفقة روسية تجعلها الناقل الوحيد للغاز الروسي لأوروبا وهو الهدف الذي تسعى من خلالها إلى الإبقاء على دورها للسيطرة مستقبلا في اطار إعادة إحياء مشروعها التاريخي.
- تحقيق المكانة الاقتصادية العالمية من خلال الاعتماد على الاتفاقيات والشراكات المتبادلة مع روسيا للانتقال بالاقتصاد التركي لأن يكون ضمن الاقتصاديات العالمية.
- تعزيز المكانة التركية الغربية، فوجود شريك تركي مع روسيا يحظى بعلاقات غربية في اطار الحلف الأطلسي، والذي يمنحها القدرة على أن تكون ضمن أي ترتيبات أمنية خاصة وأنها تعد الخط الدفاع الجغرافي لأوروبا.

رغم التفاوت الموجود في مصالح الدولتين ونقاط قوة كل طرف إلا أن كلاهما يدركان حجم التعاون بينهما من أجل تحقيق الهدف الأساسي وهو كسر التفوق الغربي الكلاسيكي في المنطقة، وإعادة ترتيبها وفق ما يتوافق ومشروعيهما التاريخيين.

المحور الثالث: الجغرافيا الاقتصادية كمدخل لبناء المكانة الإقليمية:

لعل واحد من الأسباب التي تجعل القوى الدولية تتسارع من اجل محاولة تغيير وضع معين من خلال التواجد في أزمات حساسة ومناطق ذات أهمية هو العامل الجغرافي الاقتصادي، ولكي نلاحظ ذلك فعلا يجب وضع النقاط بالارتكاز على الأزمتين السورية والليبية كأحد أهم الحالات التي تتسارع كلا الدولتين في رسم مستقبل أدوارهما من خلالها.

تساهم الجغرافيا السياسية في تعزيز العمليات والأهداف السياسية للدول، ولعل واحدا من الأهداف التي دفعت تركيا للتوجه نحو التدخل في الأزمة الليبية والسورية هو المنطق الجيواقتصادي فلا يخفى علينا المكاسب التي تجنيها تركيا من وجودها في مثل هذه الأزمات، على رغم من أن الدخول في مواجهات يزيد من أنفاقها ويؤثر على اقتصاداتها إلا أنه يمنحها مكاسب أخرى تدرك تركيا جيدا قيمتها وأهميتها، فصانع القرار التركي مدرك لتحولات البيئة الإقليمية والترتيبات الأمنية الجديدة، وميزان القوى التقليدي المتآكل والذي يدفعها لاستغلال ذلك في تحقيق أهدافها البعيدة المدى وبسط نفوذها، وجعل وجودها في مثل هذه الأزمات جزءا أساسيا من رسم الصورة الجديدة للترتيبات الأمنية الناتجة عنها.

أدت العقود التركية مع نظام القذافي إلى قلق كبير في تركيا بعد بدء الانتفاضات في أوائل عام 2011، حيث كانت ليبيا تمثل 12 بالمائة من إجمالي أعمال البناء الدولية لتركيا؛ هذه المشاريع المعلقة تمثل تراكم عقود تركية بقيمة 15-20 مليار دولار ، بالإضافة إلى ذلك قامت تركيا بإجلاء 25000 عامل تركي في ليبيا مع تفاقم القتال. وفي الأيام الأولى للأزمة الليبية كانت هذه المصالح التجارية عوامل مهمة في صنع القرار التركي، ففي البداية عارض أروغان عملية الناتو في ليبيا متسائلاً "ما هي الأعمال التجارية للناتو في ليبيا؟ لكن أدرك تدريجياً أن القذافي كان قضية خاسرة وألقى بثقل تركيا وراء المعارضة لأنه من المرجح أن يرث أو يحترم ديونًا موجودة مسبقًا. في كانون الثاني (يناير) 2020 ، بعد وقت قصير من اتفاقيات التعاون البحري والعسكري الثنائية ، توصلت تركيا إلى صفقة تعويض مبدئية بقيمة 2.7 مليار دولار مع طرابلس عن العقود التي بدأت قبل الإطاحة بالقذافي بعد عدة أشهر، وتقدمت شركة الطاقة التركية الحكومية بطلب لبدء الاستكشاف والتنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي طالبت بها طرابلس بموجب اتفاقية الحدود البحرية المبرمة في نوفمبر 2019 [5]

إن التدخل التركي جاء بعد توقيع تركيا وحكومة الوفاق لمذكرة تفاهم في 27 نوفمبر 2019 تتعلق بترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني، وأصبحت معركة ليبيا عاملا مهما لصعود تركيا كقوة إقليمية كبرى، كما فتحت الباب لتركيا لإعادة رسم الحدود فيما يتعلق بالتأثير والسيطرة على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط، فقد أتاح اتفاقها مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس لترسيم الحدود البحرية وصولًا إضافيًا إلى حوالي 100.000 كيلومتر مربع من البحر الأبيض المتوسط، كما أصبحت بذلك عقبة في طريق خط الأنابيب الذي اقترحته إسرائيل وقبرص واليونان لضخ النفط إلى أوروبا [6]

بالنسبة لروسيا رغم الإمكانيات والثروات المادية التي تحوزها فهذا لا يعني عدم اهتمامها بالثروات الموجودة في بقية البلدان خاصة المتأزمة منها، فوجودها في الأزمة السورية أو الأزمة الليبية يساعدها في تحقيق المدخل الجغرافي الاقتصادي، وذلك من خلال الاستفادة من الثروات الليبية والتحكم من جهة أخرى في النقاط الجغرافية الأكثر حساسية والتي تجعلها تفرض منطق القوة اتجاه أي تحرك أوربي أو أمريكي أو غير ذلك، وبالتالي تشكل هذه الأزمات عاملا مهما للصراع من أجل البقاء ولما لا محاولة تغيير وضع ما، خاصة وان روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عانت الكثير من المشاكل: نظام اجتماعي واقتصادي ومكانة دولية غير مستقرة، وتشكل التحولات والتخبط الذي تشهده السياسة الأمريكية الخارجية المنافس التاريخي فرصة لتحويل وضعها الدولي وإعادة ترتيب ميزان القوى الدولي من خلال بناء تحالفات وتخفيف الأعباء خاصة أنها تدرك جيدا الوسائل التي تستعملها باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، هذا إلى جانب اعتمادها على ترسانتها العسكرية.

تحمل سياسة روسيا الجديدة الكثيرة من القراءات لواقعها تدفعها لهذا التوجه يمكن توضيحها عبر النقاط الآتية :

أ. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازدادت الأهمية العالمية للشرق الأوسط كمنطقة غنية بالطاقة، حيث أصبحت مسألة طرق النقل ذات أهمية حاسمة لأمن العديد من الدول.

ب. نتيجة للعولمة ونهاية حقبة القطبين، شهد الفراغ الإيديولوجي في الشرق الأوسط عودة إلى الممارسة الدينية والقومية مما تسبب في عدم الاستقرار والصراعات، علاوة على ذلك تتفاقم مشكلة الأسلحة النووية في المنطقة ،وتتضاءل الموارد الحيوية مثل الماء والغذاء.

ج. إن تحولات الأجيال في القيادات السياسية في المنطقة والتغيرات في المزاج العام تولد عدم وضوح بشأن المستقبل وبالتالي الحاجة إلى تطوير وتحديث دول المنطقة أصبح أمر واضح، وكذلك الحاجة إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا تعتبر الأساليب الجديدة حاسمة لحل مشاكل المنطقة، والشرط الأساسي المسبق لتحقيق اختراق إقليمي ناجح هو دمج الأنظمة السياسية التقليدية لدول المنطقة في العمليات السياسية.

هـ. يعتبر الشارع العربي إعلان الحرب على التطرف الإسلامي تحديًا للإسلام نفسه ، وهذا يثير فكرة معاداة للغرب مما سيؤدي إلى تفاقمها بإطلاق العنان لقوى إسلامية راديكالية قد تؤثر فيما بعد على الأمن الروسي وهو ما يجعل روسيا تحاول التواجد في المنطقة للحد من أي موجات راديكالية قد تضر بأمنها القومي.

كما تشير الحجج المستندة من مقاربة الجغرافيا السياسية إلى أن التدخل العسكري الروسي في سوريا يهدف إلى حماية مزاياها الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيواستراتيجية ومجال نفوذها، في ضوء هذا الموقف يقدم Valenta & Valenta بعض التفسيرات الجيوستراتيجية لتورط روسيا في الحرب الأهلية السورية، حيث تركز التفسيرات على مخاوف روسيا الأمنية والدفاعية في نطاقها الجيوسياسي، هذا إلى جانب أن السبب الرئيسي لانخراط روسيا بشكل مباشر في الحرب الأهلية السورية هو استعادة مجال نفوذها الجيوسياسي والجيواستراتيجي حول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، وهذا

أمر بالغ الأهمية للتوطيد في ميناء سيفاستوبول البحري الروسي المستعاد وممر لقواتها البحرية، فبوتين مثله مثل القادة الروس السابقين الذين يعود تاريخهم إلى قرون مثل بطرس الأكبر، فإن تورط روسيا في الحرب الأهلية السورية هو إجراء متعمد للرئيس بوتين لاستعادة وحماية المصالح الاستراتيجية لروسيا بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الإقليمية للدولة، وكذلك المصالح الجيوسياسية والدفاعية، مع العلم أن روسيا تعاني من عيب جيوسياسي طبيعي يتمثل في الافتقار إلى منفذ كبير إلى البحر لقواتها البحرية خاصة على الجانب الغربي [8]

كما تؤكد مقاربة الجغرافيا السياسية على أن التدخل الروسي له دلالات استراتيجية تحركها الجغرافيا الاقتصادية، حيث يُعتقد أن مسعى روسيا لإبقاء بشار الأسد في السلطة يحمي بشكل خاص مصالحها الجيو-اقتصادية (الغاز الطبيعي بشكل أساسي) في سوريا والشرق الأوسط الكبير مما يعزز استدامة إمدادها الاحتكاري بالغاز الطبيعي لأوروبا، مثل هذه المصالح كانت مهددة من طرف الولايات المتحدة وأعمالها في سوريا، لذا يهدف التحرك الروسي في سوريا إلى منع الولايات المتحدة من وقف سيطرتها على الغاز الطبيعي في سوريا، فهناك صراع لا يمكن التوفيق فيه بين الولايات المتحدة وروسيا حول المصالح الجيو-اقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط، فالأهمية الاقتصادية لروسيا بالنسبة لأوروبا هائلة لأنها عمليا المورد الوحيد للغاز الطبيعي لأوروبا الذي يعتمد كثيرا على هذه الطاقة الحيوية، تدرك الولايات المتحدة قيمة التأثير الاقتصادي المهيمن الظاهر لروسيا على أوروبا، لذا تخطط لإضعافها من خلال تواجدها في سوريا من خلال داعش. فالولايات المتحدة على عكس المصالح الروسية تدعم بشكل كبير المتمردين الأكراد في سوريا عسكريًا وتقنيًا وسياسيًا لتحقيق الاستقلال عن سوريا، وتأمل أن يؤدي تحقيق هذا الطموح إلى إنشاء طريق بديل للغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث لن يكون لروسيا صوت أو تأثير في مسائل الجغرافيا السياسية والجيو اقتصادية حول كردستان المتصورة التي يتحالف شعبها بالفعل مع الولايات المتحدة [9]

نفس التفسير بالنسبة للأزمة الليبية، صحيح أنه لا يوجد تدخل عسكري روسي مباشر في المنطقة إلا أن الدعم المتواصل من طرف روسيا للقوات الليبية بقيادة حفتر يؤكد على أهمية ليبيا جيواقتصاديا، فهي تعد بمثابة:

- بوابة لروسيا للنفوذ نحو إفريقيا وكسر التواجد الصيني الأمريكي والفرنسي المهيمن عليها والظهور كفاعل استراتيجي لا يمكن تجاهله في أي ترتيبات أمنية جديدة في إفريقيا.
- الثروة النفطية الكبيرة في ليبيا، والتي تعمل العديد من القوى للحصول عليها، كما أن ليبيا من الممولين الرئيسيين لأوروبا، ويعتبر التواجد الروسي في ليبيا عاملا مهما لتحقيق الطموح الاوراسي لروسيا.
- يمنحها التواجد في ليبيا سيطرة على جزء من الممرات المطلة على البحر الأبيض المتوسط المتاخم للجنوب الأوربي والذي يعتبر مدخلا استراتيجيا لمعظم النشاطات الإفريقية والأجنبية المشتركة.

خاتمة:

تؤكد التحولات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة الأسيوية والأفريقية من خلال الأزمتين السورية والليبية على محاولات من طرف تركيا وروسيا لتغيير البيئة الدولية بما يتوافق ومصالحهما، خاصة بعد الفراغ الذي عرفته البيئة

الدولية بغياب القوة المهيمنة والذي جعل هذه البيئة أكثر فوضوية وتعقيدا، فتراجع الأدوار الأمريكية بسبب الإخفاقات التي عرفتها بعد حربها على العراق منذ 2003، إلى جانب الوضع الداخلي المتدهور بسبب سياسات دونالد ترامب والتي كانت سببا في الانتكاسة التي عرفتها القوة الأمريكية والتي باتت واضحة مع ظهور الأزمة الصحية العالمية.

لاتزال روسيا وتركيا تحظيان بمركز مهم في المشهد السياسي العالمي والإقليمي، وهذا ما يجعلهما تتفوقان في صدارة هذا المشهد فتغلغلهما في الأزمتين جعلهما طرفان أساسيان في الترتيبات الأمنية التي سيشهدها الشرق الأوسط وإفريقيا مستقبلا، ويؤكد هذا التفوق على الرؤية الاستراتيجية الاستشرافية للدولتين والتي نقلتهما من دولتين كانتا غارقتين في إعادة بناء الشأن الداخلي إلى دولة تحاول تغير الواقع لصالحها واسترجاع هيمنتها عليه في ظل تراجع دور المنافس الكلاسيكي لها، ودولة أخرى تحاول الصعود للتنافس وافتكاك مكانة بين القوى الكبرى.

بين استراتيجية البقاء والسيطرة تؤكد لنا التوجهات الجديدة لبعض القوى الأسيوية كروسيا وتركيا إلى أن هناك عدة أهداف تسعى لتحقيقها والتي ستساهم حتما في إعادة تشكيل المشهد الإقليمي والدولي مستقبلا نذكر منها:

- تحديد مكانتها لوضع الترتيبات الأمنية في المنطقة.
- الاعتماد على العامل الجغرافي في بناء الدور بالاستحواذ على المناطق الاستراتيجية وطرق النقل والإمدادات الطاقوية.
- تؤكد المصلحة والقوة من جديد أن الدول ستختار وتحدد سلوكاتها وفق ما يناسب طموحاتها غير المحدودة.
- إعادة الاعتبار لأسيا وجعلها مركز ثقل بتفوق دولها في ميزان القوى ونجاح مشاريعها إقليميا وعالميا في استقطاب كل الدول إليها.
- إعادة الاعتبار للتحالفات الدولية والتي من شأنها تقليص أدوار القوى الكلاسيكية في مقابل أدوار القوى الجديدة.

الهوامش:

[1] عماد يوسف قدورة، **روسيا وتركيا:علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص4.

[2] Zvi Magen "**Russia and the Middle East: Policy Challenges**", **Memorandum No. 127,** May 2013, pp(10-11).

[3] عماد يوسف قدورة، المرجع السابق، ص 16.

[4] نفس المرجع، ص ص(6-11).

[5] Marwan Kabalan, **Russian and Turkish involvement connects the crises in Syria and Libya, Browse through the site:** https://www.middleeastmonitor.com/20200528-russian-and-turkish-involvement-connects-the-crises-in-syria-and-libya/

[6] Ibid.

[7] Zvi Magen, op cit, p32.

[8] Clement Ndidi Oligie ,**" Why Russia is involved in the Syrian Civil War: One Issue, Many Views", AUDRI,** Vol. 12, no 1/2019, p97.

[9] Ibid, p102

العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة

Les relations maroco-chinoises : la priorité à l'économie

د . البيديري عبد الواحد

باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية/ الرباط

ملخص:

على الرغم من المسافة الجغرافية البعيدة التي تفصل بين المغرب والصين، فإن البلدين تربطهما علاقات متجذرة في التاريخ، وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما في شهر نونبر من سنة 1958، وخلال الستين سنة الأخيرة شهدت العلاقات السياسية بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية استقرارا، في حين أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تبدأ بالشكل الحقيقي إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وقد عرفت دينامية سريعة وتطورا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين، وهو ما سمح للصين بأن تصبح الزبون التجاري الثالث للمغرب.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تطور العلاقات المغربية الصينية من خلال التركيز على عدة مجالات وخاصة الجانب المتعلق بالعلاقات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

المغرب – الصين – السياسة- الاقتصاد- علاقات.

Abstract :

Malgré la grande distance géographique qui sépare le Maroc et la Chine, les liens entre les deux pays sont anciens. Leurs relations diplomatiques ont été établies le 1er novembre 1958. Au cours des 60 dernières années Le Royaume du Maroc entretient des relations politiques stables avec ce pays, tandis que les relations économiques maroco-chinoises ont connu, durant ces deux dernières décennies, une dynamique accélérée et une évolution significative, permettant à la Chine de devenir le 3-ème partenaire commercial du Maroc.

La présente étude a pour objectif d'étudier et analyser l'évolution des relations maroco-chinoises, axée sur ses aspects multidimensionnels et surtout économique.

Les Mots clés :

Maroc – Chine – politique- économie- relations.

مقدمة:

بدأت العلاقات بين المغرب والصين منذ استقلال المملكة حيث كانت من أول الأقطار التي اعترفت بسيادة الصين ووحدة ترابها، رغم أنها لم يكن لها مع الصين أي تقارب إيديولوجي. لكن انفتاح الصين وتوجهاتها العالمية تجعل المغرب مؤهلا ليبني معها تعاقدا استراتيجيا يأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي النسبي لاقتصاده وعمقه التاريخي وتقاليده الإصلاحية وموقعه كبلد وسيط بين الأفق الإفريقي الذي يسعى إلى تجذير حضوره فيه والمجال الأورومتوسطي الذي ينتمي إلى شراكته[1] .

تتبنى الصين سياسة خارجية تحكمها المصالح والوعي بالواقع الدولي الجديد، من خلال الاعتماد على حنكة دبلوماسية عالية، وقد كان دينج إكسياو بينغ من أعظم المؤمنين بالبرجماتية في تاريخ الصين المعاصرة، فتعريفه للبرجماتية من خلال مقولته الشهيرة "لا يهم لون القط طالما أنه يصطاد الفئران" كان أفضل تعريف، وقد استخدم هذا التعريف البليغ لتبرير الابتعاد عن القيود الايديولوجية الجامدة[2].

يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية للصين، وتشارك هذه القوة في سباق محموم إلى جانب القوى الدولية الأخرى، للحصول على الموارد اللازمة لكل منها لمواصلة النمو، وهو ما يحدد لها جدول الأعمال وأولوياته في السياسة الخارجية. وغير خاف أن هذه القوة عقدت صفقات في مختلف أنحاء العالم لشراء النفط والغاز الطبيعي [3] وباقي الموارد الطبيعية. كما أن التفسير البراغماتي لخروج الصين إلى العالم الخارجي وبصفة خاصة عالم الجنوب، يذهب إلى أن كل ما تلعبه هذه الدولة من حراك مع دول الجنوب يعد منهجا محترفا يفتح أسواقا جديدة لترويج السلع والمنتجات [4].

لا شك أن المغرب لن يخرج عن الاستراتيجية العملية التي تتبناها الصين تجاه دول الجنوب والمتمثلة في المقاربة البراغماتية والتي تهدف إلى جعل المجال الاقتصادي أولى أولوياتها في علاقاتها بهذه الدول. ولابد من التأكيد على أن أولوية العلاقات الاقتصادية لا يعني ضعف العلاقات السياسية، بل المقصود هنا هو تطويع السياسة والدبلوماسية لخدمة الاقتصاد. وكما سنرى ذلك لاحقا فإن تاريخ العلاقات السياسية بين المغرب والصين يمكن اعتبارها علاقات جيدة ومستقرة، وهناك رغبة مشتركة في الوقت الحالي من أجل تعزيز أواصر الصداقة والتعاون فيما بين الطرفين هذا بالإضافة إلى أن هناك تقارب في المواقف بين الجانبين في شأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية [5]. لكن يؤشر التفاعل الثنائي بين المغرب والصين على سيادة تبادل الزيارات على المستويات الوزارية والإدارية والتقنية أكثر من زيارات القمة، مما يوحي بأولوية الجانبين الاقتصادي والتقني في العلاقات الثنائية بين الجانبين [6]. فتطوير علاقات الصين مع المغرب لا يستند على الاعتبارات الإيديولوجية ولكن بالتركيز على الثروات الطبيعية والتجارة [7]. كون سياسة الصين، تختلف عن السياسة الأمريكية والأوربية في علاقاتها مع المغرب والتي تشترط توجهات سياسية محددة على القيادة المغربية بدءا بالمجال الخارجي بإحداث تحولات جذرية على مواقفها السياسية تجاه القضايا المصيرية [8]. ويظهر ذلك في انتهاج الدول الغربية أسلوب المساعدة الاقتصادية كأحد المؤثرات الأكثر إيجابية في تقليص الدور الاستقلالي للمغرب [9]. على عكس اتفاقيات التعاون بين الصين والمغرب وبينها (الصين) وباقي دول الجنوب، التي تعتمد على شعار "رابح رابح" [10]، إذ لا تستند فقط على منح قروض ومساعدات، ولكن تتم وفق توجه يرمي إلى تحقيق المصلحة المشتركة في التجارة والأعمال بين هذه القوة والمغرب.

وهذا التوجه القائم على شعار "لا قيود سياسية" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، يسمح لها بالحفاظ على علاقاتها حتى مع الدول المنبوذة دوليا [11].

إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية التي سنسعى لمقاربتها من خلال هذه الدراسة فتتمحور حول السؤال المركزي التالي: إلى أي حد أصبح المرتكز الاقتصادي هو المتحكم في العلاقات المغربية الصينية؟

فرضية الدراسة:

فيما يخص فرضية الدراسة، وانطلاقا من الإشكالية التي أثرناها، نفترض الفرضية الرئيسة التالية:

التوجه العام للعلاقات المغربية الصينية يدور حول المجال الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر.

وبذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول الأول العلاقات السياسية بين المغرب والصين فيما يتمحور الثاني على العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المحور الأول: استقرار العلاقات السياسية

بعد أن حصل المغرب على الاستقلال أدمج الصين الشعبية في دائرة نشاطه المتعلق بالسياسة الخارجية، حيث أقام معها روابط سياسية رغم البعد الجغرافي [12]. وقد تعمقت هذه العلاقات مع هذا البلد منذ نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث دخلت تدريجيا ضمن استراتيجية المغرب الرامية إلى تنويع شركائه الاقتصاديين والتجاريين وكذا دائرة نشاطه الدبلوماسي [13]. وسيتم الحديث عن استقرار العلاقات السياسية بتحليل فترتين مهمتين بين المغرب والصين خلال فترة الحرب الباردة وبعد انتهائها.

1/ العلاقات السياسية خلال فترة الحرب الباردة

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والصين منذ العام 1958[14]، بعد أن أقدم الملك محمد الخامس فور استرجاع المغرب لاستقلاله على الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بالرغم من كل الاعتراضات [15] من قبيل التنافر في الإيديولوجيات التي يتبناها كل طرف في عز الحرب الباردة (الشيوعية مقابل الليبرالية)، وإصرار الولايات المتحدة (حليفة المغرب) على الحيلولة دون تمثيل حكومة الصين الشعبية في الأمم المتحدة واستمرار احتلال تايوان لمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن حتى سنة 1971[16]، وتأخرت الدول العربية في الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية مقارنة بالعديد من دول العالم على اعتبار أن المغرب يُعد الدولة العربية الرابعة [17] التي اعترفت بالصين وكان ذلك سنة 1957 [18] . وفي فاتح نونبر 1958 صدر بلاغ مشترك بين الحكومة المغربية وجمهورية الصين الشعبية في موضوع ربط علاقات دبلوماسية بينهما. وقد استقبل الملك محمد الخامس الوفد الصيني وخاطبه بكلمة قال فيها: "لقد كلفنا حكومتنا بالدخول في محادثات من أجل ألا تبقى هذه العلاقات معتمدة فقط على مستوردات المغرب بل على التبادل بين البلدين وأن يتمتن مجرى هذا التبادل بإقامة روابط دبلوماسية" [19]. وهكذا يتضح أن المغرب كان يريد أن يوجه رسالة إلى العالم - بُعيد استقلاله - مفادها أنه اتخذ سياسة خارجية قائمة على التعاون مع الدول بدون تمييز خاصة الدول التي تربطه بها علاقات تاريخية واقتصادية دون اعتبار للإيديولوجيات وللصراع بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة [20] وأصبحت له حرية التفاوض والتحالف مع من يشاء [21].

وفي ظل الحرب الباردة، وقف المغرب بجانب الصين الشعبية، وساندها مساندة مطلقة، إذ بعد انضمام المغرب إلى منظمة الأمم المتحدة في 12 نونبر 1956، لم يألُ جهدا في التعبير عن قبول الصين الشعبية كعضو في هيئة الأمم المتحدة. وسجلت سنة 1958، انطلاقة الدبلوماسية المغربية في تبني قضية الصين والدفاع عنها في الأمم المتحدة، وفي 6 أكتوبر 1958، ألقى السيد عبد اللطيف الفيلالي رئيس الوفد المغربي في هيئة الأمم المتحدة كلمة تحدث فيها عن النزاع القائم في الشرق الأقصى ومسألة الصين الشعبية وفسر الأسباب التي يؤيد المغرب من أجلها قبول حكومة بكين بالأمم المتحدة [22]. وظلت العلاقات بين الجانبين طبيعية خلال العقود الخمس الماضية، إلا أنها كانت قد تأثرت إلى غاية السبعينيات من معوقات الاختلاف الجيوبوليتيكي في دائرة التوزيع الاقليمي لفترة الحرب الباردة [23]، فقد كانت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة الأمريكية، وعارضت أيضًا ما تسميه "النهج التحريفي السوفيتي". وقد عادت العلاقات المغربية الصينية إلى حالتها الطبيعية بعد أن تحسنت علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من كلمة وزير الخارجية المغربي السيد عبد اللطيف الفيلالي، بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1971، وجاء فيها: " كما أننا سجلنا بمزيد من الارتياح تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وقد لا حظنا أن هذه البشرى سيترتب عليها إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين هذه الدولة الكبيرة وعدد كثير من أعضاء منظمة الأمم المتحدة ليصبح في استطاعة جمهورية الصين الشعبية أن تأخذ مكانها في حظيرة الأمم المتحدة وبمجلس الأمن بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني" [24] . وشهدت فترة ما بعد الثمانينيات من القرن الماضي تطورا ملحوظا تجاوز مستوى العلاقات العادية [25].

وفيما يتعلق بأبرز الزيارات الرسمية بين البلدين خلال فترة الحرب الباردة نجد زيارة الوزير الأول تشو آن لاي للمغرب سنة 1964، وزيارة ولي العهد-آنذاك- سيدي محمد للصين سنة 1988 [26].

2/ العلاقات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة

تنبني العلاقات السياسية بين البلدين على الصداقة والتفاهم المتبادل والتضامن والالتزام المشترك لتعزيز وتنويع التعاون الثنائي نحو آفاق واعدة تسعى لتقوية فرص التشارك والمنفعة المتبادلة، ففي ما يتعلق بالزيارات، فقد تبادل البلدان زيارات وفود متعددة الاختصاصات تنتمي إلى كل من الجهاز التنفيذي والتشريعي والقطاع الخاص والأكاديمي والإدارة المحلية والمجتمع المدني [27].

وتبقى أبرز الزيارات بين الجانبين، زيارة العاهل المغربي محمد السادس إلى الصين عام 2002، وزيارة الرئيس الصيني هوجين تاو للمغرب في أبريل 2006، وكانت الزيارتان متميزتين باعتبارهما تأتيان في سياق تعزيز أجندة العلاقات المغربية الصينية في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والسياحية، وتبقى للزيارة التي قام بها الرئيس الصيني أهمية استراتيجية على اعتبار أنها سمحت للمسؤولين المغاربة والصينيين للتشاور في عدد من القضايا السياسية والأمنية، كقضية الصحراء على ضوء مستجدات مقترح المغرب بمنح الأقاليم الصحراوية الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية، وكذا قضايا الإرهاب وقضايا جيو استراتيجية إقليمية أخرى [28].

وقام العاهل المغربي الملك محمد السادس بزيارة ثانية إلى جمهورية الصين الشعبية في شهر ماي من سنة 2016، رافقه وفد مهم من رجال السياسة والأعمال، وأجرى مباحثات موسعة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، والتي أثمرت التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تربط

المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية [29]. هذه الزيارة إلى جانب اعتبارها منعطفا جديدا في سياسة المغرب الخارجية التي تتسم بالانفتاح على دول جديدة وتنويع الشراكات الاقتصادية والأمنية (زيارة العاهل المغربي إلى روسيا نموذجا)، فإنها عزّزت التقارب والتوافق بين البلدين خاصة حول العديد من القضايا أهمها قضية الوحدة الترابية، حيث أكدت بكين حرصها على دعم الموقف المغربي أمام المنتظم الدولي. كما جاءت ليبرهن المغرب على أنه غير مقيد أو أسير لمحور معين وإنما هو بلد منفتح واستراتيجي، وتسعى المملكة إلى أن تكون بوابة عبور للعمق الأفريقي بالنسبة إلى الصين[30] .

وفيما يخص قضية الوحدة الترابية للبلدين، فإن هناك دعم متبادل بينهما من خلال دعم الصين للمغرب في قضية وحدته الترابية، والتشبث بمقررات الأمم المتحدة في حل هذا النزاع بتفعيل آلية التفاوض السياسي للتوصل لحل نهائي [31]، إذ لم تقبل الصين في تعاملها مع قضية الوحدة الترابية للمغرب مبدأ تقرير المصير ولا مبدأ استفتاء السكان حول موضوع ارتباطهم بالوطن الأم. فهي تعتبر أن ذلك سيؤدي بقوى أجنبية للتدخل في الموضوع [32] كما تؤكد كل الخطب والتصريحات الرسمية للمسؤولين الصينيين باستمرار على ضرورة احترام الشرعية الدولية، وعلى ضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع المتفاوض بشأنه بأن يضمن حقوق الطرفين. وعلى هذا الأساس تثمن الصين المفاوضات الجارية بين المغرب وجبهة البوليساريو، تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تعتبرها خطوة أساسية للحل السلمي للنزاع خصوصا على ضوء المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي في المنطقة [33].

في مقابل ذلك يدافع المغرب عن مفهوم الوحدة الوطنية والترابية للصين وعدم الاعتراف بتايوان [34] والتبت، ولا زال المغرب متشبثا بموقفه المتعلق بعدم الاعتراف باستقلال هاتين الأخيرتين كدولتين مستقلتين قائمتين، كما أنه لم يعتبر أبدا الوجود السياسي والعسكري الصيني في التبت احتلالا أجنبيا يبرر حقه في المطالبة بتقرير مصيره، وعلى هذا الأساس لا يتمتع الدايلاي لاما بأي اعتراف رسمي من طرف المغرب كممثل للشعب التبتي [35]. وهناك دعوة مشتركة للبلدين من أجل تأمين الوحدة الترابية للدول، فبمناسبة الزيارة التي قام بها العاهل المغربي إلى الصين ما بين 4 و10 فبراير 2002 تلبية لدعوة من رئيس جمهورية الصين، دعا الجانبان في نص البيان المشترك تمكين إفريقيا من تأمين الوحدة الترابية لدولها، وجاء في نص البيان ما يلي: "يرى الجانبان أن السعي إلى السلام والاستقرار والتنمية قد أصبح من أولويات القارة الإفريقية غير أنهما يعربان عن انشغالهما إزاء ما تواجهه القارة الإفريقية من تحديات عديدة ولا سيما (...) النزاعات الإقليمية ويدعوان المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في هذا الشأن لتمكين إفريقيا من تأمين استقلال دولها وسيادتها ووحدتها الترابية..."، وفي هذا البيان ما يشير إلى عدم رضا الصين عن فكرة تقسيم الصحراء التي تقدمت بها الجزائر آنذاك [36].

ومع بداية العشرية الثانية من القرن 21، تعززت العلاقات المغربية الصينية بشكل كبير، ويؤكد ذلك حجم الزيارات المتبادلة بين الجانبين على أعلى مستوى، وهي مرحلة متقدمة من مراحل إرساء لبنات شراكة استراتيجية مؤسساتية في جميع الميادين، وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي السابق، عقب مباحثات أجراها في أبريل 2011 ببكين مع نظيره الصيني يانغ جيشي، حيث قال: "قررنا إدراج العلاقات الثنائية في إطار شراكة استراتيجية ممأسسة" [37]. وهو ما يعني أن العلاقات بين الطرفين ستتجاوز الطابع المناسباتي لتصبح دورية من خلال التشاور المستمر وانعقاد اللجن المشتركة بين البلدين بشكل منتظم.

وعلى المستوى الأمني، يتجلى من رؤية الصين للتعاون بينها وبين المغرب تأكيدها على أهمية التعاون في المجال الأمني. فهي ترى أن هذا التعاون سيترسخ بفضل توقيع اتفاقية تفاهم في مجال القضاء العدلي، وأخرى تسمح للبلدين بتسليم

المتابعين قضائيا. فالطرف الصيني يؤكد أن المغرب "جزيرة استقرار" وذو مصداقية، مما يفرض إقرار تعاون معه في المجال الأمني [38].

أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين المغرب والصين فما زال في مرحلة البناء، ويشمل شراء الأسلحة الصينية ومساعدة الجيش الصيني لنظيره المغربي في مجال التكوين العسكري والتكنولوجي. وفي هذا الإطار تم تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، حيث قام وفد مغربي برئاسة الجنرال دو كور دارمي عبد العزيز بناني المفتش العام للقوات المسلحة الملكية بزيارة إلى الصين يومي 14و15 يونيو2007 [39]، ومن جانب آخر قام وفد عسكري صيني، يقوده الجنرال سونز هونغتونغ مساعد قائد دائرة السياسة العامة بجيش التحرير الشعبي الصيني، بزيارة للمغرب من 2 إلى 6 نونبر 2008، وذلك في إطار التعاون العسكري بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة المغربية. وقد استقبل الوفد العسكري الصيني من قبل الجنرال دو كور دارمي عبد العزيز بناني المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية. وتناولت المباحثات بين المسؤولين العسكريين، التعاون العسكري بين البلدين وإمكانيات تطويره. وجدد الطرفان استعدادهما لتعزيز علاقات التعاون العسكري، خاصة في مجالات التكوين وتبادل الخبرة لفائدة المصالح المتبادلة والنهوض بعلاقات الصداقة بين البلدين والجيشين [40].

المحور الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية

إذا كانت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والصين قد بدأت بُعيد الاستقلال، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين كانت ضعيفة ولم تبدأ بالشكل الحقيقي إلا بعد نهاية الحرب الباردة وتطورت بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين. وقد أدركت الدبلوماسية المغربية أن طبيعة التحالفات تغيرت، وأن المصالح الحيوية أصبحت هي المؤطر الأساسي لسلوك القوى الدولية. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين المغرب والصين نموا مضطردا خلال السنوات الأخيرة، ويتجلى ذلك في ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الجانبين، في حين أن العلاقات الثقافية لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب.

لذا تم الحديث في هذا المحور عن نقطتين مهمتين توضحان حجم العلاقات الاقتصادية والثقافية تمثل في: أولوية الاقتصاد على السياسة في العلاقات المغربية الصينية، ثم العلاقات الثقافية بين الجانبين.

1/ أولوية الاقتصاد على السياسة

تولي الصين أهمية خاصة للجانب الاقتصادي في سياستها الخارجية، وهكذا فقد كانت سياسة الانفتاح التي نهجها الزعيم الصيني " دنج شياو بينج" ابتداء من عام 1978 نقطة انطلاق التحول الصيني الكبير، واستطاع هذا الرجل القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية التي دلت على بعد نظره وأدت في نهاية الأمر إلى ظهور تلك " المعجزة الصينية" التي نشهدها في عالم الاقتصاد اليوم [41].

ولمواكبة هذا المُدخل المتمثل في صعود الصين في النظام الاقتصادي الدولي، تبنى المغرب سياسة خارجية تروم إلى الانفتاح على هذه القوة من أجل تنويع شركائه الدوليين من جهة، وبناء علاقات اقتصادية قوية معها من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى النمو المضطرد للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال العقدين الأخيرين.

وسنشير في هذا المطلب إلى تطويع السياسة والدبلوماسية لخدمة الاقتصاد (الفرع الأول) واطراد العلاقات الاقتصادية (الفرع الثاني).

أ/ تطويع السياسة والدبلوماسية لخدمة الاقتصاد

إن ما يميز السياسة الخارجية للصين تجاه المغرب هو الحياد البارد وتجاهل النزاعات والقضايا الإقليمية بالمنطقة المغاربية والعربية، إذ لا تنبش في الشأن الداخلي للمغرب ولا تأبه للصراع الدائر بين الجارين (المغرب والجزائر) بسبب قضية الصحراء، وإن كانت الصين لا تعترف ب"الجمهورية الصحراوية"، إلا أنها تنهج سياسة براغماتية تجاه هذه القضية، من خلال امتناعها عن التصويت داخل الأمم المتحدة عن القرارات التي ترتبط بهذه القضية [42]، وتشبثها بمقررات الأمم المتحدة في حل هذا النزاع بتفعيل آلية التفاوض السياسي للتوصل لحل نهائي [43] ، وهذا ما تطبقه الصين بشكل عقلاني واحترافي. وتؤكد كل الخطب والتصريحات الرسمية لهذه الدولة على ضرورة احترام الشرعية الدولية، وعلى إيجاد حل سياسي للنزاع المتفاوض بشأنه بأن يضمن حقوق الطرفين. وعلى هذا الأساس تثمن الصين المفاوضات الجارية بين المغرب وجبهة البوليساريو، تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تعتبرها خطوة أساسية للحل السلمي للنزاع خصوصا على ضوء المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي في المنطقة [44]. وموقف الصين فيما يخص هذه القضية يتخذ شكلين، الأول هو الامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة أو عدم المشاركة في الاجتماعات مثلا في اللجنة الرابعة [45] ، والثاني هو استعدادها للقيام بدور الوساطة من أجل إيجاد حل للنزاع القائم، وقد تم التأكيد على هذا الأمر خلال القمة الثالثة للمنتدى الصيني الإفريقي سنة 2006 من طرف الوزير الأول الصيني وين جياباو WEN JIABAO حين أعلن أن بلاده "مستعدة للعب دور إيجابي من أجل تسوية قضية الصحراء"، وهذا تعبير واضح على البراغماتية التي تمارسها الصين بإتقان، فمقترحها هذا القاضي بلعب دور الوساطة يؤكد أنها تريد الحفاظ على التوازن، ليس فقط في موقفها، وإنما في سياستها المغاربية ككل [46] ، وبالتالي فإنها تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها مع كل الدول المغاربية وعدم الانحياز لطرف على حساب آخر.

وساعد هذا النهج (البراغماتية) الذي تعتمده الصين على إقامة علاقات طبيعية مع دول تبدو سياستها الخارجية متنافرة كما هو الحال [47] مع المغرب والجزائر، فحتى أثناء الزيارات الرسمية التي يقوم بها قادة هذه الدولة إلى المغرب والجزائر يحرصون أشد الحرص على عدم اتخاذ موقف يميل إلى طرف على حساب آخر، فهدفهم الرئيسي هو فتح أسواق الدول المغاربية أمام بضائعها واستيراد المزيد من الموارد الطبيعية من المنطقة.

ب/ اطراد العلاقات الاقتصادية

تعد العلاقات الاقتصادية الثنائية المغربية الصينية نموذجا للعلاقات الثنائية المتطورة، فمع بداية الألفية الجديدة، تطورت هذه العلاقات بين الجانبين بشكل ملحوظ، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المغرب والصين إلى أزيد من 1.5 مليار دولار سنة 2005 بزيادة قدرها 28% بالمقارنة مع سنة 2004، واحتلت الصين سنة 2005 المرتبة السادسة كمزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له [48].

ولم تلبث العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أن شهدت ديناميكية هامة منذ سنة 2005 إلى الآن، ويعزى ذلك إلى الانضمام المتأخر والقوي للصين إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية مطلع القرن الحالي، وهو ما دفع بالصين إلى الدخول بقوة إلى الأسواق العالمية بشكل أثر مباشرة في طبيعة وكثافة وجغرافية التجارة العالمية. وقد زامن الدخول القوي للصين في الأسواق التجارية العالمية، دخول المغرب في زمن تحرير تجارته الخارجية ورفع القيود الجمركية والبيروقراطية

عن مبادلاته مع الأسواق الخارجية وعن حركة الرساميل والاستثمارات كخطوة منه لملاءمة آليات اشتغال اقتصاده الوطني مع متطلبات ومعايير العولمة الاقتصادية المبنية على الصراع من أجل تحقيق أكبر قدر من التنافسية الاقتصادية والبشرية على الصعيد الدولي، تحت وطأة النموذج الصيني للتنافسية الاقتصادية، وهو ما دفع بالبلدين إلى استكشاف سريع وعميق للإمكانيات التجارية بينهما والدخول في صيرورة التخلي تدريجيا عن سياساتهما الحمائية والتخفيض من الرسوم الجمركية عند الاستيراد [49].

يغطي الإطار القانوني للعلاقات المغربية الصينية جل القطاعات، وقد تم تقويته وتجديده منذ سنة 1999 إلى الآن، حيث وقع الجانبان حوالي 24 عقدا اتفاقيا مقسمة على حسب الأولوية: 5 في القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد والتجارة والاستثمار، 3 في المجالات التقنية (الفلاحة والمعادن والتجهيز والأشغال العمومية)، 3 في قطاعات التربية والثقافة، 2 في السياحة، 2 في التعاون اللامركزي، 2 في التمويل والدعم، واتفاق واحد لكل جانب من الجوانب التالية: التشاور السياسي والصحة والعدالة والشباب والرياضة [50].

بفضل ذلك، أصبحت الصين في العشرية الأخيرة ثالث دولة ممونة للمغرب بعد إسبانيا وفرنسا، حيث استورد المغرب منها سنة 2010 حوالي 25 مليار درهم[51] بعدما كانت تحتل الرتبة الخامسة 2009، بما مجموعه 20.6 مليار درهم وهو ما يشكل 6% من إجمالي وارداته. فيما لم تكن النسبة تتعدى حدود 2.3% سنة 2000، حيث كانت الصين تحتل المرتبة العاشرة من بين الدول الممونة للمغرب.

ويصل معدل نمو المبادلات التجارية بين البلدين منذ سنة 2008 إلى 30% سنويا وهي نسبة في ارتفاع مستمر وصلت إلى 80% ما بين 2009 و2010، مما يؤهل الصين في المستقبل المنظور لأن تتقدم على الممونين التقليديين للمغرب كفرنسا واسبانيا بالرغم من محافظتهما على المركزين الأوليين كشريكين اقتصاديين له [52].

يبين الجدول التالي حجم المبادلات التجارية بين المغرب والصين خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018:

القيمة بمليون درهم:

	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	29 496	30 682	37 324	39 561	47 277
الصادرات	2 273	2 375	2 239	2 973	2 535
الميزان التجاري	-27223	-28307	-35085	-36588	-44742

المصدر : مكتب الصرف المغربي [53].

ويؤشر التمحيص الدقيق لبنية الواردات المغربية من الصين، مقارنة مع بنية صادراته إليها، إلى العجز البنيوي المضطرد الحاصل في الميزان التجاري بين البلدين حيث ارتفع [54] من 27223 مليون درهم سنة 2014 إلى 44742 مليون درهم سنة 2018 [55]. ويمكن إيعاز هذا العجز إلى الحجم والقيمة المضافة العالية للمنتجات المستوردة مقارنة مع المنتجات

المغربية المصدرة التي لا تتوفر إلا على قيمة مضافة ضعيفة لا تسمح بتحقيق توازن مالي يذكر بالرغم من حجمها المرتفع مقارنة مع المنتجات الصينية.

فبالرغم من التطور الايجابي لحجم المبادلات التجارية بين البلدين، الذي ارتفع من 473 مليون دولار سنة 2000 [56] إلى أزيد من 2973 مليون درهم سنة 2017 [57] ، أي أنه تضاعف خلال ثلاثة عشر سنة بأكثر من ست مرات، لم تعرف الصادرات المغربية نحو الصين إلا ارتفاعا نسبيا مقارنة مع حجم الواردات بالرغم من التطور السريع الذي شهدته في السنين الأخيرة بنسب تصل إلى 80%، ويرجع سبب ذلك إلى طبيعة الصادرات المغربية التي تجد صعوبة بالغة في اختراق الأسواق الصينية، من جهة، وإلى التركيز الجغرافي للصادرات المغربية في أوربا، من جهة أخرى [58].

فيما يخص الصادرات المغربية نحو الصين فتهيمن عليها المنتجات المعدنية، وأولها "الأسمدة الطبيعية والكيماوية"، هذه المواد شكلت في سنة 2000 ما يقارب مجموع الصادرات الوطنية إلى هذا البلد، وقد انخفضت إلى 25% سنة 2010 لتعادل " معدن الرصاص" (25%). المنتجات الرئيسية الأخرى هي "النحاس" (19%) و " الزنك" (7%) و " المنغنيز" (4%) و"الأسماك الطازجة والملح " (1%) و "الرخويات" (1%).

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الصينية " صينوشيمكوربورايشن " وقعت عقدا مع " المكتب الوطني للفوسفاط" يقضي بتصدير نحو 2 مليون طن من الأسمدة الكيماوية إلى الصين. وفي هذا السياق تعد الصين الدولة الخامسة على المستوى العالمي التي يصدر إليها المغرب الأسمدة الطبيعية والكيماوية [59].

فيما يخص الواردات المغربية من هذا البلد فهي أكثر تنوعا مقارنة مع الصادرات، وتتألف أساسا من "آلات مختلفة" (10%) و"المعدات وأجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني" (10%)، والشاي (4%) و "السيارات السياحية" (3,4%) و " الأقمشة" (2,7%) [60].

أما على مستوى الاستثمار، فإن الاستثمارات المباشرة للصين بالمغرب غير منتظمة ولم تصل 0,2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى المغرب. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة بالمغرب ما يقارب 3 ملايين درهم سنة 2010، أي 0,01% من إجمالي تدفق الاستثمارات المباشرة بالمغرب، وهو ما يبوأ للصين الرتبة 49 في ترتيب البلدان التي لها استثمارات مباشرة بالمغرب. وعلاوة على ذلك فإن المملكة لم تجلب إلا 0,4% مليون دولار من أصل 68 مليار دولار من حجم الاستثمارات الصينية في العالم، وهذا المبلغ يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بالإمكانات المهمة التي يوفرها المغرب في مجال الاستثمارات الأجنبية [61].

ورغم ذلك فقد استطاعت الشركات والمقاولات الصينية أن تجد لها مكانة داخل النسيج الاقتصادي المغربي، نظرا لأسعارها التنافسية ولكفاءتها العالية في ميادين كالبناء والأشغال العمومية والطرق السيارة(...)، وفي هذا الإطار تعهدت الصين في إطار التعاون التقني والمالي الثنائي بين البلدين برسم سنة 2011، بتمويل مشروع بناء الطريق السيار الرابط بين مدينتي بني ملال وبرشيد على مسافة 172 كلم بغلاف مالي يناهز 248 مليون دولار (2 مليار درهم) [62]. كما تم إنشاء 24 مشروعا مشتركا بين المغرب والصين في مجال الصيد البحري، والتي خلقت حوالي 2000 منصب شغل. وفي مجال الاتصالات أصبحت الشركتين العملاقتين " HUAWIE وZTE " شركاء لشركات الاتصال المغربية " اتصالات المغرب و أورونج و و إينوي

[63]. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب اعترف، ابتداء من يناير 2010، بوضعية الاقتصاد الصيني كاقتصاد للسوق بالنظر إلى انجازاته في ميدان الاقتصاد والتجارة العالميين خلال السنوات العشر الأخيرة[64].

ولتشجيع وتسريع وتيرة التعاون في المجالات السياحية والاقتصادية بين البلدين، منحت الحكومة الصينية صفة وجهة سياحية للمغرب، يمكنها من استقبال السياح الصينيين، الذين يتصاعد عددهم بشكل سريع كل سنة، وحسب المكتب الوطني المغربي للسياحة في بكين، فإن عدد الصينيين الذين زاروا المغرب سنة 2010 وصل إلى نحو 5300 سائح مقابل 4660 سنة 2009، أي ارتفاع بنسبة 15% في عام واحد. ويذكر أنه تم إنشاء في سنة 2001 مكتب في بكين من أجل الترويج للسياحة المغربية [65]. وقد ارتفعت هذه الأرقام بشكل ملموس بعد أن قرر المغرب إعفاء المواطنين الصينيين من التأشيرة منذ يونيو من سنة 2016، بعد زيارة قام بها الملك محمد السادس إلى بكين جرى خلالها التوقيع على اتفاقيات تهم مجالات عدة. ووفقاً لبيانات وزارة السياحة، فقد زار حوالي 180 ألف سائح صيني المغرب سنة 2018، وهو رقم يمثل ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بمرحلة ما قبل الإعفاء من التأشيرة، حيث كان المغرب يستقبل أقل من 20 ألف سائح صيني سنوياً [66].

2/ العلاقات الثقافية

تظل العلاقات الثقافية مع الصين، بالرغم من الديناميكية المتجددة في العلاقات الثنائية، هزيلة بشكل واضح حيث لا ترقى إلى مستوى وحجم المبادلات بين البلدين، وإلى مستوى طموح المسؤولين السياسيين في البلدين. ويراهن الطرفان على اتفاقية التعاون الثقافي التي تم توقيعها في أبريل 2006، التي ينتظر منها أن تدعم حضور الصين الثقافي في المغرب عبر تنظيم الأيام الثقافية، وتشجيع نشر اللغة والثقافة الصينية [67]. وفي هذا الإطار تم افتتاح فرعين لمعهد كونفوشيوس في جامعتين: الأول في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس في الرباط (4 دسمبر 2009)، والثاني في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (1 أكتوبر 2012 [68]. ومن نتائج افتتاح هذين الفرعين هو قيام حوالي 40 إطارا مغربيا بزيارات سنوية إلى الصين للمشاركة في الدورات التكوينية [69]، ويشار إلى أن الصين استقبلت منذ سنة 1978 حوالي 2000 طالب مغربي، وفي الوقت الراهن يستفيد 81 طالب مغربي يدرسون بالصين من منحة حكومية (الصينية). كما يدرس، حاليا، حوالي 10 طلاب من الصين بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط.

وعلى المستوى الفني شاركت فرقتين فنيتين مغربيتين (كناوة، والطرب الأندلسي) في حفل فني بدعوة من الصين، وقد عرف العرض الذي قدمته هاتين الفرقتين تفاعلا كبيرا من طرف الجمهور الصيني [70]. وخلال معرض " إكسبو شانغهاي" العالمي تم تخصيص جناح خاص للمغرب (وهو البلد الإفريقي الوحيد الذي خصص له هذا الجناح) والذي استقطب حوالي 5 ملايين زائر معظمهم من الصينيين [71]. كما تم تنظيم بعض التظاهرات العلمية المشتركة، كاحتضان جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس يوم 28 دجنبر 2010، لقاء احتفاليا بالعلاقات المغربية الصينية بحضور سفيرة الجمهورية بالمغرب السيدة XU Jinhu، والتي ألقت محاضرة في موضوع: "العلاقات المغربية الصينية: الحاضر والمستقبل"، كما تميز هذا اللقاء بمعرض ثقافي منظم من طرف الجانب الصيني [72].

خاتمة:

لا شك أن العلاقات المغربية الصينية شهدت نقلة نوعية خلال العقدين الأخيرين، وقد شكلت الزيارات التي قام بها العاهل المغربي للصين سنة 2002 وسنة 2016 والزيارة التي قام بها الرئيس الصيني السابق هوجين تاو للمغرب 2006 مرجعية أساسية للعلاقات الثنائية المتعددة الأبعاد بين البلدين من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي التي تم إبرامها في مجالات: الاقتصاد والتجارة والسياحة والصحة والثقافة والأشغال العمومية والبحث العلمي تؤطر العلاقات المغربية الصينية. بيد أن التوجه العام للعلاقات المغربية الصينية يدور حول المجال الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر، إذ أصبح المغرب في الآونة الأخيرة يكتسي أهمية خاصة للصين، بحكم موقعه الجغرافي واستقراره السياسي فضلا عن الدور المهم الذي يقوم به في إفريقيا اقتصاديا وأمنيا، وهو ما جعله مؤهلا للعب دور ارتكاز بالنسبة للصين في المجال الاقتصادي لاقتحام أسواق جديدة خاصة في إفريقيا.

يعتبر المغرب بالنسبة للصين محطة استراتيجية مهمة لتوفره على واجهتين بحريتين، ما يجعل هذا البلد في مستقبل الاقتصاد الصيني وتوجهه العالمي له أهمية خاصة، هذه الأهمية دفعت الصين أن تضع المغرب والمنطقة المغاربية ككل ضمن أهم محطات مبادرة "الحزام والطريق" [(73)]. لأن وصول خط طريق الحرير الجديد إلى سواحل المغرب يعني وصول النفوذ الصيني إلى بوابة القارة الأفريقية الثريّة، كما يعني أيضاً أنّ الصين صارت متواجدة على الحدود الجنوبية لأوروبا[(74)].

الهوامش:

[1]- فتح الله ولعلو: نحن والصين.. الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2017، ص: 21.

[2]- كيشور محبوباني: نصف العالم الأسيوي الجديد ، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2009، ص: 120.

[3]- روبين ميريديث: الفيل والتنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة: شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، عدد: 359 يناير 2009، ص: 253.

[4]- كلوفيس بريجاجوا وعاط فمعتمد: معالم السياسة الخارجية البرازيلية، البرازيل القوى الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة، ص: 84.

[5] - Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Redouane TAOUIL et Hicham HANCHANE: Diversification des alliances stratégiques du Maroc: Potentiel de relations avec les BRICS et la Turquie, un rapport publié par l'institut Royale d'études stratégique, Decembre, 2012 , P :105.

[6]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة: 10، العدد: 9، 2014، ص: 33-34.

[7]- كريس ألدن: الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟ ترجمة عثمان جبالي المتلوثي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص: 19.

[8]-سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، سنة 2002، ص: 308.

[9]- ويظهر ذلك مثلا في بداية سنة 1964 حينما وقع المغرب اتفاقية تجارية مع كوبا تتعلق بشراء 250 ألف طن من السكر الكوبي، غير أنه تحت تأثير الضغط الأمريكي قلص المغرب من حجم مبادلاته التجارية مع كوبا والصين الشعبية ابتداء من 1965، بل أكثر من هذا وافق على قيام الإدارة الأمريكية بمراقبة تقنية على كميلة (الكوبالت" المصدرة إلى الصين خوفا من استعمالها لأغراض عسكرية.

[1] - Christophe Jaffrelot : L'enjeu Mondial, les pays émergents, Presses de sciences Po, 2008, p : 225.

[1] -Ibid, P : 225.

[10] - التقرير الاستراتيجي المغربي 1995: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، عدد خاص، ص: 177.

[11] - التقرير الاستراتيجي المغربي 2000-2001: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة الثانية عشر، ص: 125.

[12]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص: 144.

[13]- عبد الهادي التازي: بين الصين والمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مجلة شؤون مغربية، العدد: 18، دجنبر 1997، ص: 14.

[14] - أحمد عفاش: في ظروف الحرب الباردة، صوت المغرب دائما على قبول الصين في الأمم المتحدة، مجلة شؤون مغربية، العدد 18، دجنبر 1997، ص: 24.

[15]- أول دولة عربية اعترفت بالصين الشعبية كانت جمهورية مصر العربية وذلك في 30 ماي 1956 على عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أي بعد سبع سنوات ونيف من قيامها، لتتوالى بعد ذلك الاعترافات العربية، حيث سارعت كلا من سوريا في غشت 1956 واليمن قبلها في يوليوز 1956 ثم المغرب.

[16]- محمد غربي: القوى الاقتصادية الأسيوية وعلاقاتها بالعالم العربي، دار القلم الطبعة الأولى 2006، ص: 230.

[17]- أحمد عفاش: في ظروف الحرب الباردة، صوت المغرب دائما على قبول الصين في الأمم المتحدة، (المرجع السابق)، ص: 24.

[18]- المرجع نفسه، ص: 24.

[19]- وفي هذا الإطار قال أول وزير للخارجية المغربية بعد الاستقلال، في أكتوبر 1958: " .. لقد تحررت سياستنا الخارجية، فأصبحت لنا حرية التحالف والتعاقد وأصبح من حقنا أن نفاوض في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي... ونعمل على ربط علاقات البلاد مع كثير من أقطار العالم وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي بدون تمييز بين كتل العالم واتجاهاتها وربط صلات ثقافية مع الشرق والغرب...".

[20]- أحمد عفاش: في ظروف الحرب الباردة، صوت المغرب دائما على قبول الصين في الأمم المتحدة (المرجع السابق)، ص: 24.

[21]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة (المرجع السابق)، ص: 144.

[22]- أحمد عفاش: في ظروف الحرب الباردة، صوت المغرب دائما على قبول الصين في الأمم المتحدة (المرجع السابق)، ص: 26.

[23]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة (المرجع السابق)، ص: 144.

[24] - فتح الله ولعلو: نحن والصين (المرجع السابق)، ص: 272.

[25]- انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون على الرابط التالي:

www.diplomatie.ma/arab/politiqueétrangère/asieoceanie/relationsbilaterales/tagid/1599/vw/1/item/d/7772/language/fr-fr/default.aspx.

[26]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة (المرجع السابق)، ص: 148.

[27]- أنظر موقع وزراة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/AsieOceanie/tabid/1598/vw/1/ItemID/13489/language/fr-FR/Default.aspx

[28]- مقال نشر في صحيفة العرب في 13 ماي 2016، العدد 10274، ص: 4.

[29]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة (المرجع السابق)، ص: 147.

[30]- فتح الله ولعلو: نحن والصين (المرجع السابق)، ص: 275.

[31]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 34.

[32]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة (المرجع السابق)، ص: 147.

[33]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 34- 35.

[34]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2005/2003، مركز الدراسات والأبحاث والعلوم الاجتماعية، ص: 23.

[35]- انظر: تصريح السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق، على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء في الرابط التالي:

www.map.ma/ar/print/93092

[36] - فتح الله ولعلو: نحن والصين (المرجع السابق)، ص: 291.

[37]-Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE: Diversification des alliances stratégiques, op cit, p:78.

[38]- أنظر الموقع الإلكتروني لجريدة العلم على الرابط التالي:

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=4787

[39] - فولفجانج هيرن: التحدي الصيني، أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسني، كتاب العربية، الطبعة الأولى 2011، ص:11.

[39] - محسن منجيد: علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، تقديم: د. الحسن بوقنطار، دار أبي رقراق للطباعة والنشر 2012.، ص: 34.

[40] - المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا (المرجع السابق)، ص: 147.

[41] - التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013(المرجع السابق) ص: 34.

[42]- اللجنة الرابعة التي تسمى لجنة المسائل السياسية الخاصة و إنهاء الاستعمار، تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تشمل إنهاء الاستعمار، واللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، ومكافحة الألغام، والفضاء الخارجي، والإعلام الجماهيري، والإشعاع الذري وجامعة السلام.

[43] - Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Redouane TAOUIL et Hicham HANCHANE: Diversification des alliances stratégiques du Maroc, op cit. P :77.

[44] - سالم حكمت ناصر: العلاقات البرازيلية العربية، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوة الصاعدة 2010، ص: 123.

[45]- المصطفى الرزرازي: المغرب وآسيا (المرجع السابق)، ص: 145.

[46]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 30.

[47]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE : Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :77.

[48]- أنظر موقع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على الرابط التالي:

http://www.mce.gov.ma/statistiques/info_pays/Fiche_Chinen.pdf

[49]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 30.

[50] - التقرير السنوي للتجارة الخارجية للمغرب، صدر عن مكتب الصرف سنة 2018.

[51]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص:32.

[52]- أنظر موقع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على الرابط التالي:

http://www.mce.gov.ma/statistiques/info_pays/Fiche_Chinen.pdf

[53]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص:33.

[54]- أنظر موقع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على الرابط التالي:

http://www.mce.gov.ma/statistiques/info_pays/Fiche_Chinen.pdf

[55]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 33.

[56]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE : Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :82.

[57]- Ibid, p: 83.

[58]- Ibid, p :83.

[59]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 33.

[60]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE: Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :83.

[61]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: 33.

[62]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE: Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :84.

[63] - جريدة هسبريس المغربية، 10 يناير 2020.

[64]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013 (المرجع السابق)، ص: ص: 35.

[65]- انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون على الرابط التالي:

www.diplomatie.ma/arab/politiqueétrangère/asieoceanie/relationsbilaterales/tagid/1599/vw/1/item/d/7772/language/fr-fr/default.aspx.

[66]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE : Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :84.

[67]- Exposé de L'ambassadrice de la République populaire de Chine Xu Jinghu lors d'un débat organisé par « IRES » Le 24 décembre 2010, voir lien suivant :

http://ires.ma/sites/default/files/rencontresetdebats/pdf_txt-ambassadeur.pdf

[68]- Ahmed AZIRAR, Rachid ELHOUDAIGUI, Radouane TAOUIL et Hicham HANCHANE : Diversification des alliances stratégiques, op cit, p :84.

[69]- أنظر موقع جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس على الرابط التالي:

www.usnba.ac.ma/suite.php?newsid=244

[70] - زهير بوخالفة، العلاقات الصينية المغاربية بين الواقع والمأمول، مؤلف جماعي تحت عنوان "دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001-2017"، المركز الديمقراطي العربي الطبعة الأولى 2018، ص:83.

[71]- جلال خشيب، تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير.. حزامٌ واحد، أهدافٌ متعدّدة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://eipss-eg.org/تنامي-النفوذ-الصيني-بالمغرب-الكبير/

التفاعل الأفريقي مع القضايا الآسيوية

رؤية غانا للنزاع الحدودي بين الصين الشعبية والهند

1961 – 1964 أنموذجًا

أ. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

ملخص البحث

كانت العلاقات الأفروآسيوية قد امتدت عبر العصور التاريخية المختلفة، وقد توطدت هذه العلاقات فى العصور الحديثة؛ حيث ظهر العمل المشترك بين الجانبين فى فترة التحرر من الاستعمار الأوروبى، ووضح فى هذه الفترة وحدة الهدف والمصير، وتم تتويج هذا العمل بتأسيس كتلة عدم الانحياز فى مؤتمر باندونج فى أندونيسيا فى 1955. ومنذ هذا التاريخ تعمقت العلاقات بين الدول المستقلة من القارتين الأفريقية والآسيوية، وخاصة بين جدران المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، وكانت العلاقات بين هذه الدول على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية فى الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية. وكانت القضايا الإقليمية قد شغلت كافة الدول من كلا الجانبين، فقد بذلت الدول الآسيوية الجهود الكثيرة من أجل القضايا التى شغلت الرأى العام الأفريقى، وفى نفس السياق بذلت العديد من الجهود من قبل الدول الأفريقية تجاه القضايا الآسيوية، ومن هنا كانت هذه الدراسة لرؤية نموذج لتلك الجهود التى بذلت من دولة أفريقية تجاه أزمة كبيرة كادت تؤدى لحرب كبيرة على المستويين الآسيوى والعالمى. هذه الأزمة كانت بين الصين والهند التى وصلت إلى حد النزاع الحدودى المسلح بينهما، وهنا عملت القوى الغربية على إذكاء هذا الصراع ووقفت إلى جانب الهند ضد الصين. من هنا كانت هذه الدراسة لرؤية الدور الغانى بقيادة الزعيم كوامى نكروما فى التوسط بين الجانبين المتنازعين الصينى والهندى.

الكلمات المفتاحية: غانا والصين – النزاع الصيني الهندي – كوامي نكروما – دول الحياد الإيجابي – التضامن الأفروآسيوي.

Abstract :

Afro-Asiatic relations had spread over different historical eras, and these relationships had been strengthened in modern times; Where the joint work between the two sides appeared

in the period of liberation from European colonialism, and in this period he clarified the unity of purpose and destiny, and this work was culminated in the founding of the non-aligned bloc at the Bandung Conference in Indonesia in 1955. Since this date, relations between the independent countries of the African and Asian continents have deepened, especially between the walls of international organizations such as the United Nations, and relations between these countries have been at all bilateral, regional and international levels in the political, economic and cultural frameworks. And regional issues have occupied all countries from both sides, Asian countries have made a lot of efforts for the issues that occupied the African public opinion, and in the same context many efforts by African countries have been made towards the Asian issues for this study, so here was a model for this study. Which has been made by an African country towards a major crisis that almost led to a major war, both on the Asian and the international levels. This crisis was between China and India, which reached the point of the armed border conflict between them, and here the Western powers stoked this conflict and stood by India against China. Hence this study was to see the Ghanaian role led by the leader Kwame Nkrumah in mediating between the Chinese and Indian conflicting sides.

Key words: Ghana and China - China-India dispute - Kwame Nkrumah - Countries of positive neutrality - Afro-Asian solidarity.

مقدمة

كانت العلاقات الأفروآسيوية قد امتدت عبر العصور التاريخية المختلفة، وقد توطدت هذه العلاقات في العصور الحديثة؛ حيث ظهر العمل المشترك بين الجانبين في فترة التحرر من الاستعمار الأوروبي، ووضح في هذه الفترة وحدة الهدف والمصير، وتم تتويج هذا العمل بتأسيس كتلة عدم الانحياز في مؤتمر باندونج في أندونيسيا في 1955. ومنذ هذا التاريخ تعمقت العلاقات بين الدول المستقلة من القارتين الأفريقية والآسيوية، وخاصة بين جدران المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، وكانت العلاقات بين هذه الدول على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية في الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية. وكانت القضايا الإقليمية قد شغلت كافة الدول من كلا الجانبين، فقد بذلت الدول الآسيوية الجهود الكثيرة من أجل القضايا التي شغلت الرأي العام الأفريقي، وفي نفس السياق بذلت العديد من الجهود من قبل الدول الأفريقية تجاه القضايا الآسيوية، ومن هنا كانت هذه الدراسة لرؤية نموذج لتلك الجهود التي بذلت من دولة أفريقية تجاه أزمة كبيرة كادت تؤدي لحرب كبيرة على المستويين الآسيوي والعالمي.

فقد كان استقلال غانا في 6 مارس 1957 كأول دولة أفريقية جنوب الصحراء تحصل على استقلالها من ربقة الاستعمار قد مثل عاملًا قويًا لدعم حركات التحرر في باقي أقاليم القارة الأفريقية، وقد عمل الزعيم الغاني كوامي نكروما منذ الأيام الأولى لاستقلال غانا على مقاومة الحصار الغربي على القارة بوجهٍ عام وعلى غانا بوجهٍ خاص، وفي هذا الإطار عمل على توطيد علاقات بلاده بالعديد من دول العالم الحر مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا ويوغسلافيا. وفي هذا الاتجاه انطلق النظام الغاني لإقامة علاقات قوية مع دولتين من أهم دول هذه المجموعة وهما الهند والصين؛ فالأولى كانت عضوًا في منظمة الكومنولث، وبالتالي كانت زميلة لغانا في هذه المنظمة، وقد عمل البلدان على توحيد جهودهما في محاربة قوى الاستعمار والسير نحو سياسة الحياد الإيجابي، خاصة في المحافل الدولية وداخل أروقة الأمم المتحدة.

أما الدولة الثانية فهي الصين؛ التي عملت على دعم الكثير من دول العالم الثالث، وبالتالي تحركت غانا والصين نحو بعضهما البعض، وبدأ تعاون فعال بين الجانبين منذ عام 1960 ووصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. وقد واكب هذا التطور أزمة جديدة بين الصين والهند وصلت إلى حد النزاع الحدودي المسلح بينهما، وهنا عملت القوى الغربية على إذكاء

هذا الصراع ووقفت إلى جانب الهند ضد الصين، وبذلك عملت هذه القوى على محاولة توريط زعماء الحياد الإيجابي مثل عبد الناصر وتيتو وبالطبع نكروما للوقوف مع أحد الجانبين الهندي أو الصيني، وبالتالي إضعاف قوة كتلة عدم الانحياز. ولذلك سارع هؤلاء الزعماء للتوسط بين الجانبين.

من هنا كانت هذه الدراسة لرؤية الدور الغاني بقيادة الزعيم كوامي نكروما في التوسط بين الجانبين المتنازعين الصيني والهندي، وليس فقط ذلك بل مواجهة القوى الاستعمارية لردها عن إذكاء الصراع بين القوتين الكبيرتين، وقد كان الهدف الأكبر من هذا التحرك الغاني هو المحافظة على العلاقات مع كلا الجانبين؛ وخصوصًا بعد تحقيقه للعديد من المكاسب السياسية والاقتصادية من التعاون مع الجانب الصيني. وكان الهدف الآخر الذي لايقل عنه أهمية هو الحفاظ على قوة كتلة الحياد الإيجابي وخاصة داخل أروقة الأمم المتحدة.

ومن هنا كانت هذه الدراسة للتعرف على كافة الظروف والكواليس التي أحاطت بهذه الرؤية الغانية تجاه الدولتين المتنازعتين من أجل العمل على وقف النزاع بينهما، وأيضًا لتحليل كافة ردود أفعال القوى الاستعمارية تجاه هذه الجهود الأفريقية. ومن هنا هدفت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية؛ كيف تطورت العلاقات بين غانا وكلتا الدولتين؟ وما الأسباب التي أدت لاندلاع النزاع بين الصين الشعبية والهند؟ وماهي الرؤية الغانية للصراع بين الجانبين؟ وكيف تحركت ناحية الدولتين لمنع تفاقم هذا النزاع؟ كل هذه الأسئلة وأكثر ستعمل الدراسة على وضع إجابات لها.

وكانت الفترة الزمنية للدراسة قد ارتبطت بالنزاع بين الجانبين الصيني والهندي، فقد كان العام 1961 هو العام الذي بدأت فيه المناوشات الحدودية بين الطرفين وأنه العام الذي شهد نهاية العلاقات الجيدة بين الجانبين، وكان العام 1964 هو العام الذي نجحت فيه دول الوساطة في تهدئة الصراع بين الجانبين تمهيدًا للتفاوض المباشر بينهما.

وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في غياب الدراسات حول هذا الموضوع في المكتبات العربية والأفريقية، ولم يستطع الباحث أن يجد في خلال فترة إعداده للبحث أية دراسات متخصصة في هذا الشأن في المكتبات العالمية، وفي هذا الصدد فإن الدراسة اعتمدت على المصادر الأصلية الوثائقية، وخاصة ملفات دار الوثائق البريطانية والتي نجح الباحث في الحصول عليها، وقد اشتملت هذه الملفات على الخطابات والمراسلات بين الدوائر الحكومية البريطانية والسفارات البريطانية في أكرا وبكين. وبالتالي كانت الدراسة لتتبع هذا الدور بكل جوانبه من خلال بعض المحاور الممثلة في الآتي؛ تطور العلاقات بين غانا وكلتا الدولتين، وأيضًا تطور النزاع الحدودي بين الصين والهند، والموقف الغربي الاستعماري من هذا النزاع، والموقف الغاني من هذه الأزمة، وخاتمة توضح نتائج هذه الدراسة.

أولًا - تطور العلاقات بين غانا وكلًا من الصين الشعبية والهند

قبل الحديث عن موقف غانا من النزاع الحدودي بين الهند والصين وجب توضيح تطور العلاقات بين غانا وبين كلتا الدولتين، وذلك لرؤية مدى التعاون بين الدولة الأفريقية حديثة الاستقلال وكلا البلدين، ورؤية الأهمية الاستراتيجية لكلتا الدولتين للنظام الغاني الذي كان عليه مواجهة الاستعمار في العديد من الجبهات، وكان عليه التعاون مع الهند والصين في هذه المواجهة، وهذا ما سنعرضه في هذا المحور.

لم يعن حصول غانا على استقلالها في 6 مارس 1957 من ربقة الاستعمار البريطاني أن تقيم العلاقات الدبلوماسية وتنشئ أواصر التعاون مع كافة الدول بشكلٍ فوري وبدون قيود؛ ففور حصول غانا على الاستقلال كانت بريطانيا متحكمة إلى حدٍ ما في التوجه الأيديولوجي للدولة الناشئة وبالتالي علاقاتها الدولية[1]، حيث دعت لاحتفالات استقلال غانا الدول التي ترتبط معها بعلاقاتٍ جيدة[2]. ولذلك لم تقم الحكومة الغانية العلاقات الدبلوماسية مع الهند والصين في آنٍ واحد؛ فقد أقامت التعاون مع الهند أولًا وذلك لكونها زميلة لها في عضوية الكومنولث البريطاني، فأصبح المبعوث الدبلوماسي

الهندي في غانا برتبة مفوض سامي، وبدأ تعاونًا ثنائيًا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الجانبين الغاني والهندي؛ حتى أن الحكومة الغانية عندما أرادات في أبريل 1957 التواصل مع مصر من أجل إنشاء علاقات معها رغم المعوقات التي فرضتها بريطانيا ضد إقامة التعاون بينهما قامت بتوسيط الحكومة الهندية لهذا الأمر[3].

وقد فرضت الظروف الدولية الدقيقة في هذه الحقبة الزمنية على الحكومة الغانية تعاونًا وثيقًا مع زميلتها الهندية؛ فقد بدأت الزيارات المتتالية على مستوى القادة بين البلدين؛ ففي أواخر عام 1958 قام رئيس الوزراء الغاني كوامي نكروما بزيارة طويلة نسبيًا إلى الهند[4]، حيث تباحث طويلًا مع رئيس وزرائها السيد نهرو، وقضى بها إجازة أعياد الميلاد، وكانت هذه الزيارة التي استمرت حتى أوائل يناير 1959 قد أسست لتعاون استراتيجي بين البلدين، وكان نجاح هذه الزيارة مدويًا في الأوساط العالمية، حيث قام رئيس الوزراء الغاني في طريق عودته بزيارة القاهرة والتباحث مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، وكان ذلك نقطة البداية لدخول غانا ضمن الدول الكبرى في منظمة عدم الانحياز والحياد الإيجابي[5].

وقد برز التعاون بين الحكومتين الغانية والهندية داخل أروقة الأمم المتحدة في العديد من القرارات التي خرجت من أجل الحرية في العالم الثالث، وارتبط هذا التعاون بمؤتمرات عدم الانحياز؛ وظهر ذلك جليًا في اجتماعات الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بنيويورك في شهري سبتمبر وأكتوبر 1960، وظهر ذلك أيضًا في مؤتمر منظمة دول الحياد الإيجابي الذي عقد على هامش اجتماعات المنظمة الدولية السالفة الذكر، وفي هذه الاجتماعات تباحث زعيما غانا والهند طويلًا وظهر التنسيق الكامل بين الدولتين وأيضًا مع قيادات باقي دول الحياد الإيجابي مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا ويوغسلافيا؛ وقد ظهر هذا جليًا عندما أوشكت الانقسامات أن تطيح بالمنظمة الدولية كلها، وهنا التقى نكروما ونهرو مع عبد الناصر وسوكارنو وتيتو في محاولة منهم لإنقاذ المنظمة؛ وفي 29 سبتمبر 1960 تقدمت الدول الخمس بمشروع قرار لتخفيض حدة التوتر الدولي من أجل تدعيم السلام العالمي[6]، وقد ذكر القرار مدى القلق العميق الذي نتج عن زيادة التوترات العالمية، ومدى الخوف من تدهور العلاقات الدولية وما ينشأ عن ذلك من مخاطر جسيمة تهدد السلام والتعاون العالميين، وقد عمل القرار على ضرورة الإحجام عن الميل إلى تفاقم التوترات العالمية، وإعادة إثبات الإيمان الراسخ بقوة ركائز الأمم المتحدة في الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع، واتخاذ الخطوات الفورية والهادفة المتعلقة بالسلام في العالم والتنمية لشعوبه، وقد ناشد القرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل مافي وسعهم لتحقيق تلك النتائج[7]. وهنا ظهرت وحدة التوجه الأيديولوجي بين الدولتين حيال القضايا الإقليمية والدولية.

وقد ظهر التنسيق بين الدولتين أيضًا في مؤتمر دول عدم الانحياز في بلجراد من 1 إلى 5 سبتمبر 1961، وفي هذا المؤتمر ظهرت قوة دول الحياد الإيجابي كقوة عالمية؛ حيث تطرق المؤتمر للعديد من القضايا العالمية مثل العلاقات المتوترة بين الكتلتين الشرقية والغربية، والعديد من القضايا الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكان المؤتمر قد شهد اتفاق وجهات النظر بين غانا والهند في كافة القضايا المركزية التي ارتبطت بالوحدة والتحرر في أفريقيا في هذا الوقت مثل قضية استقلال الجزائر وقضية الكونغو والممارسات العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا وأيضًا مسألة التجارب النرية الفرنسية في الصحراء الأفريقية[8]، كما ظهر التعاون بين الدولتين خلال المؤتمر عندما نجحتا مع باقي دول الحياد الإيجابي في استصدار عدد من القرارات لمنع الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كما وجه المؤتمر نداءً من خلال رسالتين لكلا الرئيسين الأمريكي جون كنيدي والسوفييتي نيكتا خروتشوف لحثهما للتوصل لاتفاق يهدف لتجنب الاصطدام النووي المدمر للوجود البشري من خلال نزع السلاح وتخفيض قوات الطرفين، وقد اقترح المؤتمر بأن يقوم الرئيسان سوكارنو وموديبو كيتا بحمل رسالة الرئيس الأمريكي وأن يقوم الرئيسان نهرو ونكروما بحمل رسالة الرئيس السوفييتي، وهذا الاقتراح قد حمل دلالة بمتانة العلاقات الغانية الهندية ومدى وحدة الرؤى الاستراتيجية لكلتا الدولتين،

وبالفعل وصل نكروما ونهرو إلى موسكو بعد ساعات قلائل من صدور قرارات مؤتمر بلجراد؛ فقد وصل الزعيمان في السابع من سبتمبر 1961، وقد استقبلهما خروتشوف وتفهم وجهة نظر المؤتمر، وأكد على ترحيبه بقرارات المؤتمر والعمل الفوري على تنفيذها[9]. والحقيقة أن رحلة الزعيمين الغاني والهندي إلى موسكو قد أزعجت القوى الغربية كثيرًا وحاولت العديد من الصحف الغربية التشكيك في قوة العلاقات بين البلدين وباقي دول الحياد الإيجابي[10]. ومن هنا ظهرت قوة التعاون بين غانا والهند وأثره على كافة القضايا الإقليمية والدولية وما انصب عليه من الوقوف أمام القوى الامبريالية العالمية، وهذا ما كان له أعظم الأثر على هذه القوى، ومن ثم فكرت في الوقيعة بين الدولتين وبينهما وبين الجانب الصيني، ولذلك لابد لنا أن نتعرف على تطور العلاقات بين غانا والصين في هذه الفترة التاريخية الهامة.

أما عن تطور العلاقات بين غانا والصين فقد اختلفت من حيث البداية عن تطور العلاقات الغانية الهندية؛ فرغم حضور وفد صيني لاحتفالات استقلال غانا في مارس 1957 إلا أن القوى الاستعمارية أعاقت وجود أية علاقات رسمية بين الجانبين، ولذلك استغرق الأمر وقتًا طويلًا نسبيًا حوالي ثلاث سنوات، ويبدو أنه كانت هناك بعض الاتصالات بين الجانبين سواء عن طريق بعض الوسطاء مثل الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية غينيا. والحقيقة أن العلاقات الرسمية بين غانا والصين الشعبية أعلنت رسميًا في الخامس من يوليو 1960 أي بعد أربعة أيام فقط من تحول غانا للجمهورية - وهذا ما فسر قوة الحصار الذي كان مفروضًا من قبل القوى الغربية على النظام الغاني في تحركاته الدولية - حيث صدر بيان رسمي في كلتا الدولتين أفاد بأنه تم الاتفاق على إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الممثلين الدبلوماسيين لرتبة سفير بين البلدين، وأفاد البيان بأن الرئيس نكروما قبل دعوة لزيارة الصين في موعد لم يتحدد بعد[11]. ومنذ هذا التاريخ اتخذت العلاقات بين الطرفين منحىً آخر؛ حيث بدأت زيارات الوفود بين الجانبين لدعم التعاون بينهما، ففي الخامس من أبريل 1961 استقبلت أكرا بعثة تجارية رسمية من الصين، وقد تباحث معها الرئيس الغاني وكبار رجال الدولة في الحكومة، وكان واضحًا أن نتائج هذه الزيارة ستتحدد عند زيارة نكروما إلى بكين بعد هذا التاريخ بحوالي أربعة أشهر[12].

كانت زيارة الرئيس نكروما إلى بكين في أغسطس 1961 هي أولى الخطوات الجادة لتعاون استراتيجي فعال بين الجانبين الغاني والصيني[13]؛ فقد استمرت هذه الزيارة خمسة أيام من 14 إلى 19 أغسطس، وكانت هذه الزيارة قد أسست لعلاقات استراتيجية بين البلدين، وكان النجاح الذي حققته الزيارة على جميع الأصعدة[14]؛ ففي المجال السياسي كان البيان المشترك بين الرئيسين الغاني والصيني قد أكد على وحدة الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية، فقد هاجم البيان السياسات الاستعمارية التي تمارسها القوى الامبريالية في العالم كله والحاجة لسلام عالمي دائم والدفاع عنه، وتأييد كافة حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد اتفقت الدولتان على أهمية نزع السلاح العالمي وحظر الأسلحة النووية، وأثنت كل دولة على مجهود الدولة الأخرى لتحقيق هذه الأهداف. وقد أيد الجانب الصيني كافة خطوات الحكومة والشعب الغانيين المساندة للشعوب الأفريقية في مقاومتها لقوى الاستعمار في أفريقيا من أجل الحرية والوحدة، كما أعرب الجانبان عن دعمهما للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني ووحدة التراب الجزائري، كما أكد الطرفان على تعاطفهما مع الشعب الكونغولي في كفاحه من أجل حماية استقلاله ووحدته، وأدانا تدخل وعدوان القوى الاستعمارية القديمة والجديدة في الكونغو، كما أعربا عن دعمهما الحازم لشعوب المستعمرات البرتغالية في أفريقيا في الكفاح من أجل استقلالها، كما أكد الجانبان على دعم شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التمييز العنصري.

كما أعرب الجانبان عن اعتقادهما الراسخ بأن كفاح شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سيحقق انتصارًا كاملًا في النهاية، وأعرب الجانب الصيني عن احترامه التام لسياسة السلام والحياد التي تتبعها جمهورية غانا، وتأييده للجهود التي تبذلها حكومة غانا في صون الاستقلال الوطني وتنمية الاقتصاد الوطني، وأعرب الجانب الغاني عن تأييده لاستعادة الحقوق الشرعية للصين في الأمم المتحدة والنضال الذي تقوم به الحكومة والشعب الصينيين دفاعًا عن سيادة الدولة

ووحدة أراضيها وأدان المؤامرة الامبريالية لخلق دولتين باسم الصين[15]. وتكملة لهذا البيان فقد تم توقيع معاهدة صداقة بين الجانبين الغاني والصيني نصت على التزام الدولتين بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلام الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر والمساواة والمنفعة المتبادلة، واحترام المبادئ العشرة المنصوص عليها في مؤتمر باندونج[16].

وكان المجال الأبرز الذي ظهر فيه عمق العلاقات الغانية الصينية هو المجال الاقتصادي؛ حيث تم أثناء زيارة الرئيس الغاني إلى بكين توقيع اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين الجانبين، ففي 18 أغسطس 1961 تم التوقيع على الاتفاق الذي ينص على منح الحكومة الصينية للحكومة الغانية قرضًا قيمته سبعة ملايين جنيه استرليني في خلال خمسة سنوات من الأول من يوليو 1962 وحتى 30 يونيو 1967، ويتم سداده في خلال عشر سنوات من الأول من يوليو 1971 وحتى 30 يونيو 1981، وكانت قيمة فائدة القرض 10%، ونص الاتفاق أيضًا على تقديم الحكومة الصينية المساعدة التقنية للحكومة الغانية عن طريق إيفاد الخبراء والفنيين، وتوريد مجموعات كاملة من المعدات والآلات وغيرها من السلع، والمساعدة في تدريب الفنيين والعمال المهرة في جمهورية غانا[17].

وفي نفس السياق وقعت الحكومتين الغانية والصينية اتفاقًا للتجارة والمدفوعات في نفس اليوم 18 أغسطس، وذلك من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وأن يكون التوازن بين إجمالي قيم الواردات والصادرات هو مبدأ التجارة بين البلدين، وأن يبلغ حجم الصادرات السنوية من كل جانب حوالي أربعة ملايين جنيه استرليني، وقد اتفق الطرفان على منح كل منهما للآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية، وكانت قائمة السلع الصينية إلى غانا تشمل العديد من المنتجات الصناعية والآلات والأدوات التي تحتاجها الحكومة الغانية في طفرتها الصناعية، وكانت قائمة السلع الغانية إلى الصين عبارة عن العديد من المواد الأولية مثل الكاكاو والأخشاب وغيرها[18]. وقد عملت الدولتان على وضع هذه الاتفاقيات الاقتصادية موضع التطبيق؛ إذ أوفدت الحكومة الغانية بعثة اقتصادية وتجارية برئاسة كروبو إيدوسي وزير الصناعة في غانا في 29 أكتوبر 1961، وقد تباحث الطرفان لوضع اللمسات النهائية لتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وفي هذا اللقاء أكد المبعوث الغاني أن الحكومة في أكرا قامت بتسريح الكثير من الخبراء والجنود والموظفين البريطانيين من أراضيها، وأكد على أن حكومته تسير تدريجيًا لانتهاج الاشتراكية كفكرٍ اقتصادي في إدارة البلاد[19].

وكان المجال الآخر الذي ظهر فيه عمق العلاقة بين الجانبين الغاني والصيني كان المجال الثقافي؛ فقد وقع الجانبان اتفاقية تعاون ثقافي اشتملت على عدة بنود، ففي ميادين العلوم والتعليم فقد اتفق الجانبان على تبادل الوفود والبعثات العلمية، ودعوة العلماء لإلقاء المحاضرات في كلا البلدين، وتبادل المدرسين من كلا الجانبين وزيادة المنح الدراسية وتبادل المنشورات العلمية والتعليمية بينهما. وفي ميدان الثقافة والفنون؛ فقد اتفق الجانبان على تبادل الأعمال الفنية والسينمائية بينهما، كما اتفقت غانا والصين على دعم التعاون في المجالات الإعلامية والصحفية، وأيضًا التعاون فيما بينهما في المجالات الطبية والرياضية[20].

وبذلك كانت زيارة الرئيس الغاني إلى بكين في أغسطس 1961 قد أسست لأرضية جديدة للتعاون بين غانا والصين؛ فقد استطاع نكروما أن يكسب حليفًا جديدًا في معاركه الدولية، فقد أفضى البيان المشترك بين زعيمي البلدين للتوافق التام في جميع القضايا الدولية التي ظهر فيها الوقوف أمام قوى الاستعمار القديمة منها والجديدة، ووضحت مساندة الصين لغانا في كافة المعارك التي تخوضها من أجل الحرية والوحدة في أفريقيا، ووضحت أيضًا مساندة غانا للصين في الحصار الغربي الذي تم فرضه عليها، كما منح نكروما الصين الضوء الأخضر للتحرك استراتيجيًا في أفريقيا، وفتح لها المجال للعمل في القارة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. كما استطاع من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والتجارية في

إيجاد مصادر جديدة للمنح والقروض من أجل خططه الاقتصادية، وبذلك قلل من الاعتماد على الدول الغربية في هذا المجال وما ينتج عنه المزيد من التنازلات السياسية في المجال الأفريقي والدولي.

ومن هنا استطاعت غانا بحلول عام 1962 أن تقيم علاقات استراتيجية مع كلتا الدولتين الهند والصين، وقد أثبتت حركة التاريخ أن غانا كانت في حاجة قوية للتعاون مع الجانبين؛ فقد كانت القيادة الغانية في حاجة كبيرة للتعاون مع الهند وذلك لمزاملتها في الضغط ضد القوى الاستعمارية وخاصة في منظمة الكومنولث، وأيضًا في الأمم المتحدة وذلك من خلال التواصل بين الدولتين في منظمة دول الحياد الإيجابي. وكانت غانا أيضًا في حاجة ملحة لعلاقات مع الجانب الصيني، ورغم تأخر انطلاق العلاقات الفعلية مع الصين حتى منتصف عام 1960 وذلك بالنسبة لانطلاق العلاقات مع الهند والتي بدأت مع استقلال غانا في مارس 1957، ومع ذلك كانت علاقات غانا مع الصين من القوة والفاعلية لدرجة أنها فاجئت القوى الغربية التي كانت راغبة في التحكم في الاقتصاد الغاني للتأثير عليه سياسيًا، إلا أنها رأت الحكومة الغانية توقع عددًا من الاتفاقيات الاقتصادية التي من شأنها إنعاش الاقتصاد الغاني، بالإضافة لكسب حليف جديد يمثل نفس الرؤية الأيديولوجية والاستراتيجية في القضايا الدولية، ومن هنا وضحت قوة التعاون بين غانا وكلا الطرفين، ومن هنا وجب علينا أن نسأل هل سيقف الاستعمار صامتًا حيال هذه التحالفات الدولية الجديدة؟ أم سيتحرك بشكلٍ معين لحل هذه التحالفات؟ كل هذا سنتعرف عليه من خلال السطور القادمة.

ثانيًا – تطور النزاع الحدودي بين الصين الشعبية والهند وموقف القوى الغربية منه

كانت العلاقات بين الصين والهند في خمسينيات القرن العشرين يسودها الانسجام وإن لم تخل من بعض التوترات؛ فكعادة أي دولة استعمارية تمنح الاستقلال لأية دولة لابد وأن تترك ورائها بعض المشكلات الحدودية، وذلك لتصدير التوترات للدولة حديثة الاستقلال، وقد فعلت بريطانيا ذلك مع الهند عند منحها الاستقلال في عام 1947، فقد تركت الجانب الحدودي مع الصين في منطقة التبت وجبال الهيملايا دون حسم، وبالتالي فتحت الباب لنزاع حدودي بين الجانبين. ولكن في هذه الفترة لم يمنع وجود هذا النزاع الحدودي من تدشين مرحلة من التعاون المثمر بين الجانبين على كافة الأصعدة، فقد تم تبادل الزيارات على مستوى قادة الدولتين، وتم توقيع عددًا من الاتفاقيات بين الجانبين كان أبرزها اتفاقية 1954 في المجال التجاري، ونجحت الدولتان مع العديد من دول العالم الثالث في تدشين منظمة دول عدم الانحياز، وذلك في مؤتمر باندونج في أندونيسيا في أبريل 1955، وفي هذه الأثناء نجح البلدان في تنسيق السياسات مع باقي دول المنظمة في المجال الدولي، وأيضًا في مساندة حركات التحرر الوطني في كل دول العالم.

كانت القوى الاستعمارية قد هالها حجم التعاون بين العملاقين الآسيويين في هذه الحقبة رغم زرعها لأسباب الصراع بينهما، فقررت العمل على إثارة التوترات بين الجانبين، والحقيقة أن كلا النظامين الحاكمين وقعا في الفخ الذي نصبته لهما قوى الاستعمار العالمي، وبالتالي تحول الأمر منذ عام 1960 بين الصين والهند من نزاع حدودي إلى صراع أيديولوجي، وساهمت القوى الاستعمارية في تأجيج هذا الصراع. ومن هنا ستتعرض السطور القادمة لمراحل التحول في هذا النزاع والتدخل الاستعماري لإشعاله.

فقد كان التنسيق الواضح بين الهند والصين تجاه قضايا التحرر العالمي حتى عام 1959 قد أثر كثيرًا في الأوضاع الدولية، ولكن منذ هذا العام بدأت التوترات الحدودية بين الجانبين، وبدأت مع هذه التوترات المناوشات الإعلامية والرسمية بينهما، وبدأ الجانب الصيني في اتهام الحكومة الهندية علنًا بأنها أصبحت أداة في أيدي الامبريالية العالمية، وأنها بإشعال النزاع الحدودي مع الصين تعمل على مساعدة القوى الغربية في عزل بكين عن دورها في مساندة حركات التحرر العالمية[21]. والحقيقة أن سياسات الهند الدولية في هذه الفترة التاريخية قد ساعدت على تثبيت بعض هذه الاتهامات؛ ففي هذه الآونة كانت الأزمة الكونغولية قد أشعلت الرأي العام العالمي في عام 1960، وبالرغم من بعض المجهودات التي

بذلتها الحكومة الهندية في هذه الأزمة كتوفير مستشفى كبير في الكونغو مكون من حوالي أربعمائة سرير وأيضًا وعد رئيس الوزراء الهندي السيد نهرو بإرسال ستة آلاف جندي هندي للكونغو، إلا أن مواقف رئيس وزراء الهند كانت غير حاسمة في إدانة سجل الاستعمار البلجيكي في الكونغو، وظل صامتًا بشأن الرّاع بين الكونغوليين أنفسهم بل أعرب صراحة في البرلمان الهندي عن تأييده القوي لعمل الأمم المتحدة في الكونغو، كما لم يدعم نهرو طلب الرئيس الغاني كوامي نكروما إرسال قوات تعمل بشكلٍ مستقل عن الأمم المتحدة، وكان رد الفعل الهندي تجاه أزمة الكونغو قد أزعج بعض الزعماء الأفارقة مثل الدكتور نكروما والرئيس جمال عبد الناصر الذين كانوا يتوسمون في القيادة الهندية المزيد من الدعم الدولي للشعب الكونغولي وزعيمه باتريس لومومبا، كل ذلك جعل هذه القيادات الثورية الأفريقية البحث عن مورد آخر لدعم حركات التحرر العالمية مثل جمهورية الصين الشعبية[22].

وكان الرأي العام للدول الغربية قد انتقد الخطابات الرسمية والإعلامية في العديد من دول الحياد الإيجابي إبان مؤتمر بلجراد لمنظمة دول عدم الانحياز في سبتمبر 1961؛ فقد شعرت الدول الغربية في هذه الفترة أن السيد نهرو قد فرض عليه ما أسمته (العزلة المريرة)، فرغم أنه من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز إلا أنه عندما يحث على الهدوء وضبط النفس في بعض القضايا الدولية ويقوم النقاد الغربيون بالثناء عليه فيأتي رد الفعل من الرأي العام للدول الثورية بانتقاد السيد نهرو، فكما تحدث أحد المراسلين الهنود في بلجراد قائلًا " إنه من المؤسف أن يكون الثناء من الغرب يمثل قبلة الموت للقيادة الهندية". في المقابل بدأ الرأي العام في العديد من البلدان الأفريقية يصور الصين على أنها المنطقة المشرقة لمكافحة الاستعمار في جميع أنحاء العالم، ويصور الدبلوماسيين الصينيين وانتشارهم في جميع أنحاء أفريقيا كما يصورهم راديو بكين على أنهم مجموعة من المتطوعين لكل الحروب في القارة التي تناهض الاستعمار، وظهرت المقارنة مع الهند التي لم ترغب في التنافس مع الصين في الشعارات الداعمة للدول حديثة الاستقلال[23].

كل هذه الدلائل أكدت على تحول الرّاع الحدودي لصراع أيديولوجي؛ ففي أوائل عام 1962 أصدرت الحكومة الصينية بيانًا عنيفًا ضد الحكومة الهندية وضد نهرو شخصيًا وذلك ردًا على تلويحها بالسيطرة على المناطق الحدودية بين البلدين؛ وفيه تم الربط علنًا بين رئيس وزراء الهند والامبريالية الأمريكية، واتهمت نهرو بأنه خلال زيارته لواشنطون في نوفمبر 1961 تآمر مع الرئيس كنيدي وباع روح الهند زعيمة حركة عدم الانحياز لصالح الإمدادات العسكرية الأمريكية، وكان هذا البيان بمثابة كلمة النهاية لاتفاق دبلوماسي هادئ بين الصين والهند بشأن الحدود بينهما.

كانت الحكومة الصينية قد اقترحت على الهند تجديد الاتفاق التجاري بين الجانبين - الذي تم توقيعه في عام 1954 وكان مقررًا أن ينتهي في 3 يونيو 1962 – ولكن رفض نهرو هذا الاقتراح واشترط قبل ذلك أن تقوم الحكومة الصينية بإخلاء المناطق الحدودية بين الجانبين، وفي 3 مارس 1962 قدم الصينيون نفس الاقتراح مرة أخرى ورفضته الهند أيضًا، وفي 13 أبريل أصدرت بكين بيانًا أظهرت فيه نفاد صبر الحكومة الصينية على رفض الهند لمقترحاتها حول التفاوض بشأن الحدود المشتركة أو تجديد الاتفاق التجاري، ورفضت أي شروط فرضتها الهند بشأن انسحاب الصين من القطاع الغربي من الحدود، وأكدت على أن الاستفزاز الهندي على الحدود أمر خطير. وفي 30 أبريل 1962 قدمت الحكومة الصينية احتجاجًا رسميًا شديد اللهجة ضد الاستفزازات الهندية الجديدة والتي وصفتها بالمخطط لها في انتهاك الأراضي الصينية وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الهندية المتسللة داخل الحدود الصينية، وحذرت بأنه إذا استمرت الحكومة الهندية في أعمالها الاستفزازية ستضطر لممارسة حقها المقدس للدفاع عن أراضيها، وحملت الجانب الهندي المسؤولية الكاملة. وفي الأول من مايو 1962 رفضت الهند جميع الادعاءات الصينية وكررت اقتراحها بضرورة إخلاء الصين للقطاع الغربي من الحدود كشرط لاستئناف المفاوضات للوصول لتسوية سلمية، أمام ذلك رفضت الحكومة الصينية هذا الاقتراح بشدة وأعلنت

ضرورة أن تقوم الهند بإجراء مماثل في القطاع الشرقي من الحدود المشتركة حتى تقبل بكين بالشروط الهندية وإلا ستصبح في هذه الحالة أن الصين دولة مهزومة.

وفي هذه المرحلة تفاقمت التوترات بين الجانبين بسبب إعلان الحكومة الصينية أنها تقوم بمفاوضات حدودية مع باكستان، وكان الرد الهندي بأنه ليس هناك حدودًا مشتركة بين باكستان والصين، وأنها اعتبرت ذلك تدخلًا في السيادة الهندية. ومع بداية يونيو 1962 بدأ تصاعد التوتر على طول الحدود بين الجانبين، وبدأت الاشتباكات الحدودية بين الجانبين، وفي 2 يونيو اتهمت الصين الهند بالتصميم على التعدي على الأراضي الصينية والقيام بالاستفزازات الحدودية، وأن الحكومة الصينية عندها آمال حتى اللحظة الأخيرة لوجود تسوية سلمية بين الجانبين، وقد تجاهل نهرو هذا التحذير متوقعًا بعدم وجود احتمالات للحرب مع الصين في هذه الفترة، وأعلن رسميًا انتهاء الاتفاق التجاري بين البلدين. وفي بداية شهر يوليو 1962 أعلن نهرو أن التحركات الهندية على الحدود كانت نتيجة لتحركات مماثلة من الجانب الصيني. وفي الواقع كانت القوات الهندية قد أحرزت بعض التقدم العسكري على الحدود الصينية، وأكد الرأي العام الصيني أنه ينبغي على حكومة بكين مواجهة احتمالات الحرب في جبهتين في وقت واحد وأنه يجب على الهند أن تدرك ذلك جيدًا.

وفي أغسطس 1962 اقترحت الحكومة الصينية إجراء مزيد من المناقشات بين الجانبين بشأن مسألة الحدود في أقرب وقت ممكن وأنه لاينبغي أن تكون هناك أية شروط مسبقة لمثل هذه المناقشات، وقدردت الحكومة الهندية في 22 أغسطس برفضها الدخول في مناقشات قبل انسحاب القوات الصينية من القطاع الغربي من الحدود إلا أنها أبدت استعدادها لاستقبال مندوب صيني لبحث المتغيرات الجديدة. وفي 13 سبتمبر كررت حكومة بكين مقترحاتها السابقة وأكدت على أنها لم تضع أية شروط مسبقة للحكومة الهندية لبدء المناقشات إلا أنه من الواضح لم تكن راغبة في التفاوض، وقدردت الهند في 19 سبتمبر برفضها الاقتراح الصيني معرفضها إرسال أو استقبال أي مندوبين قبل انسحاب الصين من القطاع الغربي للحدود. وفي 20 سبتمبر أبلغت الصين الهند بأن حرس الحدود الصيني قد اتخذ إجراءات دفاعية على طول خط الحدود بين الجانبين، وفي 3 أكتوبر اقترحت الصين مرة أخرى بدء المناقشات بين الطرفين فورًا دون أية شروط مسبقة، وقد رفضت الهند هذا الاقتراح في 6 أكتوبر وطلبت من الصين إخلاء الحدود قبل إجراء أية مناقشات.

كانت الحكومة الهندية أثناء المواقف السابقة قد استندت جزئيًا إلى بعض الحسابات الخاطئة بأن الصين لن تلجأ إلى عمليات عسكرية كبرى، كما اعتقدت الهند أنها لوقامت ببعض المناوشات العسكرية ستضطر بكين لسحب قواتها من القطاع الغربي للحدود، كما أنه يبدو أنها قدرت بشكلٍ خاطئ قوتها العسكرية؛ وبناء على ذلك وضعت الهند قواتها العسكرية في القطاع الشرقي للحدود مع الصين، وأفادت التقارير بأن القوات الهندية كانت على وشك هزيمة الصينيين في جبال الهيملايا، وفي 12 أكتوبر 1962 أعلن نهرو عن جاهزية القوات الهندية لتطهير الحدود من القوات الصينية وأكد على أنه لاتوجد فرصة لأية مناقشات طالما كان العدوان الصيني مستمرًا، وفي 14 أكتوبر اتهمت الصين نهرو بميوله التوسعية وأنه استغل رغبة الحكومة الصينية الصادقة في دعم الصداقة بين الجانبين في الشروع في مغامراته التوسعية وحذرت الحكومة الهندية بضرورة الانسحاب من أراضيها وإلا عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية أمام شعبها، وفي 15 أكتوبر أعلنت الهند أنها ستقاتل حتى آخر رجل وآخر بندقية، وفي المقابل أعلنت الصين أن مهمتها المقدسة الآن هي الدفاع عن أراضيها ضد الغزاة وواصلت الصحافة والإذاعة الصينية تقديم المبررات لهجوم صيني مضاد على القوات الهندية المعتدية على أراضيها. وفي وقتٍ مبكر من صباح يوم 20 أكتوبر 1962 اندلعت مواجهات عسكرية شاملة بين القوات الصينية والهندية على طول الحدود بين الجانبين واستمرت هذه المواجهات حتى 21 نوفمبر 1962[24].

في النهاية كان النزاع الحدودي بين الجانبين الهندي والصيني قد أثر كثيرًا في المتغيرات الدولية؛ وبدأت مجموعة من التحالفات الدولية الجديدة، ففي الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي مؤيدًا لجمهورية الصين الشعبية منذ فترات زمنية

طويلة إلا أنه مع اندلاع المواجهات بين الجانبين الصيني والهندي حدث نوع من الجفاء بين بكين وموسكو، وفي المقابل حدثت طفرة في العلاقات بين الهند والاتحاد السوفييتي. وفي نفس الوقت حدث تقدمًا في التعاون بين الصين وباكستان وذلك رغبة في المزيد من الضغط على الحكومة الهندية[25] أما الكتلة الغربية فإنها انتهزت فرصة الصراع بين العملاقين الآسيويين للتدخل الاستراتيجي في هذا الجزء من العالم، وبدأت دول الامبريالية العالمية في فرض حصار جديد على الصين، وتمثل ذلك في وقف المناقشات داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الداعية لتمثيل حكومة الصين الشعبية لمقعد الصين في المنظمة الدولية، حيث كانت الصين الشعبية قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى مقعدها خلال المناقشات الأممية في عامي 1960 و1961، ولذلك انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية المناوشات العسكرية بين الجانبين وقامت بحملة دولية ضد حكومة بكين لمنعها من استرداد مقعدها في الأمم المتحدة[26] وبدأت الدول الغربية بإغداق الوعود على الحكومة الهندية لمنحها كافة أنواع الأسلحة في حربها مع الصين.

وهكذا كان الصراع الحدودي بين الصين والهند وما ترتب عليه من توترات دولية كان بمثابة شق الصف لمجموعة باندونج التي تأسست في أبريل 1955، ولذلك كان على الدول الكبرى في منظمة عدم الانحياز العمل بسرعة لرأب الصدع بين الجانبين، حيث كانت هذه الدول على علاقة طيبة بكلا الطرفين المتنازعين، وكانت ترى أن ما نتج عن هذا النزاع يعتبر انتصارًا كبيرًا لقوى الاستعمار في العالم، ومن هذه الدول غانا التي رأينا كيف كان تطور العلاقات بينها وبين كلتا الدولتين الآسيويتين، ولذلك كان لها موقفًا قويًا من هذه الأحداث، وهذا ماسنتعرض له في السطور القادمة.

ثالثًا – الموقف الغاني من النزاع الحدودي والتوترات بين الجانبين.

بعد أن رأينا تفاقم الأزمة العالمية الناتجة عن النزاع الحدودي بين الصين والهند وتحوله لصراعٍ أيديولوجي وما ترتب عليه من تدخل الدول الكبرى في هذا الجزء من العالم، ورغبة الدول الغربية في إشعال الصراع بتأييد الهند ضد الصين الشعبية لتحقيق أهدافها بتصدير الاضطرابات ضدها من أجل تغيير نظام الحزب الشيوعي فيها، وأمام ذلك كان على الدول الكبرى في منظمة دول عدم الانحياز – التي وجدت في هذا الصراع شقًا لصف كتلة باندونج التي أحرزت المزيد من التقدم في المجال العالمي بعد أن أصبحت مجموعة دول الحياد الإيجابي كتلة يعمل لها ألف حساب في النظام الدولي – العمل على الوقف الفوري للمواجهات العسكرية بين الجانبين الهندي والصيني، والحقيقة أن دول مؤثرة من هذه المجموعة مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا وغانا بالإضافة لمجموعة أخرى من الدول المجاورة للدولتين المتحاربتين مثل سريلانكا وبورما وكمبوديا وجدت أن العالم الغربي وجد في هذا الصراع فرصة في إدخالهم في النزاع الأيديولجي العالمي بعد أن أحرزت هذه الدول تقدمًا في مواجهة الاستعمار في كل أنحاء العالم وحققت جولات ناجحة في تقويضه ومحاصرته، ولذلك انتهزت دول المعسكر الغربي الفرصة لتفريق دول الحياد الإيجابي بين الجانبين الصيني والهندي، وبالتالي إضعاف وحدة هذه الدول، وما ينتج عن هذا الصراع من انضمام هذه الدول لأي جانب من الجانبين، وتحمّل هذه الدول لهذا الاختيار.

قامت هذه الدول فور اندلاع المعارك بين الطرفين بتشكيل مجموعة عمل بغرض التنسيق بينها من أجل التواصل مع الحكومتين الصينية والهندية لبدء المفاوضات للتوصل لتسوية سلمية بينهما، وهدفت هذه المجموعة أيضًا لتخفيض التوتر الدولي حول هذا النزاع ومنع الدول الغربية من العمل على تأجيج هذا الصراع، كانت هذه المجموعة أطلق عليها بعد ذلك " دول كولومبو"، وقد ارتبط التنسيق بين هذه الدول برؤساء هذه الدول مثل السيدة باندرانيك رئيسة وزراء سيريلانكا والرئيس سوكارنو بالإضافة للزعيمين الأفريقيين جمال عبد الناصر وكوامي نكروما. ومن هنا سنحاول عرض موقف دولة غانا من هذا الصراع دون البعد عن السياسات التنسيقية بين دول هذه المجموعة لوقف هذا الصراع الدولي المرير.

كان أول التحركات الغانية في هذا الإطار هو **العمل على وقف التدخلات الغربية** في هذا الصراع؛ فبعد عشرة أيام من بدء الحرب بين الصين والهند أعلنت بريطانيا على لسان رئيس وزرائها السيد ماكميلان أمام مجلس العموم البريطاني عن إعطاء الحكومة البريطانية كل الدعم للهند في صراعها مع الصين وذلك لأنها عضو زميل في منظمة الكومنولث وبالتالي فإن واجب جميع زملائها في المنظمة مساندتها في معركتها الحدودية، ويبدو أن رئيس الوزراء البريطاني أراد من خلال هذا التصريح جمع كل دول الكومنولث وراء الخط البريطاني وبالتالي معاداة الصين، ومن هنا العمل على تحول دول داخل المنظمة بدأت بالفعل في تدشين علاقات استراتيجية مع بكين مثل غانا وباكستان، وبالتالي قطعها لهذه العلاقات وخسارتها لكل آفاق التعاون مع الصين.

ولذلك أرسل الرئيس الغاني في 31 أكتوبر 1962 برسالة للسيد ماكميلان أعرب فيها عن حزنه الشديد عن بيان رئيس الوزراء بشأن دعم الهند في معركتها مع الصين، وأكد على أنه أيًا كان المحق والمخطئ في هذا الصراع فإنه يجب على الجميع تحمل مسؤولياته بخدمة قضية السلام بالامتناع عن أي عمل يؤدي لتفاقم الأوضاع، وتسائل بأن تقديم الدعم لجانب ضد الآخر هل سيؤدي لإنهاء الأعمال القتالية، وأوضح بأن تقديم المساعدة بالأسلحة والمعدات معناه الوقوف مع طرف ضد الآخر وذلك سيؤدي لتفاقم الصراع بشكل يصعب إيقافه، وأكد أن التجارب قد أثبتت أن اللجوء للتسليح واستخدام سياسات القوة كان السبب الرئيس في تصاعد التوترات العالمية، ودعا نكروما لضرورة التحرك تجاه المشكلات التي تواجه العالم بروحٍ جديدة بالتفاهم المتبادل والاحترام الثابت للحفاظ على السلام، وأوضح أنه على اتصال برئيسي وزراء الدولتين الصين والهند في محاولة لإيجاد أساس مقبول لإنهاء الصراع الحالي، وأكد على ضرورة مواصلة هذه التحركات على أمل أن يتمكن الطرفان من التوصل لتسوية تؤدي في النهاية لاستعادة السلام بينهما[27] وقام الرئيس نكروما بنشر الرسالة في الصحف العالمية، وقد أراد من ذلك خلق رأي عام مضاد في الأوساط العالمية عامة، وداخل منظمة الكومنولث بشكلٍ خاص.

كان رئيس الوزراء البريطاني قدرد برسالة على الدكتور نكروما في نفس اليوم أوضح فيها تلقيه رسالته بشأن رؤية السيد ماكميلان أمام مجلس العموم البريطاني وأنه وجد صعوبة في فهم اعتراضات الرئيس الغاني، وادعى بأنه عندما يعتدى على أراضي شعب داخل الكومنولث فمن الضروري والطبيعي الإعراب لهم عن التعاطف والدعم تجاه المخاطر والقلق التي يشعر بها[28] وكان ماكميلان قد أخبر نكروما بنشره لرسالته مثلما فعل هو، ومن الواضح أن رئيس الوزراء البريطاني أراد إحراج نكروما أمام دول الكومنولث بتبنيه الوساطة بين الطرفين باعتبار ذلك وقوف مع الصين ضد الهند.

كان نكروما في اليوم التالي أرسل برسالة أخرى لرئيس الوزراء البريطاني أبدى فيها انزعاجه الشديد من حديث ماكميلان عن اعتراض نكروما على تعاطف بريطانيا مع دولة عضو في الكومنولث وأن ما أزعجه في الحقيقة هو تعبير ماكميلان عن تقديم كل أنواع الدعم للهند وأن ذلك سيغلق كل أشكال الوساطة بين الجانبين، كما أكد أن الكومنولث ليس تحالفًا عسكريًا وأن هذه الفكرة ستقضي على مبدأ من أهم مبادئه بعدم الوقوف مع بلدٍ آخر من بلدان الكومنولث للانخراط في صراع مع أية قوة خارجية، وأوضح نكروما أنه لاتوجد أية خلافات بين غانا والهند، وأكد أن سجلات التصويت في الأمم المتحدة تؤكد على اتفاق غانا مع الهند في جميع القضايا الرئيسية مثل قرارات عدم الانحياز والوقوف ضد الاستعمار والتمييز العنصري والتسوية السلمية للمنازعات وأن العلاقات الودية بين الهند وغانا ليست محل نزاع، وأكد نكروما أن الصراع الصيني الهندي يمكن أن يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام العالمي وأن واجب الجميع الوقوف ضد تفاقم الصراع أو إطالة أمده وفعل كل شيء من أجل التوصل لتسوية سريعة للنزاع، وذلك يتم عادة من خلال آليات الأمم المتحدة، وأنه من المؤسف أن الصين مستبعدة من مكانها الصحيح في تلك المنظمة وفي هذه الحالة لابد من استحداث آلية جديدة تؤدي نفس وظيفة الأمم المتحدة في المسألة الكوبية، وأكد نكروما أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي لها علاقات

طيبة بالهند والصين، ويمكن لهذه الدول اتخاذ المبادرة لإيجاد حل سلمي للنزاع الحالي، وأعرب عن قدرة بريطانيا على تأمين حل مقبول لكلا الطرفين، وأكد أنه شخصيًا يفعل كل جهده في هذه المسألة وأن هذه المجهودات ممكن أن تكون أكثر قوة لو لم تعرقلها أية دولة بتأييدها طرفًا ضد الآخر[29].

كان رئيس الوزراء البريطاني قدرد على رسالة الدكتور نكروما في 2 نوفمبر 1962 معربًا عن تعجبه من موقف الرئيس الغاني من القضية مدعيًا بأنه كيف يمكن لأي شخص أن لا يعرف من المخطئ ومن المحق في هذا الصراع وذلك بعد دراسة الرسائل التي أرسلها نهرو لكل الدول الأعضاء في الكومنولث، وأكد أنه تعجب من ضبط نفس الهند في مواجهة الاستفزازات المتكررة من الجانب الصيني وبعد كل ذلك كافة الجهود الحثيثة من جانب السيد نهرو الرامية للتوصل للتسوية عن طريق التفاوض، وأوضح أن الهند دأبت على الوقوف مع السلام في العالم، وأنه يتمنى وقف الأعمال القتالية بين الجانبين، وأكد ماكميلان أنه على الحكومة الهندية أن تقرر ما إذا كانت المفاوضات مع الصين ممكنة أم لا، وأنه لن يتردد في التدخل في الوقت المناسب عندما يكون في موقع المسؤولية[30].

والواقع أنه كان للرسائل المتبادلة بين الدكتور نكروما والسيد ماكميلان صدىً واسعًا في الرأي العام الغاني؛ ففي الأول من نوفمبر 1962 تحدثت الصحف الغانية عن موقف الرئيس الغاني من الأزمة ومطالبته الحكومة البريطانية بعدم التلويح بدعم الهند ضد الصين لأن ذلك من شأنه تأجيج الصراع بين الجارتين الآسيويتين؛ فقد استنكرت صحيفة الغانيان تايمز Ghanaian Times تسرع بعض القوى في اتخاذ إجراءات من شأنها تفاقم الوضع بين الطرفين، كما أشادت صحيفة الديلي جرافيك Daily Graphic برسالة الرئيس نكروما لماكميلان وقالت أن تحرك بريطانيا لدعم الهند ما هو إلا محاولة منها على تحريض الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ نفس الموقف، كما تهكمت صحيفة الإيفينينج نيوز Evening News على ماكميلان وقالت أنه يحتاج إلى زوج من النظارات لرؤية المتغيرات الدولية الجديدة ولذلك فإن عليه اتباع نصيحة الرئيس الغاني، كما علقت الصحافة الغانية أيضًا على تعبير الدكتور نكروما بأن الكومنولث مجرد نادي وليس تحالفًا عسكريًا[31].

كما أدانت الصحافة الغانية ردرئيس الوزراء البريطاني في 2 نوفمبر 1962؛ حيث تحدثت صحيفة الإيفينينج نيوز في 3 نوفمبر عن بريطانيا التي لازالت تفكر بالعقلية الاستعمارية القديمة فكيف تتدخل في الصراع الهندي الصيني وتتغاضى عن دستور روديسيا الجنوبية العنصري والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، كما تحدثت صحيفة الديلي جرافيك في عددها الصادر في 5 نوفمبر عن أنه يوجد تنسيق بريطاني أمريكي لمنع أية وساطة محتملة بين الطرفين المتحاربين، كما تحدثت صحيفة الغانيان تايمز في 5 نوفمبر أن الدول الغربية تشعر بالاستياء من دعوة الرئيس نكروما لوقف تسليح الهند وأن حلف شمال الأطلسي يأمل في أن تفاقم الصراع الهندي الصيني سوف يساعد على احتفاظ القوى الغربية بمزيد من الامتيازات في آسيا[32]. وكان المفوض السامي الهندي في غانا قد شعر بالضيق لعدم وجود أي خبر في الصحافة المحلية أو الراديو الغاني يتحدث عن العدوان الصيني على الهند، وأكد للمفوض البريطاني أنه أعد بعض المواد الصحفية لمحاولة نشرها في غانا وفي حالة عدم النشر فإن ذلك يعني أن الحكومة الغانية قد فرضت الحظر بشأن هذا الموضوع[33]. ويبدو أن بريطانيا أرادت الإيقاع بين غانا والهند نتيجة موقف الرئيس الغاني فأرسلت رسائله للسيد ماكميلان إلى نيودلهي[34].

نجح الرئيس الغاني من خلال مراسلاته مع رئيس الوزراء البريطاني في إحداث انقسام داخل منظمة الكومنولث، وذلك بعد أن حاولت الحكومة البريطانية تجييش دول المنظمة وراء أغراضها الاستعمارية، ولكن وقوف نكروما أمام المخطط البريطاني أعاد التوازن للمنظمة، فقد كان هناك دول داخل المنظمة تعمل على تأييد بريطانيا على طول الخط وتدعو لدعم الهند عسكريًا في حربها مع الصين؛ فمن الدول التي أيدت الموقف البريطاني كانت قبرص التي اتخذت موقفًا متعاطفًا مع الهند وأدانت العدوان الصيني باعتباره انتهاكًا للمبادئ الأخلاقية والعدالة الدولية، إلا أن الحكومة والصحافة في قبرص لم

تتخذ أي رد فعل تجاه رسائل نكروما لماكميلان[35] كما أعربت الحكومة في نيوزيلاندا عن تعاطفها القوي مع الهند كعضو زميل في الكومنولث وأدانت العدوان الصيني عليها، كما لم يصدر أي رد فعل عن رسائل نكروما لماكميلان، ووضح أن إعلان دعم نيوزيلاندا للهند بمثابة رد الفعل على موقف غانا[36].

كانت الحكومات الأفريقية الأعضاء في الكومنولث قد وضح فيها الانقسام بين المواقف الرسمية والصحفية؛ ففي تنجانيقا كان رأي الحكومة فيها أنها تستطيع الإسهام عمليًا في دعم حركة التضامن الأفروآسيوي في الأمم المتحدة للعمل على وقف إطلاق النار والمصالحة من خلال الوساطة، ولكنهم كانوا يترددون في الإعلان عن موقفهم في هذه المرحلة، ورغم تبنيهم لوجهة نظر نكروما إلا أنهم انتقدوا نشر نكروما للرسائل المتبادلة مع الحكومة البريطانية، أما الصحافة هناك فكان فيها انقسام بين وجهتي النظر البريطانية والغانية حسب استقلالها عن الحكومة في تنجانيقا[37] أما نيجيريا فقد طالبت الحكومة علنًا من الحكومة الصينية بسحب قواتها من الحدود الهندية[38]؛ إلا أن الصحافة النيجيرية وخاصة المستقلة منها أيدت خطوات الدكتور نكروما الذي كان له قبول كبير داخل الدوائر الجماهيرية في نيجيريا[39] أما باكستان فقد كان الوضع فيها مغايرًا فقد كانت الدوائر الرسمية والصحفية في جميع أنحاء باكستان قد اتسمت بمعارضة هستيرية لتوريد الأسلحة من قبل الغرب إلى الهند، وكان هناك تأييدًا كاسحًا لنظرية نكروما خوفًا من دعم الغرب للهند ويكمن الخوف الحقيقي بأن هناك احتمال لمواجهات محتملة لباكستان مع الهند فور انتهاء مشكلاتها مع الصين، حيث أنه لاتوجد ثقة مطلقًا في النوايا الهندية[40] وبذلك استطاع نكروما من خلال رسائله لرئيس وزراء بريطانيا خلق حالة مضادة للنوايا داخل المعسكر الغربي.

والحقيقة أن ما قام به الرئيس نكروما ليس منفصلًا بأي حال من الأحوال عن جهود الوساطة التي قامت بها **مجموعة كولومبو** وذلك من خلال التنسيق المستمر بين حكومات هذه الدول، وقد أفضت هذه الجهود لعقد اجتماع لممثلي هذه الدول في كولومبو العاصمة السيلانكية في 10 ديسمبر 1962، وذلك بعد أن نجحت هذه الدول في إقناع الجانب الصيني بوقف القتال من جانب واحد في 21 نوفمبر 1962 لإعطاء فرصة لوساطة دول المجموعة، وقد خرج اجتماع كولومبو بمجموعة من المقترحات تضمنت انسحاب الجانب الصيني على بعد عشرين كيلومتر من خط وقف إطلاق النار دون أي انسحاب من الجانب الهندي، ورغم ذلك فإن هذه القرارات خيبت أمل الهند لأن هذه الدول لم تدن الجانب الصيني بشكلٍ قاطع، وعلى الجانب الآخر قبلت الصين هذه المقترحات كأساس لبدء المفاوضات[41] وقد تزامن ذلك مع مفاوضات ثنائية قامت بها غانا مع كلتا الدولتين المتحاربتين؛ حيث ذكرت التقارير الصحفية الغانية في 8 ديسمبر 1962 أن هوانج تشين نائب وزير الخارجية الصيني يرافقه أربعة مسؤولين تقرر أن يقوموا بزيارة لأكرا لإجراء محادثات مع الرئيس نكروما[42]؛ وبعد محادثات استمرت ما يقرب من سبعين دقيقة أعرب المبعوث الصيني عن تقديره لجهود الرئيس نكروما للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الحدودي بين الجانبين الصيني الهندي[43]؛ وتكملة لجهود الوساطة أرسل الرئيس الغاني وزير خارجيته إلى بكين لمحاولة وضع أساس تفاوضي على مقترحات كولومبو، وكانت الصحف الامبريالية قد هاجمت خطوات نكروما في هذا الإطار واتهمته بأنه يقوم بها من أجل عدم فقدان المزايا التي حصل عليها من تعاونه الاستراتيجي مع الصين مثل قرض السبعة ملايين جنيه استرليني وبناء مصانع النسيج في غانا[44].

والحقيقة أن النظام الغاني قد حقق من خلال جهود الوساطة بين الجانبين العديد من النجاحات، وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة دول كولومبو أو جهود الوساطة الفردية التي قامت الحكومة الغانية بها، ولذلك حاولت بريطانيا عن طريق مندوبيها في دول المجموعة الوقوف أمام هذه الجهود؛ حيث حاولت الدوائر الدبلوماسية البريطانية في أكرا تصدير عدد من الصور الخاطئة الناتجة عن جهود الرئيس الغاني في هذا الإطار، ففي 30 مارس 1963 رصد المفوض البريطاني في أكرا تقدمًا ملموسًا في العلاقات بين غانا والصين، ووضح من خلال حديث نكروما مع بعض أفراد المفوضية

البريطانية بشأن النزاع الصيني الهندي أنه استقى العديد من معلوماته عن هذا النزاع من الجانب الصيني، وأكدت أيضًا بأن نكروما يثق ثقة كاملة في شواي إن لاي رئيس وزراء الصين، وتحدثت أيضًا عن أن وساطة مجموعة دول كولومبو يمثل تقويضًا وحصارًا للحكومة الهندية[45].

وحاولت الدول الغربية الإيقاع بين دول كولومبو لتقويض جهودهم للوساطة بين الصين والهند، فقد ذكرت بعض التقارير الصحفية الهندية في 9 أكتوبر 1963 أن الرئيس نكروما وجه رسالتين لرئيسي وزراء الهند والصين وأيضًا لرؤساء الخمس دول لمجموعة كولومبو للاجتماع مرة أخرى واستكشاف امكانيات المزيد من الوساطة لجلب الدولتين لطاولة المفاوضات، وتحدثت هذه التقارير عن رغبة نكروما أن يكون الاجتماع تحت رعايته الشخصية، وأن السيدة باندرانيك في محادثتها مع نكروما نجحت إلى حد ما في إقناعه بأن مقترحات كولومبو تهدف إلى استعادة النظام الأساسي لقبل 8 سبتمبر 1962 وتوفر أساسًا عادلًا ومنصفًا للتفاوض المباشر، وذكرت التقارير أن نكروما لازال يعتقد أنه من الممكن إيصال الاعتراضات الصينية لدول المجموعة دون المساس بمصلحة الهند، وأكدت التقارير أن الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا اتفقتا مع نكروما على ضرورة بدء المفاوضات بين الجانبين، وأن هذه الدول عولت على نكروما إقناع الصين بسحب تحفظاتها لبدء المفاوضات، وأن نكروما رأى ضرورة إرسال ممثلين عن الدولتين المتنازعتين إلى الاجتماع المقترح لمجموعة كولومبو، وكانت السيدة باندرانيك على اعتقاد بأن أي تعديل على مقترحات كولومبو سيكون تحيزًا للجانب الصيني عن الهندي[46]. وأكدت بعض التقارير أن غانا طلبت حضور الهند والصين بصفتهما مراقبين لاجتماعات دول كولومبو، ولكن بورما وسيلان والجمهورية العربية المتحدة لم تتحمس لهذه الفكرة وأن الهند أيضًا لم تحبذ ذلك[47]. وكان السيد نهرو قد أعلن أن الرئيس الغاني أرسل له رسالة بشأن مقترحاته لعقد مؤتمر آخر لدول كولومبو من أجل تجديد الجهود لحل الأزمة مع الصين، وأكد أن الهند ستحضر المؤتمر وأنه على دول المجموعة الضغط على الصين لقبول مقترحاتهم[48].

والحقيقة أن جهود الوساطة الغانية في النزاع الصيني الهندي كانت فاعلة؛ فقد نجحت في منع تفاقم الأوضاع بين الجانبين، كما نجحت في الوقوف أمام المخططات الغربية للتدخل في الصراع وإطالة أمده، ولكن النجاح الحقيقي كان في الحفاظ على علاقات غانا بكلتا الدولتين دون أي تنازلات سياسية؛ فلم يتوقف التعاون الغاني الصيني في جميع المجالات، بل أن غانا دعمت وبشدة خلال الدورة العادية الثامنة عشر لاجتماعات الأمم المتحدة في عام 1963 عودة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة وصوتت مع تسع دول أفريقية أخرى مع القرار ولكن كان عدد الدول المؤيدة أقل من ثلثي عدد الدول في المنظمة[49].

وقد ظهر ذلك أيضًا عند زيارة السيد شو إن لاي رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية إلى غانا في يناير 1964 والاستقبال الحافل الذي أقامته القيادة الغانية للزعيم الصيني الكبير؛ وفي هذا اللقاء انتقد نكروما محاولات استبعاد الصين من الأمم المتحدة، وأثنى على وحدة الصين ككونها مثال جيد لأفريقيا، وندد بممارسات الإمبريالية والاستعمار الجديد الذي لابد أن تمحى من على وجه الأرض من أجل إحلال السلام العالمي، وخلال البيان المشترك الصادر عن الزعيمين فقد أشار الطرفان للوضع في الحدود الصينية الهندية والهدوء الذي يتسم به والثقة الكاملة للتوصل لتسوية سلمية قريبًا، وقد قدر الجانب الصيني الجهود الكبيرة التي قامت بها غانا لدعم الجهود السلمية الرامية لمفاوضات صينية هندية مباشرة[50].

أما في إطار علاقات غانا بالهند فقد استمر التعاون بين الجانبين دون وجود أي معوقات؛ فقد ظهر ذلك في مؤتمر دول عدم الانحياز بالقاهرة في أكتوبر 1964، فقد وقع الرئيس نكروما مع رئيس وزراء الهند السيد شاستري على البيان الختامي للمؤتمر مع الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو بصفتهم الدول المؤسسة للمنظمة؛ حيث أكد المؤتمر على

تدعيم وتقوية دور منظمة الأمم المتحدة، كما استطاع المؤتمر مهاجمة النظم الاستعمارية والعنصرية في أفريقيا، وقد أعطى المؤتمر سياسة عدم الانحياز مسارًا جديدًا تحددت على ضوئه الشروط التي يجب توافرها في الدول غير المنحازة، مما أدى لاتخاذ سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي شكلها الواضح على صعيد السياسة الدولية، وكان المؤتمر قد اتخذ مجموعة من القرارات الاقتصادية إلى جانب القرارات السياسية، وأكد على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول غير المنحازة، وبذلك ظهر التعاون بين الجانبين( )[5].

الخاتمة

كانت الدراسة قد أكدت على أن الدول الغربية لم تكن لتترك العلاقات بين دول الحياد الإيجابي في هذه الفترة التاريخية تسير على الوجه الأكمل، فقد علمت أن اتحاد هذه الدول من شأنه إحباط المخططات الاستعمارية في آسيا وأفريقيا، ولذلك قررت العمل على تفكيك وحدة وقوة هذه الدول، وذلك ليس فقط عن طريق تأجيج الصراع بين الصين والهند بل أيضًا عن طريق إشغال باقي دول المنظمة في هذا الصراع والعمل على اغتيالها معنويًا بالإيقاع بينها، وبالتالي خلق معارك جديدة لهذه الدول، وهذا ما تم مع غانا في هذه القضية.

وأوضحت الدراسة موقف غانا مع باقي الدول الثورية الأفروآسيوية من هذا الصراع، وأكدت على أن التنسيق المشترك بين هذه الدول استطاع تهدئة الأمور بين الجانبين الصيني والهندي وأيضًا الوقوف أمام دول المعسكر الغربي لمحاولتها تأجيج الصراع بين الجانبين للتواجد استراتيجيًا في آسيا، والوقوف أمام تشويه دول الوساطة وإدخالها في الصراع بين البلدين، وقد وضح كيف أن الدور الغاني قد أثر على مجريات الصراع وخرجت غانا من هذه الوساطة وقد حافظت على العلاقات الاستراتيجية مع الجانبين المتنازعين وبالتالي أبطلت الرهان الغربي على خسارة الجانب الغاني لتعاونه مع كلا الطرفين أو على الأقل طرفًا واحدًا منهما، وهذا كان النجاح الأكبر للدبلوماسية الغانية في مواجهة القوى الاستعمارية العالمية.

كما أظهرت الدراسة موقف الرئيس الغاني كوامي نكروما الصلب في مواجهة بريطانيا العظمى وأتباعها من دول الكومنولث، وأيضًا موقفه القوي داخل منظمة الحياد الإيجابي الرامي لرأب الصدع بين دول المنظمة وذلك نظرًا للعلاقات الجيدة التي تأسست بين غانا وكلتا الدولتين الآسيويتين، وكانت كافة التحركات الدولية المتعلقة بهذه الأزمة العالمية قد رفعت من مكانة نكروما في المجالين الإقليمي والدولي.

هوامش الدراسة

[1] (Foreign Relations of United States , Vol. XIII , 1955 – 1957 , Telegram from The Consulate General At Accra to The Department Of State, on 12 Feb 1957 ,P. 368.

[2] (Foreign Relations of United States , Vol. XIII , 1955 – 1957 , Telegram from The Embassy in The United Kingdom to The Department of State, on 15 Feb 1957, P. 371.

[3] (D.O 35/9337 – GHA 190/122/1 – No. 1 – Telegram from U.K High Commissioner in Ghana to Commonwealth Relations Office , on 4 May 1957.

[4] (New York Times , 5 Jan , 1959.

[5]) أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا 1957 – 1966، سلسلة بحوث أفريقية، عدد رقم 2، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2014، ص ص125، 126.

6) (Foreign Relations of United States, 1958 – 1960, Volume II, Letter From Heads of State to The United States President- New York, 29 Sep, 1960.

7) (F.O 371/ 153637 – No. UN22912/ 138 – Letter from United Kingdom Mission to The United Nations to Foreign Office, on 16 Oct, 1960.

8) (Homer, A. Jack: Belgrade Ballet, Africa Today, Vol. 8, No. 8, Indiana University Press, Oct, 1961, P. 12.

9) (أسامة عبد التواب محمد: المرجع السابق، ص ص206، 207.

10) (F.O 371/ 159703 – No. D1021/ 23 – Extract from Article from Newspaper "Scotsman", Subject; Nehru a gloomy prince in Moscow, on 9Sep, 1961.

11) (F.O 371/ 150405 – No. FC1013/ 16 – Peking Fortnightly Summary No. 14 for period ending July 17 , 1960 from Peking to Foreign Office, on 18Jul, 1960.

12) (F.O371/ 158401 – News from HSINHUA News Agency, China, Daily Bulletin No. 1181 – Thursday, April 6, 1961.

13) (Richardson, David Kenneth: An inquiry into the nature of Chinese foreign aid: experience, practice, and motivation, 1959 – 1965, Master, A thesis presented to the faculty of the graduate school, University of Southern California, August 1966, P.218.

14) (F.O371/ 158386 – No. FC1013/ 29 – Peking Fortnightly Summary for the period ending August 28, 1961, from Peking to Foreign Office in London, on 5Sep, 1961.

15)(F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 31C – press Release, Text of Joint Communiqué of Chinese Chairman and Ghanaian President, from the office of the British Charge d,Affaires in China to Foreign Office in London, on 21Aug, 1961.

16) (F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 41 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 19Aug, 1961.

17) (Richardson, David Kenneth: Op. Cit, PP. 218, 219.

18) (F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 41 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 19Aug, 1961, Loc. Cit.

19) (F.O371/ 158431 – No. FC1062/ 28 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Report of Arrival of a Ghanaian Trade Delegation in Peking, on 29Oct, 1961.

20)(F.O371/ 158431 – No. FC1631/31B – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 22Aug, 1961.

21) (Boon – Mgee Cham: The Sino – Indian Border Dispute; A study of the Foreign Policy of the People's Republic of China, Master, A thesis presented to the Faculty of Graduate Studies, University of Western Ontario, Canada, September, 1965, P. 144.

22) (F.O371/ 152540 – No. DC1022/ 8 – Letter from Office of the High Commissioner for the United Kingdom in New Delhi, India to Commonwealth Relations Office in London, on 2Sep, 1960.

23) (F.O371/ 159703 – No. D1021/ 23 - Extract from Article from Newspaper "Scotsman", Subject; Bitter Isolation, on 9Sep, 1961, Loc. Cit.

24) (Boon – Mgee Cham: Op. Cit, PP. 144 – 155.

25) (Ibid, P. 192.

26) (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China's Web Site; Struggle to restore China's lawful seat in the United Nations

27) (F.O371/ 164916 – No. FC1061/136 (D) – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Commonwealth States, on 1Nov, 1962.

28) (F.O371/ 164916 – No. FC1061/136 – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, on 31Oct, 1962.

[29] (F.O371/164916 – No. FC1061/ 136(A) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; India and China, on 1Nov, 1962.
[30] (F.O371/164916 – No. FC1061/ 136(J) – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, Subject; India and China, on 2Nov, 1962.
[31] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(F) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 2Nov, 1962.
[32] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(P) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 6Nov, 1962.
[33] (F.O371/164916 – No. FC1061/131 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Chinese Invasion of India, on 5Nov, 1962.
[34] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(O) – Telegram from Commonwealth Relations Office to Delhi, on 3Nov, 1962.
[35] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(E) – Telegram from Nicosia to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Dr. Nkrumah's Message, on 2Nov, 1962.
[36] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(I) – Telegram from Wellington to Commonwealth Relations Office in London, Subject; India/ China, on 2Nov, 1962.
[37] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(G) – Telegram from Dar El Salaam to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Dispute, on 2Nov, 1962.
[38] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(K) – Telegram from Lagos to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Nkrumah/ Macmillan Messages, on 3Nov, 1962.
[39] (F.O371/164916 – No. FC1061/136(M) – Telegram from Lagos to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Nkrumah/ Macmillan Messages, on 3Nov, 1962.
[40] (F.O371/164916 – No. FC1061/129(H) – Telegram from Karachi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Conflict, on 6Nov, 1962.
[41] (INFOLANKA.ASIA, Sri Lanka News and Information Portal: The Foreign Policy of Sirimavo Bandaranaike, The Colombo Powers and the Sino – Indian War of 1962.
[42] (F.O371/164925 – No. FC1061/312 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Conflict, on 8Dec, 1962.
[43] (F.O371/164925 – No. FC1061/312(A) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; on 14Dec, 1962.
[44] (F.O371/170663 – No. FC1022/49 – Press Cutting from News Paper" Times", Subject; The Chinese Dragon in Africa, on 13Dec, 1963.
[45] (F.O371/170679 – No. FC1064/2 – Report from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Chinese Influence Ghana, Possible Collaboration between the two Countries, on 22May, 1963.
[46] (F.O371/170675 – No. FC1061/126 – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Relations, on 9Oct, 1963.
[47] (F.O371/170675 – No. FC1061/125(E) – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Relations, on 14Oct, 1963.
[48] (F.O371/170675 – No. FC1061/125(D) – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, on 10Oct, 1963.
[49] (Hull, Doris: The Role of Selected African Nations in the United Nations System, PH. D, The American University, Washington, May, 1966.
[50] (F.O371/175920 – FC1022/36 – Letter from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Ghana: Visit of Mr. Chou En – Lai, on 22Jan, 1964.
[51]() أسامة عبد التواب محمد: مرجع سابق، ص208.

منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعزيز العلاقات ومواجهة جائحة كورونا.

Shanghai organization towards reinforcement relations and facing the corona pandemic.

ط.د بن مساهل آلاء الرحمان

ط.د سالم نسرين

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل

ملخص :

مثّل قيام منظمة شنغهاي للتعاون في عام 1996 نقطة تحول في أدوار دول أعضائها، إذ انطلقت فكرة هذه المنظمة من الرؤية المشتركة والضرورة الملحة بأن التعاون والتنسيق خيار عقلاني لتحقيق دور فعال في الساحة الدولية.

وقد سعت دول المنظمة لتحقيق المزيد من التقارب والتعاون، وتعزيز قدرتها على تجاوز الصعوبات المشتركة. وفي نهاية سنة 2019، مثلت جائحة كورونا مستوى جديد من التحديات للمنظمة منذ نشأتها؛ حيث أن الأوضاع الحالية التي يشهدها العالم عموما و دول المنظمة خصوصا أحدت تداعيات على جميع الأصعدة: الاقتصادية والصحية والتعليمية و كذلك الغذائية .الأمر الذي يتطلب دراسة التطورات الحاصلة ومتابعتها ووضع إستراتيجيات للتكيف معها.

الكلمات المفتاحية: منظمة شنغهاي، التكامل الإقليمي، جائحة كوفيد-19، التعاون، دول منظمة شنغهاي.

Abstract :

The creation of shanghai organization of cooperation in 1996 represented a turning point in the way of doing things of the country associated with it. The idea of this organization birthed from the common vision that the necessity of cooperation and coordination is a rational choice to accomplice an affective role in the international stage.

The member of this institution tried to create greater bond between theme and reinforcing its ability to cross the different shared difficulties. In the end of 2019 the pandemic of corona virus put the organization

in completely different level compared to it's usual challenges. since the current situations that the world experienced as of large and the country of organization caused a grave consequences in all domain : economical , health , and education , even has became a problem for most country if not all.

And that require a deep study and continues observation of the evolution of current situation to put suitable strategies to deal with it.

Key words : shanghai organization,cooperation, pandemic, regional integration, the countries of the organization.

مقدمة:

لقد خلقت جائحة COVID-19 أزمة غير مسبوقة، غيرت تقريباً طريقة حياة الناس وأصبحت تحدياً خطيراً للبشرية لأول مرة منذ 100 عام على الأقل، يواجه العالم أزمة عالمية ستغير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بشكل كبير.

في هذه الوضعية الصعبة، يعد التضامن العالمي والتعاون الدولي هما الخيلران الصحيحان الوحيدان للتخفيف من تأثير هذه التحديات الهائلة اليوم، تواجه جميع بلداننا خطر وباء فيروس كورونا، الذي أصبح تحديًا خطيرًا للمجتمع العالمي بأسره حيث يهدد سلامة حياة وصحة الناس من جهة، كما كان له تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من البلدان.

في هذه البيئة الصعبة، يتعين على الحكومات اتخاذ خيلرات صعبة بين حماية وتعزيز الصحة العامة وإعادة بناء اقتصاداته وذلك من خلال آليات متعددة؛ وفي هذا السياق تظهر دول منظمة شنغهاي للتعاون مستوى عال من التضامن والتعاون على أعلى المستويات.

عرفت دول العالم بروز العديد من التهديدات الوبائية التي تعتبر من أخطر التهديدات نظرا لسرعة انتشارها، وفي أواخر سنة 2019 بدأ يتفشى فيروس كورونا في ووهان الصينية لينتقل فيما بعد إلى العديد من الدول الأوروبية ومنه أعلنت منظمة الصحة العالمية على أنه أصبح جائحة، فقد بدأ هذا الوباء بإرهاصات ثم تطور الأمر حتى بات العالم معزولا بعضه عن بعض حيث أعلنت الطوارئ وأغلقت الحدود، ووجدت العديد من المنظمات والتكتلات الدولية عائق في مواجهة مثل هذه التهديدات الوبائية نظرا لوجود العديد من الأهداف المسطرة التي تستوجب وجود تعاون مشترك لتحقيقها.

ولم تكن أعضاء منظمة شنغهاي بمعزل عن الخطر الداهم الذي صار يهدد البشرية جمعاء بعد أن انتشر الفيروس فيها، إذ قامت بسياسات وقائية واحترازية وإجراءات لحفظ أمن الأفراد الصحي والعمل على التخفيف من الوضع، غير أن سرعة انتشار الوباء وخطورته وضعت المنظمة أمام العديد من تداعيات وتحديات مستقبلية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في هذا الموضوع من نواحي عدة، حيث أنها تعالج موضوعا حيويا في الوقت الحاضر، يتمثل في كيفية توظيف منظمة "شنغهاي" للتعاون لما تمتلك من قدرات وهيئات للتكيف مع الأوضاع التي تطرحها جائحة كورونا على مختلف المستويات وكيفية تعزيز أواصر التعاون بين أعضائها لتحقيق تكامل إقليمي فاعل في الساحة الدولية.

إشكالية الدراسة:

قام أعضاء منظمة شنغهاي على غرار باقي دول العالم بالتصدي لخطر جائحة كورونا بانتهاج العديد من السياسات عبر خطوات مدروسة، وبناءا على وقدراتهم على مواجهة مثل هذه التهديدات، وقد خلفت هذه الجائحة العديد من الانعكاسات على المنظمة وهو ما فرض ضرورة استحداث سياسات لمواجهتها، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لمنظمة "شنغهاي" للتعاون أن تتكيف مع الأوضاع التي تطرحها جائحة الكورونا نحو تعزيز التعاون وتحقيق التكامل الإقليمي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من مدى الرغبة الحقيقية لمنظمة " شنغهاي " للتعاون لإدارة جائحة كورونا، على أساس أنه:

- رغم مختلف التداعيات التي خلفتها أزمة كورونا على منظمة شنغهاي، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة فرصة نحو خلق إرادة سياسية مشتركة للدفع بالتعاون والتكامل في منظمة شنغهاي وإعادة هيكلة منظومتها بما يتماشى مع التحديات الراهنة.

- سعى أعضاء منظمة شنغهاي لمواجهة أزمة كورونا إلى استغلال نقاط القوة ومواقعهم الإستراتيجية وتفعيل العديد من الاستراتيجيات والسياسات من أجل تحقيق الوحدة والتعاون في مواجهة تفشي وباء كورونا.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعطاء نظرة عامة عن منظمة شنغهاي ومختلف هياكلها وسبل تعاونها قصد تحقيق أهدافها، وللكشف عن العوامل المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة والذي مكننا من تتبع تداعيات جائحة كورونا على الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي ومختلف الاستراتيجيات المعتمدة للتخفيف من تلك التداعيات، باعتبار أن أهمية هذا البحث تكمن في مواكبته بالدراسة والتحليل لانعكاسات الظاهرة العالمية المتمثلة في وباء "كوفيد 19" على منظمة شنغهاي.

تم اعتماد منهج تحليلي وصفي في عرض وتحليل جميع جوانب الدراسة.

الاعتماد على مقاربة جيوسياسية.

تقسيم الدراسة:

- **المحور الأول: منظمة شنغهاي للتعاون: التعريف والتأسيس.**
- **المحور الثاني: إستراتيجيات منظمة شنغهاي في الحد من تداعيات أزمة كورونا.**

المحور الأول: منظمة شنغهاي للتعاون: التعريف والتأسيس.

1- التعريف بمنظمة شنغهاي للتعاون:

تقدر الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تحالف سياسي واقتصادي وأمني أوراسي منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) هي منظمة دولية حكومية دولية دائمة. تأسست كتحالف سياسي ذو أبعاد مختلفة، حيث قام كل من "بوريس يلتسين "رئيس روسيا، "جيانغ زيمين" رئيس الصين في أفريل 1996

خلال قمة موسكو، بالدعوة إلى إنشاء عالم متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأمريكية [1] وأعلنا بدورهما على قيام الشراكة الاستراتيجية الروسية –الصينية، وبذلك تم قيام "مجموعة شنغهاي" في 25 افريل من نفس العام، إضافة إلى ثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى: طاجاكيستان وكازاخستان وقيرغيزستان [2]

وقد تأسس رسميا في 15 جوان 2001، لديها مقرين دائمين هما مقر الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة الصينية بيجين، ومقر جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي في العاصمة الأوزبكية طشقند [3]

أما في الوقت الحاضر فهي تتكون من ثماني دول أعضاء: جمهورية الهند، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية باكستان الإسلامية، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية أوزبكستان [4]

2- هيكل منظمة شنغهاي:

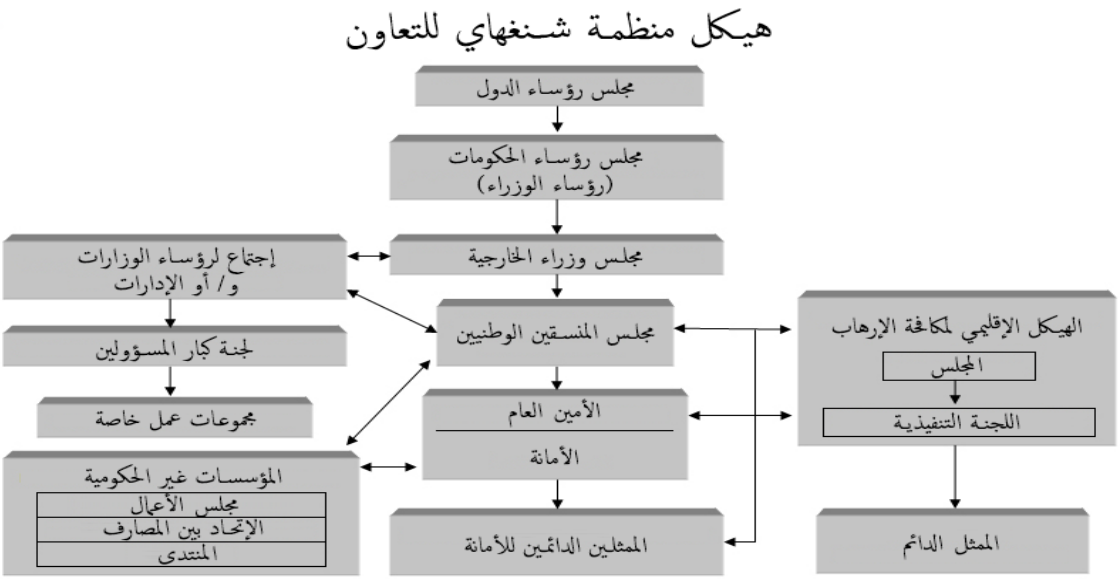

المصدر: https://www.wikiwand.com/ar

3- أهداف منظمة شنغهاي:

سعت منظمة " شنغهاي" للتعاون لتحقيق أهداف إستراتيجية لأعضائها وصاحب ذلك توسع في اهتمامات ونشاطات المنظمة.

أشارت الأطراف إلى المتغيرات التي طرأت على الوضع الدولي وارتأت أن تعلن مايلي [5]

- الالتزام بالاحترام المتبادل السيادة ووحدة الأراضي والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية الخلافات بين دول الخماسي عبر المباحثات والتشاور.
- دعم وتعزيز دور هيئة الأمم المتحدة بوصفها الآلية الأساسية لدعم السلام والأمن الدوليين وللتسوية السلمية للمشاكل الدولية والإقليمية، وتعارض الدول الخمس استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية بدون سماح من مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم.
- التزام الأطراف الصارم بإحكام اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي واتفاقية التحريم الشامل للتجار ب النووية، وتسعى في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل متعددة الأطراف إلى دعم الجهود الرامية للانضمام الفوري وغير المشروط إلى هاتين الاتفاقيتين من قبل جميع الدول.
- ترى الأطراف أن تعدد الأقطاب يعد توجها "عاما" لتطور العالم المعاصر ويسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأمد للوضع الدولي.
- تؤكد الأطراف أن التعاون المتبادل بيسن الدول الخمس ذو طابع مفتوح وليس موجها ضد دول أخرى.

4- مجالات التعاون:

قدم "لي كه تشيانغ" رئيس مجلس الدول الصيني اقتراحا من ست نقاط لتعميث التعاون العملي بين دول المنظمة:

أولا: تعميق التعاون الأمني لمكافحة الأنشطة الإرهابية بالتوازي ودعم قدرات التأمين الأمنية الشاملة.

ثانيا: تسريع الربط بين الطرق، ودراسة جميع الدول الأعضاء في المنظمة في " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ".

ثالثا: دعم التجارة وتسهيل الاستثمار، وذلك بتسهيل إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التجارية ودعم التعاون في غنتاج ومعالجة المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية.

رابعا: تعزيز التعاون المالي، وذلك بتدعيم تاسيس بنك تنمية بين الدول الأعضاء ، لتوفير الدعم المالي للتواصل والتعاون الاقتصادي.

خامسا: دعم التعاون في حماية البيئة والطاقة وتأسيس برنامج تبادل معلوماتي بهذا الصدد.

سادسا: توسيع التبادلات الثقافية والشعبية، وذلك بدعم التفاهم المتبادل بين الشعوب من دول مختلفة، والتزمت الصين بزيادة عدد المنح الدراسية من دول أعضاء المنظمة.

المحور الثاني: إستراتيجيات منظمة شنغهاي في الحد من تداعيات أزمة كورونا.

1- واقع منظمة شنغهاي:

كانت المهمة الأساسية للمنظمة حينما أسست في يونيو 2001، هي بناء الثقة المتبادلة وحماية الأمن عبر الحدود وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. وعلى مدى السنوات الـ18 الماضية، نمت المنظمة لتصبح أكبر منظمة إقليمية على مستوى العالم للتعاون الشامل، سواء من حيث المساحة التي تغطيها أو عدد السكان الذين تمثلهم. وتعاظمَ التعاون بين الدول الأعضاء بدرجة كبيرة في مجالات مثل الأمن والاقتصاد والتبادلات الشعبية.

حيث ركزت الدول الأعضاء على "الأفكار والإجراءات الجديدة للمواجهة المشتركة للتحديات والمخاطر، وتدعيم الأمن والاستقرار والتنمية وإعادة الحيوية في ظل الوضع الراهن." وفي الواقع، فإن المنظمة تتقدم باطراد نحو تحقيق هذا الهدف في ظل توجيه المبدأ الأساسي "الذي قامت عليه المنظمة الذي يحمل اسم "روح شانغهاي". وأصبح المنظمة قوة مؤثرة في مواجهة "قوى الشر الثلاث" وهي الإرهاب والانفصالية والتطرف، فضلا عن مكافحة الجرائم العابرة للحدود والجرائم الإلكترونية. وفي الوقت نفسه يحقق التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون العسكرية ومجالات الطاقة والنقل والاتصالات والبنية التحتية والزراعة نتائج ملموسة وفوائد عملية لشعوب المنطقة وغيرها. وبهذا الشأن فإن المكافحة المشتركة لأخطار الأوبئة في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون تم في إعلان 10 يونيو 2018.

لقد أبدت الدول الأعضاء مستوى عال من التضامن في مكافحة وباء الفيروس التاجي وفقًا لمبدأ روح شنغهاي. حيث تلقت الدول الوبائي على الفور معلومات حول التهديد واتخذت إجراءات وقائية مناسبة مع مراعاة تجربة الصين. وأشار الأمين العام لمنظمة شانغهاي للتعاون "فلاديمير نوروف" إلى أن التضامن والدعم المتبادل بين الدول الأعضاء في مكافحة وباء الفيروس التاجي سيستمر إلى الأمام

سعت منظمة " شنغهاي" للتعاون لتحقيق أهداف إستراتيجية لأعضائها وصاحب ذلك توسع في اهتمامات ونشاطاتها، حيث سيعملون على زيادة تعزيز التعاون المتعدد الأبعاد في إطار المنظمة.

2- تداعيات انتشار الفيروس على أعضاء المنظمة:

تذكر الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في ضوء خطر انتشار وباء فيروس كورونا الجديد. بأنها تتخذ بالتدابير الحازمة التي تتخذها حكومة الصين وشعبها لمكافحة الوباء ومحاولة وقف انتشاره.

حيث تجزم بأن الجهود المشتركة المنسقة والدعم المتبادل سيعزز احتمالية التغلب على هذه الحالة الطارئة ووقف انتشار الوباء.

سميت أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق كأحد العواقب المتوقعة للوباء. وفي ضوء ذلك، دعا الأمين العام إلى تعزيز التعاون في ضمان الأمن الغذائي واقترح تطوير مفهوم للتعاون وخطة عمل منظمة شنغهاي للتعاون للأمن الغذائي. الأمانة على استعداد لتقديم مسودة الوثائق ذات الصلة.

3- سبل واستراتيجيات المواجهة:

قدمت أمانة منظمة شانغهاي للتعاون، بصفتها هيئة تنسيق، عددا من المقترحات والمبادرات لمكافحة الفيروس بشكل مشترك، فالمنظمة تؤكد من جديد استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة للصين والتعاون بشكل وثيق بروح إعلان 10 يونيو 2018، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات على جميع المستويات:

أ- تنظيم مؤتمرات واجتماعات:

أكد الوزراء على أهمية عقد قمة الطارئة لمجموعة العشرين لحماية حياة الناس واستعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي. حيث أنه من الضروري تطوير مناهج تستند إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تم اعتمادها بتوافق الآراء حول التضامن العالمي والتعاون الدولي في مكافحة COVID-19 داخل الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك إنشاء حرونزيه، ظروف غير تمييزية وشفافة ومستقرة للتجارة والاستثمار. وجاء في البيان أن العواقب الاقتصادية الناجمة عن الوباء تتطلب اهتماما خاصا. مع التركيز على مشاركة الدول الأعضاء خبرتها الوبائية والتنظيمية فحسب، مع توفير المساعدة المالية والاقتصادية والغذائية والإنسانية لبعضها البعض.

ب- التعاون الصحي:

منذ البداية، أدركت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون خطورة الوضع. ودعوا إلى تنسيق الجهود لمكافحة الوباء. وكذلك خطة العمل الجهود لتعزيز القدرات المعملية والتدريب المتقدم للمتخصصين، لإجراء البحوث المشتركة وتطوير اللقاحات.

لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أنظمة طوارئ ولجان حكومية خاصة ومقرات عمليات مسؤولة عن القتال واحتواء COVID-19. وبذلك اتفقت د على إعلان مشترك ركز على وضع خطة عمل يمكن اعتمادها في قمة على مستوى القادة حول التعاون لتطوير اللقاحات وطرق علاج

الأمراض. وأعرب MEA S Jaishankar عن استعداد الهند لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون[7].

أعدت أمانة منظمة شنغهاي للتعاون مشروع لائحة مجلس التنسيق للاستجابة المشتركة للتهديدات الوبائية، والتي صممت لوضع وتنفيذ تدابير شاملة للوقاية والإنذار المبكر وتقليل الأثر السلبي للأوبئة.

ستنسق خطة العمل الجهود لتعزيز القدرات المعملية والتدريب المتقدم للمتخصصين، لإجراء البحوث المشتركة وتطوير اللقاحات. وكذلك خطة عمل لضمان الرفاهية الصحية والوبائية والسلامة البيولوجية في قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سانت بطرسبرغ في يوليو. تم الإعلان عن ذلك في 13 مايو في الاجتماع الافتراضي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون برئاسة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف .[8]

ت- الاعتماد على الوسائل الرقمية في تحقيق التعاون:

أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أكثر نشاطًا في مجالات الصحة والتجارة والتعليم والتمويل في العديد من البلدان، وقد أدت جائحة COVID-19 إلى تسريع الاستخدام النشط لتكنولوجيات المعلومات الحديثة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الصدد عُقد مؤتمر افتراضي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لمناقشة التعاون لمكافحة جائحة COVID-19. برئاسة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المرئي. ومثل الهند في مؤتمر بالفيديو وزير الشؤون الخارجية س. جايشانكار .[9]ناقش جميع وزراء الخارجية المشاركين التحديات العالمية والتأهب والاستجابة لوباء COVID-19.

يجب أن يجلب الاستخدام الواسع النطاق للتقنيات الرقمية في الإدارة العامة والأعمال التجارية شركات تكنولوجيا معلومات رائدة في دول منظمة شنغهاي للتعاون - مثل مجموعة علي بابا ومجموعة Mail.ru. يجب تقديم التدابير ضد تحديات الأمن السيبراني وهجمات القراصنة على المؤسسات الحكومية والمالية في خطة تنفيذ مفهوم التعاون لمنظمة شنغهاي للتعاون في مجال الرقمنة.

وقال "نوروف" إنه يتعين على الدول الأعضاء مواصلة تقديم المساعدة والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للوضع في أفغانستان على الرغم من التحديات التي يمثلها الوباء. ستقوم المنظمة بدور نشط في حل المشكلة الأفغانية كجزء من آلية مجموعة الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان.

ث- التوجه نحو التجارة الالكترونية:

أمانة منظمة شنغهاي للتعاون تعقد مؤتمر أغورا عبر الإنترنت حول التجارة الإلكترونية خلال الوباء الذي تنظمه شبكة سكولار ومجموعة علي بابا. حيث تطرح مجموعة من الإشكالات لمواجهة الجائحة، والممثلة أساسا في - ما هي تدابير الدعم التي قدمتها علي بابا للشركات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في تحويل نماذج أعمالها وضمان بقائها أثناء الوباء؟ - كيف يمكن لرواد الأعمال في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون وحول العالم استخدام خبرة علي بابا في دعم الأعمال والمحافظة عليها؟ -وما هي الفرص لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في عالم ما بعد COVID - داخل الصين وخارجها.

في هذا الوقت لوباء الفيروس التاجي، قدم السيد جاك ما ومجموعة علي بابا المساعدة الإنسانية للعديد من البلدان حول العالم، وكذلك أصدرت مبادرات "علي بابا العالمية" دليلاً تحت عنوان: "الحلول الرقمية لرواد الأعمال في عصر COVID-19: دروس أساسية من علي بابا [10]؛ للتعلم من خبرة الشركة في مكافحة تهديد وباء الفيروسات التاجية باستخدام التكنولوجيا الرقمية والحلول المبتكرة والتطبيقات المحمولة ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة [11].

في خضم الوباء، وجدت زيادة واضحة في الطلب على الخدمات الرقمية في كل مكان. في العديد من البلدان، على سبيل المثال، في الصين والدول الأخرى في عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أكثر نشاطًا في مجالات الصحة والتجارة والتعليم والتمويل. بدأت مبيعات السلع والخدمات عبر الإنترنت تلعب دورًا بارزًا، وأصبحت محركًا مهمًا لمساعدة الأشخاص في أوقات العزلة، بسبب إدخال الحجر الصحي في كل مكان.

ساهمت التجارة الإلكترونية في خلق وظائف جديدة تشمل النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة. واحدة من الشركات الناجحة في هذه الصناعة هي مجموعة Alibaba المعترف بها دوليًا. بفضل التفكير المبتكر والنهج البصري، تمكنت الشركة من تنفيذ التقنيات الجديدة والحلول الحديثة بسرعة لمنع انتشار الفيروس ومساعدة الجمهور وحماية العاملين في المجال الطبي. سمح صندوق خاص بقيمة مليار يوان ومنصة على الإنترنت لشراء الأدوية مباشرة في السوق العالمية، التي أنشأتها الشركة، بتلبية الطلب العاجل في الوقت المناسب في المناطق الأكثر تضررا من الوباء. قامت أكاديمية Alibaba DAMO بتطوير نظام COVID-19 للتشخيص السريع باستخدام الذكاء الاصطناعي. ساعدت الاستشارات عبر الإنترنت من خلال تطبيق Alibaba Health الملايين من الأشخاص، ومكّن برنامج DingTalk التعلم عبر الإنترنت في 140 ألف مؤسسة تعليمية لـ 120 مليون طالب.

ج- التعاون مع منظمة الصحة العالمية:

مع انتشار الفيروس التاجي، تواجه المزيد من البلدان نقصًا في الأقنعة الجراحية والمعدات الطبية والضروريات الأساسية، مع اللجوء إلى الصين طلبًا للمساعد، والصين بدورها قدمت المساعدة لأكثر من 127 دولة وأربع منظمات دولية، وتبرعت بـ 20 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، وأرسلت 14 فريقًا من الخبراء لمكافحة الوباء في 12 دولة.

تعزّم منظمة شنغهاي للتعاون إقامة تعاون واسع النطاق مع منظمة الصحة العالمية لتعزيز الصحة العامة في مساحة المنظمة، التي تضم ما يقرب من نصف سكان العالم. وكذلك دعم جهودها في تنسيق الاستجابة الدولية للوباء وتدعمها بالكامل؛ حيث تعزّم منظمة شنغهاي للتعاون إقامة تعاون واسع النطاق.

ح- امتثال الدول الأعضاء بالتجربة الصينية:

تبنت الصين نهجًا مركزيًا وعلميًا في مكافحة الوباء. وقد اتخذت تدابير فعالة وموجهة. وقد أتاحت الإجراءات الشاملة والملموسة إنشاء نظام فعال لمكافحة الأمراض والوقاية والعلاج. التدابير التي تهدف إلى الكشف المبكر والإنذار المبكر والعزلة المبكرة والعلاج المبكر كانت لها نتائج إيجابية، بالإضافة إلى أن الشعب الصيني أظهر درجة عالية من المسؤولية والتفاهم بشكل استثنائي فيما يتعلق بالقرارات المتخذة والقيود المفروضة.

إن الإجراءات الفعالة لمكافحة الوباء وتوفير معلومات موثوقة وشفافة، بالإضافة إلى التوصيات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية على أساس التجربة الصينية في مكافحة الوباء، قد ألهم العديد من البلدان. الهند، ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، تخضع للحظر منذ 25 مارس، ومعدلات العدوى الفيروسية والوفيات فيها أقل بكثير مما كانت عليه في البلدان المتقدمة في الغرب.

كما أنها امتثلت بالممارسات الجيدة لبلدان مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها في مكافحة الوباء.

خ- تقديم المساعدات الإنسانية بين الدول الأعضاء:

تحافظ دول منظمة شانغهاي للتعاون على اتصال وثيق مع بعضها البعض على مستوى رؤساء الدول، وكذلك رؤساء الوزارات والوكالات المسؤولة عن الصحة والأمن العام، مع تنفيذ تدابير لتقديم المساعدة

الإنسانية، التي تم تقديمها لأول مرة إلى الصين. الآن، تشارك جميع البلدان في العملية، وتزويد بعضها البعض بالموارد المالية والغذاء والمعدات الطبية والأدوية.

د- تكييف الهيئات الأخرى بمواجهة الفيروس:

أولى الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب لمنظمة شنغهاي للتعاون، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء، اهتماما وثيقا بالتحديات العابرة للحدود والمترابطة بشكل متزايد، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن في المنطقة في سياق تدابير الطوارئ المتخذة لمكافحة الفيروس.

الخاتمة:

تكشف الدراسة أن دول منظمة شنغهاي للتعاون انطلقت من إستراتيجية واضحة تعتمد على ركيزة مهمة تتمثل في تبادل الخبرات المختلفة وتعزيز أواصر التعاون في جميع الأصعدة على جميع المجالات.

تأسيسا لما تقدم يمكننا في هذا الصدد إبراز أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، والمتمثلة في:

أولا: تمثل المنظمة تكتل إقليمي قوي الإمكانات وواسع القدرات، ويشغل مكانة سياسية دولية وإقليمية.

ثانيا: لدول منظمة شنغهاي للتعاون القدرة على التكيف مع الظروف الاستثنائية. من خلال تعظيم كفاءة جهود الاستجابة السريعة داخل المنظمة لحالات تفشي المرض الجديدة وإقامة تعاون بين منظمة شنغهاي للتعاون والمؤسسات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الرعاية الصحية العالمية.

ثالثا: التزام الدول الأعضاء في ظل منظمة "شنغهاي" للتعاون بالحرب المشتركة ضد وباء COVID-19. وهذا ما يتطلب جهودا فعالة وشاملة تنسيقا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع تكثيف تفاعلهم داخل منظمة الصحة العالمية لضمان سلامة صحة الجمهور على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى هذا الأساس نثبت أنه كلما زاد وضع الأزمة الحالية، كلما كانت الحكومات أكثر تقاربًا و تتمتع بمسؤولية، سواء من حيث الآراء الجيوسياسية لبعضها البعض والعالم، يمكنها تحقيق نتائج أفضل وأسرع للقضاء على الأزمة التي تسببت فيها عن طريق الفيروس التاجي، و لمنظمة " شنغهاي " للتعاون رغبة حقيقية لإدارة جائحة كورونا، فشدة الأزمة وتفاقم تأثيرها الخطير كان دافعا لدول المنظمة لمواجهتها وتقليص مخاطرها ومن ثم تعزيز العلاقات التعاونية بين أعضائها.

الهوامش:

[1] مشاور صيفي، "روسيا ومنطقة شنغهاي للتعاون أي شراكة إستراتيجية «، مجبة وخدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية م.08ع: 02 (2017)، ص.29.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد حسين كاظم العيساوي، " منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي" ، ص. 4.

http://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view/226/190

أحمد علو، "منظمة شنغهاي بين تحالف المصالح وصراع الحضارات" ، الجيش

تم تصفح الموقع يوم: 2020/06/09 على الساعة 21:25.

[4] https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[5] فهد مزيان خزار، الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية " ، مجلة آداب البصرة: 25 (2013) ، ص ص .220-221.

[6] http://arabic.news.cn/2019-06/11/c_138132025.htm

[7] Dipanjan Roy Chaudhury, « Shanghai Cooperation Organisation states favour action plan by leaders to fight Covid-19" , the economic times: politics and nation

تم تصفح الموقع يوم: 08 /2020/06 على الساعة 20:00

https://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/shanghai-cooperation-organisation-states-favour-action-plan-by-leaders-to-fight-covid-19/articleshow/75722100.cms?utm_source=contentofinterest&utm_medium=text&utm_campaign=cppst

[8] Zhanna Shayakhmetova, " SCO Member States Stand for Collective Efforts in Fight Against Pandemic" , The Aston Times

تم تصفح الموقع يوم: 2020/06/07 على الساعى 16:00

https://astanatimes.com/2020/05/sco-member-states-stand-for-collective-efforts-in-fight-against-pandemic/

[9] Devanshu Kaushik, " Shanghai Cooperation Organisation Foreign Ministers meet on COVID-19" , current affairs , تم تصفح الموقع يوم: 2020/06/08 على الساعة: 20:17.

https://currentaffairs.adda247.com/shanghai-cooperation-organisation-foreign-ministers-meet-on-covid-19/

[10] Remarks by SCO Secretary-General Vladimir Norov at the webinar: "Digital solutions for entrepreneurs in the era of COVID-19: Key lessons from Alibaba".

http://eng.sectsco.org/news/20200528/651686.html

[11] Remarks by SCO Secretary-General Vladimir Norov at the webinar: "Digital solutions for entrepreneurs in the era of COVID-19: Key lessons from Alibaba"
http://eng.sectsco.org/news/20200528/651686.html

اللاجئون في الدول المستضيفة: واقع اللاجئون السوريين في الأردن: التحديات والمواجهة

Refugees in Host Countries: The Reality of Syrian Refugees in Jordan: Challenges and Confrontation

أ. ربا عبادة راشد مسودة

باحثة في العلاقات الدولية

ماجستير دراسات دولية، جامعة بيرزيت.

الملخص التنفيذي

انتجت ثورات الربيع في العديد من الدول العربية وخاصة سوريا الى اطلاق موجات كبيرة من النزوح الجماعي والهجرات المختلفة، وبدت الهجرات في معظمها قسرية نتيجة ظروف الحرب الشرسة وانعدام الامن وفقدان مقومات الحياة والعيش السليم.

ويعد اللجوء السوري من أسوء الكوارث الانسانية في القرن الحالي، لما حمل معه من تداعيات كبيرة، وذلك على عدة مستويات، اذ على المستوى الامني ارتبط بأفراد سوريين ومجموعات سوريةلاجئة مع مجموعة من المتطرفين في سوريا، وتطرف مجموعات لاجئة وتنفيذها لعمليات ارهابية في الدول المضيفة، وعلى المستوى الاقتصادي اثرت الأزمة على مستوى التبادل ما بين البلدين، وعلى المستوى الاجتماعي والذي تمثل في استقطاب مذاهب عرقية داخل دول الجوار مما حذا باندماج مجموعات بشرية داخل المجتمعات المضيفة والتي أدت الى تغيرات في التركيبة السكانية وخللاً ديمغرافياً.

حملت الأزمة السورية تداعيات تخطت الحدود الجغرافية، وأبرزت دور القوى الدولية والتي أثرت على دور مجلس الامن والامم المتحدة وكشفت دورهم المحدود تجاه الأزمة السورية، رغم المساعدات الدولية التي تم تزويدها للأردن لمساعدة اللاجئين السوريين.

يعالج البحث **اشكالية رئيسية** تتمثل في أثر اللجوء السوري على الأردن كدولة مضيفة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية التي تشهدها المنطقة، وما هو واقع اللاجئين السوريين في الأردن؟

يعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل ظاهرة اللجوء السوري وأثره على الأردن كدولة مضيفة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأساسية والثانوية وتحليلها، والاعتماد على المنهج الاحصائي من خلال احصاء

عدد اللاجئين السوريين في الأردن منذ الازمة ومدى التأثير الذي حدث والتبعات التي يحملها، في ظل المساعدات التي تُقدم للاجئين دولياً واقليمياً.

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية، اللاجئ، الأزمة، سوريا، الأردن.

Abstract

The spring revolutions in many Arab countries, especially Syria, resulted in large waves of mass displacement and various migrations, and most of them were forced migrations as a result of the fierce conditions of war, insecurity and the loss of the basics of life and a healthy life.

The Syrian asylum is one of the worst humanitarian disasters in the current century, because it carried with it great repercussions, on several levels, as at the security level it has been associated with Syrian individuals and Syrian refugee groups with a group of extremists in Syria, and the extremism of refugee groups and their implementation of terrorist operations in the host countries, On the economic level, the crisis affected the level of exchange between the two countries, and on the social level, which was represented in the polarization of ethnic sects within the neighboring countries, which led to the integration of human groups within the host societies, which led to changes in the demographic composition and demographic imbalance.

The Syrian crisis carried repercussions that transcended geographical borders, and highlighted the role of international powers that affected the role of the Security Council and the United Nations and revealed their limited role towards the Syrian crisis, despite the international aid that was provided to Jordan to help Syrian refugees.

The research deals with a major problem represented by the impact of Syrian refugees on Jordan as a host country in light of the international and regional changes taking place in the region, and what is the reality of the Syrian refugees in Jordan?

The research relies on the use of the analytical approach by analyzing the phenomenon of Syrian refugees and its impact on Jordan as a host country by collecting data from its primary and secondary sources and analyzing it, and relying on the statistical approach by counting the number of Syrian refugees in Jordan since the crisis and the extent of the impact that has occurred and the consequences it has. The aid provided to refugees remained international and regional.

Key words: forced migration, refugee, crisis, Syria, Jordan.

1. المقدمة.

يعد اللجوء السوري من أسوأ الكوارث الانسانية في القرن الحالي، وتداعياته كثيرة ومتنوعة منها أمنية بارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سوريا، وتطرف عناصر لاجئة وتنفيذها لعمليات ارهابية داخل الدول المضيفة او انطلاقاً منها، واقتصادية تمثلت في التراجع الحاد للتبادل التجاري مع سوريا، وتوقفه مع كثير من الدول، والتضخم الناتج عن وجود اعداد كبيرة من السوريين في دول الجوار مقارنة بعدد السكان، واجتماعية تمثلت في استقطاب مذهبي وعرقي داخل دول الجوار واندماج كتل بشرية وافدة داخل المجتمعات المضيفة، بشبب التغيرات الاجتماعية في التركيبة السكانية. [1]

ويحتل الأردن موقعاً حيوياً كونه يشكل حلقة استراتيجية بين الشرق والغرب، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تطورت الاحداث السياسية والعسكرية، وكانت الاردن بقيادته لها الدور البارز في مواجهة الأزمات والصراعات المصيرية، وكانت السياسة الأردنية قائمة على النهج الواقعي العقلاني من أجل تحقيق الاهداف والتي تأتي بالدرجة الاولى مع المصلحة الوطنية العليا، وتطوير القدرات والامكانيات الاردنية بما يتلاءم مع المستويات الداخلية والخارجية، وجاءت الظروف الاخيرة المتمثلة بأزمة اللجوء السوري على الاردن كتحدٍ جديد حول تحقيق الاستقرار الوطني وما تبعه من تحديات وتغيرات على الأردن. [2]

واجهت الأردن نتيجة ذلك العديد من التهديدات بسبب اللجوء السوري الذي نجم عن الأزمة السورية، والذي أثر على مناحي الحياة العامة في الأردن سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الامنية او العسكرية، [3]وحملت الأزمة تداعيات تخطت الحدود الجغرافية، وأبرزت دور القوى الدولية والتي أثرت على دور مجلس الامن والامم المتحدة وأظهرت محدودية دورهم، وكشفت فشل النظام العربي مع الازمة التي تواجه بلد عربي آخر كسوريا. [4]

تقوم الدراسة على تحليل أثر وجود الاجئين السوريين في الأردن كدولة مضيفة من خلال تحديات الواقع على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والعسكرية، وسبل مواجهتها، من خلال المساعدات التي قدمت من الجهات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها ودورها في مواجهة حالة اللجوء السوري.

1.1 اشكالية البحث.

كان للظروف السياسية التي شهدته سوريا نتيجة الازمة التي تعاني منها دوراً في عملية الاستقرار في الشرق الاوسط، والتي حملت معها العديد من التداعيات ليس فقط داخلياً وانما خارجياً كالدول المضيفة ومنها الأردن، وبالتالي تحاول الورقة الاجابة على الاشكالية الرئيسية وهي: لأي مدى كان أثر اللجوء السوري على الاردن كدولة مضيفة في ظل المساعدات الدولية التي قُدمت للأردن لمواجهة أثره على الاردن؟

وينبثق عن الدراسة أسئلة فرعية اخرى:

- كيف أثرت الهجرة القسرية السورية على الاردن كدولة مضيفة؟
- ما هي تداعيات الازمة السورية على الأردن؟
- كيف كان الدور الدولي للمنظمات الدولية لمواجهة الأزمة السورية؟

1.2 فرضية البحث.

تفترض الدراسة ان وجود اللاجئين وزيادة عددهم في الأردن كدولة مضيفة أثر على الاخيرة وحمل معها تداعيات على المستوى الداخلي والخارجي، رغم الاهتمام الدولي بتقديم المساعدات الدولية وحل الازمة السورية.

1.3 أهمية البحث.

تأتي أهمية الورقة في دراسة وتحليل الاسباب والعوائق التي تواجهها الاردن كدولة مضيفة في ظل تنامي أزمة اللجوء السوري ووجودهم داخل الأردن، والتحديات التي تركتها الازمة وآثارها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، اذ تركت الازمة السورية بسبب اللاجئين السوريين آثاراً على استقرار وأمن الأردن كونها أكثر الدول التي استقبلت اللاجئين السوريين وأكثرها تأثراً، وكان هذا الدافع الاساسي للتوجه الدولي المتمثل في الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، من خلال تحديات الواقع المتمثل في حالة اللجوء، وتحديات المواجهة المتمثلة في الدعم الدولي والاقليمي من قبل المنظمات لحل الازمة.

1.4 أهداف البحث.

تهدف الورقة البحثة الى تحليل ودراسة أثر اللجوء السوري على الاردن على المستوى الداخلي، كنوع من انواع الهجرة القسرية التي عانى منها اللاجئين السوريين على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال الوقوف على أهم المشكلات الامنية الي لحقت الاردن نتيجة الهجرة القسرية للاجئين السوريين وكيف أثرت بشكل كبير على التركيبة الاجتماعية للأردن بزيادة المشاكل والجرائم، وعلى المستوى الخارجي من خلال فهم الاثر الذي تركته الازمة على العلاقات ما بين الاطراف المتضررة من الازمة السورية، وتداعياته، والموقف الدولي منها.

1.5 منهجية البحث.

تقوم الورقة البحثية على اتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل ظاهرة اللجوء السوري وأثرها على الأردن، والموقف الدولي منها المتمثل في المساعدات الدولية، من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الثانوية والأساسية، والاجابة على الاشكالية الرئيسية واثبات فرضية البحث، والمنهج الاحصائي من خلال احصاء عدد اللاجئين السوريين في الأردن وتبعات وجودهم وأثرهم على الاردن كدولة مضيفة في ظل الخدمات التي قُدمت من المنظمات الدولية لحل الازمة ومواجهة تحدياتها.

1.6 المراجعة النقدية.

نظراً لأهمية ما يحدث في سوريا نتيجة الأزمة التي تعانيها وما تركته من اثر على منطقة الشرق الاوسط وتحديداً الأردن، كان هناك العديد من الدراسات والادبيات التي تنولت في طياتها مدى أثر ازمة اللجوء السوري على الأردن، يؤكد الباحث **عبد الحميد الكيالي** في ورقة بحثية بعنوان "**تداعيات الازمة السورية على الأردن،**" بأن الازمة السورية حملت معها تداعيات عابرة للحدود، واثرت على المجال الاقتصادي، واسهمت في المزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في الاردن الذي اصلا يعاني من مشاكل كعجز الميزانية والبطالة والديون. ولم يقتصر فقط الاثر على المجال الاقتصادي وانما ايضاً على المجال الصحي والخدماتي والصحة والتعليم. [5] واتفق الباحثة نادية العموش في مقال بعنوان " أثر الأزمة السورية على الأردن ،" على ان أزمة اللجوء أثرت على مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، اذ فرض الوضع السياسي للجوء السوري تحديات على الموارد الاقتصادية وتعرضت البنى التحتية الى ضغوط في ظل العجز الذي يعانيه الاردن والذي أدت الى مساعي دائمة لمناشدة المجتمع الدولي للوقوف مع الاردن من اجل مواجهة أزمة اللاجئين عن طريق تأمين الخدمات كالمياه والصحة والطاقة. [6]

لم يقتصر أثر أزمة اللجوء السوري على الجوانب الحياتية وانما اثرت على السياسة الأمنية للأردن، اذ أكد الباحث **باسم حامد الدهامشة** في بحثه بعنوان **"أثر اللجوء السوري على السياسة الأردنية 2011-2017،"** بنفس الفكرة، اذ يؤكد ان تزايد أعداد اللاجئين السوريين في الأردن نتيجة استمرار الازمة شكل خطر كبير على الأمن الوطني الأردني، وزاد من المشاكل التي هي من تبعات الهجرة السورية. مما حذا بالحكومة الاردنية الى اتباع استراتيجيات بتكلفة 2.8 مليار ووزعت على 11 قطاعاً حيوياً من الفترة 2016-2018، وهذه الخطط جاءت في ظل حماية الامن الأردني من انعكاسات الازمة بسبب ارتفاع عمليات التهريب ووجود المنظمات الارهابية المتشددة، وارتفاع الخروقات الامنية. وأكد على ان استمرارية الأزمة السورية ستؤدي الى اختلال ميزان القوى الاقليمي لصالح طرف آخر كإسرائيل. [7]

2. الهجرة القسرية.

ركز علماء السكان والاقتصاد والاجتماع اهتمامهم على الأشكال المنتظمة للهجرة سواء تلك المتعلقة بالقوى العاملة او الهجرة الداخلية بين الريف والحضر، او الهجرة التي تنتج عن الحروب، وأكدت العديد من البحوث العلمية ان عدد النازحين قسراً منذ منتصف القرن الحالي تراوح ما بين 10-15 مليوناً، ثلاثة أرباعهم من اللاجئين، [8] لأهمية هذا الموضوع سيتم التطرق الى مفهوم الهجرة القسرية، والاسباب التي تؤدي اليها.

2.1 مفهوم الهجرة القسرية.

منذ الازمنة الأولى والبشرية في حالة من التحرك والتنقل، وقد يكون التنقل من أجل البحث عن العمل، او لأسباب اقتصادية، او الانضمام الى افراد عائلته والسعي للتحصيل الاكاديمي، بينما ينتقل الأخرون هرباً من الصراع او الاضطهاد او الارهاب او انتهاك حقوق الانسان، او بسبب التغيرات المناخية. [9]

ويمكن **تعريف الهجرة** بأنها "عملية انتقال للفرد من منطقة معينة او بيئة اجتماعية معينة تسمى المكان الاصلي او مكان المغادرة، الى منطقة او بيئة اجتماعية أخرى تسمى مكان الوصول او الفود، بشرط أن تشمل عملية الانتقال هذه اجتياز حدود ادارية بين المنطقتين والاقامة في مكان الوفود فترة معينة،" ومن هذا التعريف أمكن تصنيف الهجرة تبعاً للقسر والاختيار الى نوعين رئيسيين، الهجرة الاختيارية، والهجرة القسرية. [10]

ويطلق أيضاً **مصطلح النزوح او تحركات السكان القسرية** على العديد من الحالات، وبالتالي تم تعريف الهجرة القسرية وفق "دليل الهجرة في التخطيط الانمائي لعام 2010" بأنها الهجرة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والاجبار بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق، سواء بفعل البشر او بفعل الطبيعة، مثل اللجوء او النزوح داخلياً، والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية او البيئية او بسبب المجاعة او المشاريع التنموية. [11]

وعرفت الفقرة 17 من التقرير التحليلي لأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المهجرين قسرياً بانهم "الاشخاص الذين اجبروا على الفرار بأعداد كبيرة من مساكنهم على نحو مفاجئ وغير متوقع نتيجة نزاع مسلح او اضطرابات داخلية او انتهاكات مستمرة لحقوق الانسان او كوارث طبيعية او من صنع الانسان." [12]

وما سيتم الحديث عنه هنا هو **الهجرة القسرية** والتي عادة ما يكون العامل المؤثر فيها هو الدولة او المؤسسة الاجتماعية المماثلة للدولة، وليس بالضرورة ان يكون الضغط البيئي هو السبب في عملية الهجرة، والهجرة القسرية لا يستطيع الشخص التي تعرض اليها ان يقرر ما ان سيهاجر ام لا، فهو مرغم على الهجرة وليس له دوراً في اتخاذ قرار الهجرة. [13]

وبالتالي ان **اعتماد تعريفاً واسعاً** للتحركات السكانية القسرية يشمل كل من اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم نت المهاجرين قسراً، وذلك بالتالي لا يقلل من أهمية كل فئة، بل يسلط الضوء على ان السكان ومنهم الموجودين خارج بلد المنشأ، قد غادروا هروباً من أوضاع تهدد حياتهم وفق العديد من الأسباب، [14] والتي سيتم الحديث عنها في المبحث التالي.

2.2 أسباب الهجرة القسرية.

تعتبر الهجرة القسرية في الوطن العربي من أكثر الأحداث التي تركت اثراً وتاريخاً طويلاً، وهناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى النزوح القسري سواء أكانت في العقد الماضي او العقد الحالي، من هذه الأسباب المفاعيل الاستعمارية كالحالة التي عانى منها الفلسطينيون وطردوا من أراضيهم عام 1948، وما بعد الاستعمار كاللاجئين الصحراويين والاكراد، والحروب الاهلية كاللاجئين السوريين، اضافة الى وجود تجارب عديدة من النزوح الداخلي، وهذا ما شهدته المنطقة العربية من عمليات متقاطعة للنزوح القسري والتوطين القسري للسكان الذين رحلوا وأدت هذه الحركة والترحال العنصري الى تغيير محوري في حياتهم ومعيشتهم. [15]

تكمن **الأسباب وراء الهجرة القسرية** لأسباب **سياسية** من ناحية، اذ ان هناك الكثير من الهجرات والتحركات السكانية التي تتكون من طبقة اجتماعية واحدة، او طبقة عرقية واحدة، او طبقة دينية، وربما تكون الهجرات **نتيجة الحروب**،

كالحرب الاهلية، ومن ناحية أخرى تكون الهجرة القسرية بسبب **الدوافع الدينية**، ومثال عليها هجرة المسلمين الافغان الى باكستان، وهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي الى الدول الغربية، وأيضاً من اسباب الهجرة القسرية **الاحتلال وتشريد السكان**، اذ كثرت هجرة السكان بسبب عوامل الضغط الذي يتعرض له السكان بفعل الاحتلال وعواقبه، ومن الأسباب المهمة للهجرة القسرية **الاتفاقيات الدولية وتغيير الحدود السياسية** والتي جاءت بعد الحربيين العالميتين الاولى والثانية والتي ادت الى تغيرات جوهرية في الحدود السياسية وترتب عليها هجرات قسرية دولية. [16]

ولا شك ان الثورات الأخيرة التي شهدها العالم العربي والتي تعرف باسم ثورات الربيع العربي أطلقت موجات من النزوح الجماعي والهجرة المختلطة بين الدول العربية، خاصة ما شهدته سوريا كحالة خاصة، اذ اشارت العديد من تقارير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى ان هناك اعداداً هائلة من النازحين السوريين داخل بلدهم وخارجها، اذ ساهمت الازمة السورية التي عانت وتعاني منها سوريا الى اقامة مخيمات للسورين في البلد المضيفة وخاصة في الأردن، [17] لذلك سيتم تناول تباعاً توضيح مفصل للأزمة السورية وأثرها على الأردن من ناحية كونها دولة مضيفة للاجئين السوريين.

3. تداعيات الأزمة السورية على الاردن كدولة مستضيفة.

لم تكن الازمة السورية أزمة عابرة او مؤقتة، بل استمرت هذه الازمة وتركت آثاراً على المستوى البعيد، ولم يكن فقط على المستوى الداخلي السوري، وانما امتد الاثر ليشمل دول الجوار ضمن المستوى الاقليمي، وكان الأثر وفق دور موازين القوى الدولية في الازمة والتي لم تعتد ترتبط فقط ببقة جغرافية محددة، بل أصبحت عابرة للحدود، وهذا استلزم أن يكون هناك استراتيجية شاملة للتصدي لتبعات الأزمة السورية. [18]

كانت الأزمة السورية مركبة من مجموعة من الازمات، وهي نتاج نظام سياسي حاكم للبلاد طيلة فترة السنوات السابقة، وكانت نتيجته وجود نظام اجتماعي متنافر يعتمد على المحسوبية والطائفية، اضافة الى وجود تحالفات سياسية سعت سوريا اليها كالتحالف مع ايران وحزب الله والذي جعل منها محط انظار القوة التي ستنافس من أجل الاطاحة بهذه التحالفات خاصة الولايات المتحدة الامريكية والتي تعتبر بأن سوريا العدو الاول لإسرائيل. [19]

3.1 أسباب الأزمة السورية.

كشفت الازمة السورية والتي بدأت عام 2011 ووصلت الى حد النزاع المسلح، عن التعقيدات التي طالت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا أدى لأن تأخذ الازمة السورية ابعاداً متعددة وصلت الى حد التدخل الخارجي من قبل القوى الدولية، [20] وهناك العديد من الاسباب التي دفعت الى نشوب الأزمة السورية، أهمها **العامل السياسي**، والذي تمثل في عدم مشاركة الأطياف الشعبية المختلفة في قيادة البلاد، وعدم وجود انتخابات حقيقية، وتهميش المجتمع من خلال محاصرته، وربط المجتمع بالأجهزة الامنية المختلفة، وانحسار الحياة السياسية تحت قيادة حزب البعث، كل ذلك ادى الى انتشار الظلم وتفشيه، وانعدام المساواة وعدم

الحصول على حقوق المواطن السوري على حقوقه، مقارنه مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية. [21] وما زاد الغضب السوري هو استفراد الطائفة العلوية في الجانب السياسي ومنحهم امتيازات خاصة أدت الى اثارة غضب الشعب السوري وزادت من الكراهية بين العلويين والسنة، والجماعات الاخرى التي يتشكل منها المجتمع السوري. [22]

ساهم **العامل الاقتصادي** الى تأجيج الازمة السورية، بسبب الاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في سوريا، كالحالة المعيشية للمواطن السوري التي كان يعاني منذ نصف قرن من الزمن إبّان حكم حافظ الاسدوابنه، من خلال استفراد الطائفة العلوية لمقدرات الدولة السورية والهيمنة على مواردها، واستئثارهم بوكالات الاستيراد الحصرية للدولة السورية، وفرضوا أنفسهم على الشركات التي لم يستطيعوا الاستحواذ عليها عن طريق السطو الامني باستخدام التهديد، وهذا بدوره أدى الى تفاقم الوضع من ناحية اقتصادية. [23]

وأدت الازمة الى تعطيل النشاط الاقتصادي، اذ من الفترة الممتدة من 2011- 2016 وصلت الخسائر التراكمية في اجمالي الناتج المحلي حوالي 226 مليار دولار، وأدى الصراع الدائر في سوريا الى تقليص الترابط بين القطاعات الاقتصادية وتقليل الحوافز لمواصلة الانشطة الانتاجية، وتجاوزت الخسائر التراكمية في اجمالي الناتج المحلي بواقع 20 ضعفاً، وهذا بدوره أدى الى تقليص الاستثمارات بدرجة كبيرة. [24]

وكان **العامل الاجتماعي** أيضاً من أهم العوامل التي أثارت الأزمة السورية، ففي الاحصائيات التي صدرت عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام 2007 ان هناك 12% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الادنى، وان حوالي ثلث السوريين يعيشون تحت خط الفقر الاعلى، وفي عام 2012 وصل عدد الاشخاص تحت الفقر حوالي 3.1 مليون شخص، منهم 1.5 مليون في دائرة الفقر الشديد، والنسب هي في ازدياد مع استمرار الازمة السورية، [25] ومع استمرار الازمة السورية التي مازالت تؤثر على حياة السوريين، زاد من عدم امكانية حصولهم على التعليم والسكن والغذاء بشكل مستدام وهذا أدى الى تفاقم آثار الصراع ودفع ملايين الاشخاص الى السقوط في براثن الفقر والبطالة. [26]

وحينها شعر المواطن السوري انه في ظل هذا الفقر لا يملك أي من الكرامة او القيمة في حياته كونه معرض للاعتقال، ويعاني من الفقر، وتفشي الظلم وانعدام المساواة في الوقت الذي تستأثر فيه الطائفة العلوية لكل مناحي الحياة في سوريا، هذا أدى الى ولادة شعور النقمة لدي الشعب السوري ورغبته في أن يكون لهم مكانة مهمة، في الوقت الذي قام فيه حزب البعث السوري بمعاداة الدين واقتلاعه من المجتمع السوري، وهذا يعتبر ايضاً عاملاً مهماً في الثورة السورية لتصحيح الاوضاع الخاطئة الى الصواب. [27]

وبسبب استمرار الازمة السورية، أدى ذلك الى تأثيرها على العديد **من المجالات السياسية والامنية**، وأثرت على العلاقات الدولية مع دول الجوار وخاصة الأردن، في ضوء موقفها الذي اتخذته حيال الازمة السورية. [28] كانت الاردن من أكثر الدول التي استقبلت آلاف اللاجئين السوريين على الاراضي الأردنية، وتوزعوا في مخيمات بالقرب من الحدود الاردنية السورية، في الوقت الذي كانت المجتمعات الدولية والهيئات الدولية قد قدمت المساعدات والغوث وفق

متطلبات الحياة الآمنة من مأكل وملبس وتعليم، ولكن عندما فاق الحد مع تزايد آثار الأزمة السورية، أدى ذلك الى ان تصبح الاردن من اكثر الدول التي تضررت وفق العديد من القطاعات المختلفة. [29]

3.2 تبعات اللجوء السوري على المملكة الاردنية الهاشمية.

ساهم الموقع الجغرافي التي تتمتع به الأردن لأن تعيش في قلب الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، وكان الموقف الأردني تجاه الازمة يتسم بالاعتدال والاتزان في اتخاذ القرار، بسبب ما تركه الازمة السورية من تداعيات على العديد من المستويات في الاردن،[30] ورغم المساعي الأردنية لعدم التدخل بالأزمة السورية من أجل الحفاظ على العلاقات الودية بين البلدين كسياسة خارجية تنتهجها الاردن، لكن كانت الروابط بين الشعبين الاقتصادية والاجتماعية أقوى، وأدت الى توجيه الشعب الاردني لتقديم الدعم للشعب السوري، [31] رغم التحديات والتداعيات التي عانت منها الاردن بسبب الوجود القسري للاجئين السوريين.

3.2.1 التداعيات على المستوى الاقتصادي.

يتسم الاقتصاد الاردني بصغر حجمه، وشحيح من ناحية الموارد الطبيعية، رغم انه اقتصاد مرتبط بالمحيط الاقليمي والعالمي، وبسبب صغر حجمه، أدى ذلك الى ان يؤثر على الوضع الاقتصادي السائد في الأردن، اذ تعاني العملية الانتاجية الأردنية من استغلال شحيح للموارد، وهذا أدى الى ان تركز أكبر المشاريع فقط على كل من الفوسفات والأسمدة، وبسب صغر حجمه أدى الى بلورة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية مع عدد سكان الاردن الذي يعتبر صغير نسبياً اذا ما قورن بالاقتصاد العالمي او الاقليمي للدول الأخرى. [32]

واجهت الاردن العديد من التحديات منذ تدفق اللاجئين السوريين، وجاء ذلك في ظل التزام الحكومة الأردنية تجاه القضايا الانسانية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة والمتعلقة بقضايا اللاجئين، والتي تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الاردني، اذ يعاني الاقتصاد الاردني من ظروف صعبة من ما قبل حدوث الازمة السورية، والتي لم تخرج هذه الظروف من تبعات الازمة العالمية، ومعطيات الحراك الشعبي، كل ذلك ترك أثراً حاداً على الاقتصاد الاردني والتي قدرت بما يزيد عن 3 مليار دينار أردني، وجاءت الازمة السورية والتي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد الاردني. [33]

وحتى يستمر اقتصاد الدولة لا بد من ان تتوافر لديه التكنلوجيا والمياه والطاقة، وبطبيعة الحال يعتبر الأردن من أفقر 10 دول في العالم في المياه، اذ يعيش الأردن في ضائقة مالية وعجز للميزانية تقدر بحوالي 20 مليار دولار سنوياً ويستورد حوالي 90% من الطاقة من الخارج. وتأزمت المشكلة مع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن اذ أن أكثر من 50% من اللاجئين هم من المدن والقرى الأردنية غير مسجلين كلاجئين مما ادى الى تعاظم الاثر على الاقتصاد الأردني، وأكد الخبير في الاقتصاد الاردني خالد الوزني بأن هناك انخفاض في نسبة الواردات بنسبة تقدر 25%، والصادرات بنسبة

2%، اما نسبة المغادرين والقادمين من والى الاردن فهي من 45% الى 47%، مع انخفاض الى حد انعدام التجارة الاردنية السورية والتي تشكل نسبة ما تقارب 4% من التجارة الخارجية الاردنية. [34]

جاء اللجوء السوري وزاد من الضغط على الموارد وشكل ايضاً ضغطاً اضافياً على البنية التحتية ورفع من نسبة البطالة، وحمّل الأردنيين تدفق اللاجئين السوريين والذي زاد من معدلات البطالة، وافادت منظمة العمل الدولية ان معدلات البطالة في صفوف الأردنيين في ارتفاع. [35]

ان الوضع الاقتصادي الأردني والذي يعاني أصلا من العجز والديون والبطالة واجه ضغطاً كبيراً، اذ أصبح الطلب على استهلاك الطاقة كبير جداً بسب بتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة وهذا حمّل الميزانية الأردنية تكاليف باهظة خلقت أزمة اقتصادية للأردن وزادت من مديونتها، وأدت الازمة السورية الى تراجع النقل البري وتراجع حجم تدفق البضائع بين البلدين، وزادت الازمة تفاقماً في مجال الخدمات خاصة الصحية والعلاجية. [36]

زاد اللجوء السوي في الأردن من نسبة العمالة والتي زاحمت العمالة الاردنية بسبب تقاضيهم مستويات من الأجر المتدني، وأوضحت وزارة العمل الأردنية ان اللجوء السوري كان له أثراً سلبياً على العمالة الأردنية بمعدل 40% يعملون منهم في قطاع الانشاءات و 23% يعملون في قطاع التجارة، بينما 6% من الأردنيين يعملون في قطاع الانشاءات و 18% يعملون في قطاع التجارة، اضافة لأن هناك ما يقارب 150 الف فرصة عمل تم فقدانها بسبب احلال العامل السوري مكان العامل الأردني وذلك حتى عام 2016. [37]

وكشفت دراسة مشتركة اجرتها منظمة العمل الدولية مع مؤسسة فافو عن أثر تدفق اللاجئين السورين على سوف العمل الاردني، ان هناك عمال من السوريين لديهم الاستعداد لقبول اجر متدني والعمل لظروف جداً قاسية، ناهيك عن المنافسة التي يشكلها وجود اللاجئين السوريين في الاردن على قطاعات العمل وهذا ادى الى زيادة عدد العمال مقابل قلة الفرص. [38]

اعتمدت الأردن في ظل تنامي أزمة لجوء السوريين على القروض الخارجية من أجل تغطية نفقات الدولة، ووصلت اجمالي القروض حتى عام 2015نحو 6.168 مليار دينار أردني للحكومة الأردنية، وما يقارب 1.929 مليار دينار، وهذا يعني أن أزمة اللاجئين السوريين زادت من العبء للحكومة الأردنية بنحو 700 مليون، وتم وضع خطة للاستجابة الأردنية منذ 2017-2019 من أجل التخفيف من الآثار التي تركتها الأزمة السورية. [39]

وممازاد من الأعباء على الأردن توافد وزيادة عدد اللاجئين السورين وهذا دفع بالحكومة الاردنية الى بذل الجهد من أجل تخفيف حدة اللجوء، اذ خصصت الحكومة الاردنية ادارات حكومية من أجل تنظيم واقع اللاجئين وأصدرت حوالي عشرة آلاف من البطاقات الممغنطة للسورين داخل وخارج المخيمات وذلك بالتعاون مع الامم المتحدة. [40]

ومن أبرز المشاكل التي تركتها الازمة السورية على الأردن التأثير على مستوى التبادل التجاري الدولي، حيث انخفض مستوى التبادل التجاري بين المملكة والعديد من دول الاتحاد الاوروبي وتحديداً تركيا.وكان للازمة دوراً في الحاق الضرر ما بين المملكة والدول الاوروبية، ووصل العجز في الموازنة العامة الى مليار ونصف دينار أردني بسبب الازمة. [41]

دعت الحكومة الاردنية الى تنفيذ نموذج جديد لتعزيز التنمية الاقتصادية والفرص في الأردن منذ عام 2016 لصالح كل من الاردنيين والاجئين على حد سواء، ضمن سياسة التحول التي اعلنت عنها الحكومة الاردنية من اجل تعزيز ودعم اقتصاد الاردن بسبب تدهور اوضاعه عما كان عليه مع تدفق العدد الكبير من الاجئين. [42]

وكان لتدفق اللاجئين السوريين على الاردن ان ساهم في تدفق كبير نسبي الى حد ما من المساعدات والتي استهدفت معالجة الآثار السلبية التي تواجه الاقتصاد الأردني. اذ حصلت الاردن على مجموعة من المساعدات عن طريق الأمم المتحدة المخصصة للتعامل مع اللاجئين. [43]رغم ذلك ان المساعدات الدولية التي يحصل عليها اللاجئين من قبل المنظمات الدولية لكنهم يحملون الدولة المضيفة عبء وجودهم بسبب التكاليف المرتفعة في ظل تزايد عدد اللاجئين، وايضاً ما تعانيه الدولة المضيفة كالأردن من مشاكل سابقة من فقر وتدهور في الاوضاع الاقتصادية. [44]

3.2.2 التداعيات على المستوى الاجتماعي.

شهد الاردن تداعيات اجتماعية في ظل الواقع الاجتماعي المتفاوت، وذلك عن طريق رصد درجة الفقر في الاردن والتي هي كسبب لارتفاع المعيشة مقارنة مع الوضع الاجتماعي ما بعد الازمة السورية والتي زادت من الوضع سوءاً.زادت حالة الاستياء العام الذي يعشيها الاردن بسبب الإحباط المتزايد وهذا أدى الى زيادة الترقب للأحداث السياسية العربية المحيطة والخوف من فكرة الوطني البديل، في ظل التلزم لإيجاد حل لإنفراج الازمة السورية.وزادت المخاطر الاجتماعية بتزايد نسبة التسول وعمالة الاطفال وزيادة نسبة العنوسة في الأردن بسبب اقبال الأردنيين على الزواج من السوريات بحكم قلة المهور وسهولة انهاء الترابط دون أي قيد مالي. [45]

مع تزايد التداعيات على المستوى الاجتماعي، اكد وزير الصحة الأردني عبد اللطيف وريكات ان هناك ارتفاع بأعداد اللاجئين السوريين في الأردن، وهذا يشكل عبئاً كبيراً يفوق قدرة القطاع الصحي على تحمل تقديم الخدمات اللازمة. وهذا بدوره يؤدي الى استنزاف مخزون الادوية العلاجية في المملكة، مع استمرارية تسجل امراض مزمنة وسارية بين عدد كبير من اللاجئين، وهذا يشكل ضغطاً كبيراً على مستشفيات الوزارة والمركز الصحية الأردنية. [46]

تعاونت الحكومة الاردنية منذ بداية الازمة مع وكالات الامم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية تحديداً في هذا المجال خاصة في تجمعات اللاجئين، من اجل تقديم العون والدعم في الرعاية الصحية، ومحاولة التخفيف الضغط على قطاع الصحي الحكومي بسبب امكانياته الضعيفة، والتي تشهد ازدحام في المستشفيات والمراكز الصحية والأمراض المعدية التي تنتشر بين المواطنين. [47]

عانى قطاع الطاقة الاردني ضغوطات متزايدة وأصبح من الضروري مواكبة الاحتياجات المتزايدة وذلك بسبب القدرة الانتاجية لتوفير الطاقة الكهربائية وذلك بسبب تناقصها، وهذا دفع شركات الكهرباء ان تستخدم مولد التوبين الغازي من أجل رفع الطاقة الانتاجية، وكانت تكلفته حوالي 105 مليون دولار. وقام بعض اللاجئين السوريين داخل المخيم باستخدام توصيلات للكهرباء داخل المخيم من اجل تزويد خيامهم بالإنارة، مما ادى الى كوارث تسبب بحروق واصابات وهذازاد من مشكلات اللاجئين. [48]

أثارت قضية التلوث ضمن المجال البيئي مخاوف الأردن خاصة تلوث حوض الزعتري والذي يقام عليه مخيم الزعتري كأكبر تجمع للاجئين السوريين والذي يحتوي على عددٍ كبير منهم، وهذا الحوض تعتمد عليه الاردن في مجال الشرب بنسبة تصل الى 30%، وان استمرارية تدفق اللاجئين الى المخيم أثر سلباً بسبب عدم وجود علاج جوهري للمشكلة. [49]

ومازال العبء الناتج عن الازمة السورية يتزايد على الاردن وشمل ذلك قطاع التعليم، اذ تصرف خزينة الدولة نفقات عالية على التعليم بسبب تزايد أعداد الطلاب السوريين في المدارس الحكومية والذي بلغ عددهم حتى عام 2016 الى قرابة 130 ألف طالب سوري وأثر ذلك من وجهة النظر الحكومة الاردنية على مستوى وجودة التعليم بسبب تزايد عدد الطلبة مقابل نقص الكوادر التعليمية، واتباع نظام الفترتين (صباحي ومسائي) في اكثر من مئة مدرسة حكومية وهذا شكل ضغطاً على البنية التحتية للقطاع التعليمي. [50]

كان هناك محاولات لحل الضغط على قطاع التعليم في الأردن من خلال ابرام اتفاقية مع منظمة اليونيسيف، والتي بموجبها تتكفل هذه المنظمة بتكاليف الدراسة من اجور المعلمين والكتب المدرسية والخدمات التعليمية والتمويل وصيانة الغرف، اضافة الى ما قامت به الحكومة الأردنية بالسماح والتعاون مع المنظمة وحكومات اخرى كدولة البحرين من اجل انشاء تجمعات تعليمية داخل مخيمات ايواء اللاجئين. [51]

من التداعيات الاجتماعية للازمة ارتفاع الطلب على المساكن من قبل اللاجئين السوريين في الاردن، مع ان الاحصائيات تشير ان 80% من اللاجئين يعيشون في مخيمات معتمدة، وهذا يزيد من حجم الطلب على المنازل، وهذا أدى الى تزاحم الطلب عليها. [52]

في سياق ما سبق ان اللجوء السوري حمل الأردن عبئاً يفوق الامكانيات الفعلية للدولة والمجتمع، رغم ان الاردن حصلت على المنح والقروض تحت بند المساعدات الانسانية، وبالتالي ان اللجوء السوري أظهر حجم العبء الذي يحمل ابعاد مختلفة، اذ انخفضت حصة المواطن الاردني من الخدمات وتضاءلت فرصته بالعمل، تزايد الاضطراب الامني وهذا زاد من الضيق والغضب الذي عبر عنه المواطن الاردني. [53]ان تدفق اللاجئين يؤثر سلباً على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة ويحمل معه تداعيات كتوتر اجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المضيف، بسبب العديد من الحواجز الاجتماعية، كالعنصرية والكراهية. [54]

3.2.3 التداعيات على المستوى الامني.

تحتل مكافحة الارهاب مكاناً وجودياً في السياسة الاردنية والسياسة الامنية خاصة، وزادت اهمية مكافحة الإرهاب في ظل أحداث ما تعرف بالربيع العربي عام 2011 والذي حولت هذه الاحداث الدول العربية الى فوضى علرمة، وتحولت الدول العربية من دول ضعيفة الى دول فاشلة، وانعكست هذه المتغيرات في البيئة الاقليمية والدولية على العقل الامني الأردني خاصة الجماعات الارهابية المتطرفة مثل "داعش" والتي لا تبعد عن الحدود الأردنية سوى بضع كيلو مترات، مما دفع الحومة الأردنية تبني نهج استباقي في التعامل مع قضايا الارهاب. [55]

لم يكن مرور الازمة السورية على دول الجوار أمراً هيّناً، بل كان لها تأثيرات كبيرة على كل مناحي الحياة وخاصة الامنية، ففي ظل تنامي عدد اللاجئين السورين الذي يبلغ حوالي 20% من المجموع العالمي للاجئين والذي يقدر ب 42 مليون نسمة، واعتبر اللجوء السوري من أسوأ من الكوارث الانسانية في القرن الحالي. ويعتبر العبء الامني هو الابرز والاخطر بين جميع التداعيات التي ظهرت من الازمة السورية، خاصة ان الازمة تجاوزت حد الازمات السياسية الداخلية وتحولت الى أزمة اقليمية دولية. [56]

كان من أبرز التداعيات للأوضاع في سوريا على الأردن هو التوتر الامني على الحدود الذي لم تقم الأردن بإغلاقها طوال الحرب، وذلك لأسباب إنسانية والتي تتعلق بفتح المجال امام اللاجئين السوريين والعسكريين المنشقين عن النظام وذلك لإيجاد الملاذ الآمن في الأردن والاستعدادات التي تتبعها لمواجهة أي من الخروقات السورية على الحدود الاردنية. [57]

ومن عام 2011 وحتى اواخر عام 2014 وضحت التقارير أن هناك حوادث شغب شهدتها مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، ومنها مخم الزعتري، والابلاغ عن حوادث أمنية فردية في كل من اربد والمفرق والزرقاء وعمان، وحول الاحداث التي تم الابلاغ عنها خارج مخيمات اللاجئين والتي هي اكثر خطورة من الحوادث التي تقع داخل المخيمات بسبب عدم القدرة على احكام السيطرة عليها او مراقبتها، وان انضمام الاردنيين الى الجماعات الارهابية المتطرفة يمثل تهديداً لاستقرار الأردن اكثر من الخطر الذي يشكله انضمام السوريين للجماعات المتطرفة. وهذا دفع الحكومة الاردنية الى اعادة توجيه اللاجئين الى مخيم الازرق المعزول كسياسة تتبعها من أجل ابعادهم ولحد من تلك الانشطة. [58]

استمر الخطر الذي يهدد المشهد الامني على الاردن في ظل المخاوف الاردنية والتهديد الامني من الجماعيات الاسلامية والارهابية المنشقة من الساحة السورية، و من أشهر العمليات الارهابية في الأردن عملية الكرك الاخيرة التي استهدفت المنظمات الدينية الجهادية "داعش" أمن الاردن السياسي والاجتماعي عن طريق سلسلة من العمليات الارهابية. اكتشفت المخابرات الأردنية خلية ارهابية في آذار 2016 وعملت على تفكيكها. وبعد 3 أشهر في 6 من حزيران كان هناك هجوم مسلح على مركز المخابرات الاردنية بالقرب من مخيم البقعة وقتل فيها 5 من عناصر الامن، عن طريق شخص تسلل الى مركز الامن بسهولة. [59]

مازالت الازمة السورية تحمل في طياتها تداعيات أمنية على الأردن، ومنا انتشار الجماعات المتطرفة والارهاب، فأعلنت الأردن حدودها الشمالية والشمالية الشرقية منطقة عسكرية مغلقة بسبب التفجير الارهابي الذي استهدف مخيم الركبان للاجئين السوريين في 21 من حزيران عام 2016 ونتج عنه استشهاد عدد من القوات المسلحة والاجهزة الامنية،

وبالتالي أثر على دور الاردن في استقبال لاجئين جدد منذ التاريخ المذكور، وتوسع أثر التداعيات الامنية وزاد من التحديات اتي تواجها الاردن بسبب تواجد السوريين على اراضيها وانتشارهم في جميع ارجاء الأردن، وعدم اقتصاره على المخيمات وهذا أدى الى صعوبة متابعتهم أمنياً، وركزت الاجهزة الامنية الأردنية على بذل جهود مضاعفة حتى يحافظ على استقراره وأمنه. [60]

ان استمرار الازمة السورية وما تحمله من زيادة اعداد اللاجئين السوريين، وتنامي المخيمات بشكل كبير، يؤثر على أمن الأردن واستقرارها، وهذا يفرض وجود قوة امنية للسيطرة عليها، وتحاول الحكومة الاردنية عبر أجهزتها بذل أقصى جهد على المستوى الانساني والمستوي العسكري، وان شهدت الاوضاع حالياً نوع من الهدوء ولكن الأمد البعيد قد يشهد نوعاً من تضييق الخناق وعبء مستقبلي كبير والذي قد يحمل معه حالة من التمرد والعصيان داخل المخيمات، اضافة الى ان الجموع الكبيرة الموجودة في الأردن تحمل أفكاراً وتوجهات سياسية مختلفة، تحمل مخاطراً في ظل تنامي الفكر المتطرف، وينعكس على الامن الاردني. [61]

وهناك مؤشرات للاستقرار السياسي صدرت من المجموعات والهيئات والمؤسسات الدولية من أجل الوصول الى نتيجة تضمن مؤشر الاستقرار السياسي لدى البنك الدولي، فمنذ عام 2008 وحتى عام 2013 تبين ان هناك تراجع في الاستقرار السياسي، ففي عام 2008 كان 0.40، وفي عام 2009 سجل أيضاً 0.40، اما عام 2010 سحل ارتفاع بلغ .05، أما عام 2011 كان هناك تراجعاً واضحاً بواقع 0.05 ليبلغ 0.40 واستمرت نسب التراجع حتى عام 2012 وعام 2013 لتصل الى 0.35. يدل ذلك على أن الأزمة أثرت بشكل أو بآخر على استقرار الاردن وفق الاحصائيات المذكورة. [62]

تركت حالة اللجوء السوري على الاردن حالة من المشاعر السلبية التي يعاني منها الأردنيين وانعكست على المعاملة الأردنية تجاه اللاجئين، وعكست التذمر والتخوف من اللجوء السوي خاصة على المجال الأمني. [63] ومازال تدفق اللاجئين السوريين يشكل توتر بين الدول المستقبلة والمرسلة وتحديداً الأردن، وما تشهده الدول المضيفة من نزاع حيث يميل اللاجئين الى ترتيب مجموعات تقاتل ضد دولهم الاصلية او ضد الدول المضيفة، ويكون هناك نزاعات داخل المجتمعات المضيفة لهم، ومن اكثر الاسباب التي تدفع الى ذلك هو العلاقة التنافسية بين اللاجئ والمجتمع المضيف في ظل ما يحصل عليه اللاجئ السوري من خدمات أفضل ومجانية مقارنة بالمواطن الاردني. [64]

ان الازمة السورية حملت معها تداعيات على المستوى الامني الاردني، اذ زادت عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات الممنوعة عبر الحدود الاردنية، انبثقت تنظيمات ارهابية متشددة تسللت الى الأردن بصفة لاجئين ونشرت افكار متطرفة. زادت نسبة الفقر والبطالة وارتفعت الأسعار، والذي سبب حالة من خلق حالة الفوضى والتي أثرت سلبياً على عناصر الأمن الوطني. وشملت تداعيات الازمة البيئة الاقليمية للأردن والتي فتحت المجال للتدخلات الدولية مما أثر على أمن واستقرار المنطق، وأظهرت هذه الازمة الجانب الانساني واحترافية القوات المسلحة والأجهزة الامنية الأردنية في تعاملها مع الأزمة. [65]

4. الموقف الدولي من الهجرة القسرية للاجئين السوريين في الأردن.

تعد اكبر التجمعات للاجئين السوريين في الاردن، ويعاني الاردن كبلد صغير من تداعيات الازمة السورية، ويتقبل كل يوم ما يزيد عن 2000 أسرة سورية كل يوم، رغم ان الاردن تحصل على دعم مالي من باب الاغاثة الانسانية للاجئين السورين، اذ مازالت تتحمل عبء استقبال اللاجئين. [66] ونتيجة ذلك تنبه العالم والأمم المتحدة الى حقيقة ان التهجير القسري قد أصبح قضية عالمية ذات اولوية تستدعي الاهتمام العاجل، وقضية وجدت المكانة التي تستحقها على جدول الاعمال للاجتماعات السبعة G7 ومجموعة العشرين G20 ومؤتمرات الامم المتحدة في عام 2016، وشملت هذه القمم المهمة ورفيعة المستوى مؤتمر لندن من اجل دعم سوريا والمنطقة والعمل على وضع خطط بديلة من أجل السماح بدخول اللاجئين السوريين. [67]

وتعتبر أزمة اللجوء السوري من أكبر الازمات الانسانية وأكثرها تأثيراً، وأعمق من ناحية إغاثة اللاجئين ومواجهتها من قبل دولة وحيدة او منظمة منفردة، وانما لا بد من تضافر المجتمع الدولي بأكمله حتى يتمكن من حلها، وأظهرت التجارب بأن حالات اللجوء القسرية الطويلة على الأردن قد استنفدت موارده وأدت الى تداعيات خطيرة بشكل عام، وهذا ما بدفع المجتمع الدولي الى تقديم المساعدات وامكانية مواجهة هذه الازمة. [68]

وكان لاستمرار أزمة اللاجئين السوريين ان استدعت طبيعتها الى اتباع خطة دولية مغايرة من أجل مواجهتها، تتضمن تدخلات انسانية وانمائية من شأنها ان تؤمن فرص الحصول على سبل العيش والعمل اللائق، وذلك ضمن اطار خطة مواجهة اتبعتها الأمم المتحدة تجاه أزمة اللاجئين، ووضعت منظمة العمل الدولية "المكتب الاقليمي للدول العربية،" استراتيجية ركزت على التنمية الشاملة في الأردن من أجل دعم اللاجئين وسكان التجمعات المحلية المضيفة، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، اضافة الى اعمال حقوقهم في الحصول على العمل اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية. [69]

منذ بداية اللجوء أخذت **الوكالات العامة للأمم المتحدة** عاتق القيام بالمشاريع والخدمات التي من شأنها ان تخفف من حدة الاوضاع الصعبة. وتعتبر المفوضية السامية للاجئين المسؤولة عن اللاجئين بعد حكومة الاردن والتي تتولى اقامة تمويل للعديد من المشاريع وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتولى تنفيذ العديد من المشاريع بشكل غير مباشر في المخيمات والتجمعات التي تستضيف اللاجئين السوريين. [70]

واتجهت المنظمات الدولية الى مساعدة اللاجئين السورين، ومنها **المنظمة الدولية للهجرة** IOM والتي قدمت العديد من المساعدات الى أفراد أسر اللاجئين السوريين المستفيدين من الحماية خلال السفر الى العديد من الدول، وتقديم برنامج مساعدة الأسر السورية، [71] وتم الاعلان عن حالة الطوارئ من المستوى الثالث بعنوان "تفعيل نظام الطوارئ الانسانية على نطاق المنظومة،" وهذا جعل من قضية اللجوء السوري على سلم أولويات النظام الانساني الدولي، وتم تعيين منسق اقليمي للشؤون الانسانية لقيادة عملية الاستجابة الشاملة وبذل جهود أكثر تنسيقاً من جانب الامم المتحدة. [72]

وبدأ **العمل على المستوى الدبلوماسي** ما بين كل من سوريا ودمشق بتعاون روسي من أجل تأمين مراكز او نقاط لتسهيل عبور اللاجئين السوريين من الاردن الى سوريا، كسياسة من ضمن السياسات الدولية التي تم اتباعها من أجل حل أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، ووضح ذلك أيمن علوش القائم بأعمال السفارة السورية في الأردن بقوله "تم الاتفاق على ذلك، وبأي وقت بأي وقت يمكن أن يكون على أرض الواقع، الآن يمكن المرور من خلال المنطقة الحدودية، المعبر بحاجة إلى تنظيم أكثر لأن هناك توافد من البحارة (بعض التجار) يوميا، كل العناوين المتعلقة بتسهيل العبور، فيها تجاوب إيجابي من الجانب الاردني وكله يجري الحديث عنه بما في ذلك زيادة عدد ساعات العمل." [73]

ولكن على أرض الواقع، فشلت الامم المتحدة في ايجاد حل لحالة الصراع التي تشهدها سوريا، وفشلت أيضاً في ادارة الزاع منذ بداية الازمة وحتى اليوم. وكان لزاماً على هيئة الامم المتحدة معالجة الاوضاع في سوريا، خاصة ان التوصيف الحقيقي لما يحدث يهدد الامن والسلم الدوليين، مع استمرار العمليات العسكرية والجوية. [74]

في سياق ما سبق ان اللجوء السوري حمل الأردن عبئاً يفوق الامكانيات الفعلية للدولة والمجتمع، رغم ان الاردن حصلت على المنح والقروض تحت بند المساعدات الانسانية، وبالتالي ان اللجوء السوري أظهر حجم العبء الذي يحمل ابعاد مختلفة. [75]

5. الخاتمة.

منذ اندلاع الأحداث في سوريا عام 2011 والتي تعتبر امتداداً لما عُرف حينها بالربيع العربي، والتي كانت بدايتها في مدينة درعا بالقرب من الحدود السورية الاردنية، أدت هذه الازمة الى تداعيات كثيرة على البيئة وحملت معها متغيرات على المستوى الاقليمي والدولي.

حملت الازمة السورية تأثيراً سلبياً على العلاقات الأردنية السورية، بسبب ما نتج لجوء للسوريين في العديد من الدول العربية وخاصة الاردن، بسبب تدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين، وأثروا على الاردن بشكل كبير، وشكلوا تحدياً كبيراً على العديد من المستويات الامنية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة مع استمرارية الازمة.

لم يكن التعامل مع الازمة السورية ضمن سياسة معينة ومخطط لها، لأن الازمة امتدت آثارها حتى اليوم، ولا حلول تلوح بالأفق، سواء حلول تقدمها الدول صاحبة العلاقة "كل من سوريا والاردن،" او الدول التي دخلت في حالة الزاع ، او حتى المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة مثلا.

وتعتبر الازمة السورية في الماضي والحاضر من اكثر التداعيات التي اثرت على المستوى المتوسط والبعيد على سياسة الاردن بسب ما تحمله من تعقيدات داخلية وخارجية في ظل تعقيد الوضع، والتي جعل من المنطقة تشهد على مدى هذه السنوات وحتى اليوم توتراً دون أي حل يطرح مما يعني استمرار حالة عدم الاستقرار لفترة طويلة وهذا سينعكس سلباً على الاردن.

كان سبب الموقف الاردني من الأزمات الدولية وتحديداً ازمة اللاجئين السوريين وعدم توفر سياسة دولية كافية لحل الازمة السورية، جعل الاردن يحمل عبء يفوق قدرته، مما ترك أثره على المستوى الامني والذي سيزيد الوضع سوءاً في حالة لم يتم ضبط الوضع وعدم اتخاذ اجراءات حول حركة اللاجئين وتدفقهم على الحدود وداخل الاردن.

لا يقف الضرر على المستوى الامني وانما يحمل معه ضرراً على الاقتصاد الاردني والذي يرهقه رغم ما قد توفره المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من مساعدات، الا لا تستوعب العدد الكبير والهائل ولم تكن بالمستوى المطلوب.

نادى الأردن على الدوام بضرورة حل الازمة السورية، لأنه كان على ادراك بان استمرارية الحرب الاهلية في ظل اصرار النظام السوري على عدم الحل، ولكن ان تقاطع المصالح للدول الفاعلة سواء على المستوى الدولي او على المستوى الاقليمي حل دون ذلك، وهذا يعني ان الصراع الذي تشهده سوريا في استمرار في ظل عدم تواجد حل جذري، وهذا يعني تباعاً ان اثر اللاجئين سيستمر على الأردن سلبياً على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] فادي شامية، "أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين،" مجلة رؤية تركية، العدد 2 (صيف 2015)، 83.

[2] نادية فالح العموش، "أثر الازمة السورية على الاردن،" مجلة دراسات، مجلد 43، ملحق (2016)، 2857.

[3] جمال الشلبي، "أثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية على الامن القومي الأردن،" مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 (حزيران 2017)، 201.

[4] عبد الحميد الكيالي، "تداعيات الازمة السورية على الاردن،" مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65 (خريف 2013)، 75.

[5] عبد الحميد الكيالي، "*تداعيات الازمة السورية على الاردن*،" مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65 (خريف 2013)، 80-75.

[6] نادية فالح العموش، "*أثر الازمة السورية على الاردن*،" مجلة دراسات، مجلد 43، ملحق (2016)، 2872-2857.

[7] باسم حامد الدهامشة، أثر اللجوء السوري على السياسة الأردنية 2011-2017، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2017.

[8] موسى عبوده سمحه، الهجرة القسرية "التعريف، التصنيف، الدوافع، التيارات، الآثار،" ورقة بحثية منشورة من قبل الجامعة الاردنية، عمان، الاردن 1989، 1.

[9] "Migration," United Nations.
https://www.un.org/en/sections/issues-depth/migration/index.html

[10] موسى عبوده سمحه، الهجرة القسرية "التعريف، التصنيف، الدوافع، التيارات، الآثار،" 2-3.

[11] "تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة،" الأمم المتحدة، 2015، 118.

[12] مالك منسي الحسيني، "الحماية الدولية للمهجرين قسراً داخل دولهم: دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني،" مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد 15 (2011)، 8.

[13] موسى عبوده سمحه، الهجرة القسرية "التعريف، التصنيف، الدوافع، التيارات، الآثار،" 2-3.

[14] تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة،" الأمم المتحدة، 2015، 115.

[15] ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة وجديدة،" مجلة المستقبل العربي، العدد 427 (سبتمبر 2014)، 71.

[16] موسى عبوده سمحه، الهجرة القسرية "التعريف، التصنيف، الدوافع، التيارات، الآثار،" 10-11.

[17] ساري حنفي، الهجرة القسرية في الوطن العربي: اشكاليات قديمة وجديدة، 81.

[18] هيئة التحرير، "الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية،" *مجلة دراسات*، العدد 1 (2016)، 185.

[19] معتز عبد القادر محمد الجبوري، "التفاعلات الدولية ازاء الأزمة السورية،" *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 5 (مارس 2016)، 46.

[20] باسم حامد الدهامشة، أثر اللجوء السوري على السياسة الأردنية، 35.

[21] محمد سالم غديفان الغوبرين، أثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية: الازمة السورية دراسة حالة 2011-2015، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2015، 41.

[22] Sajid karim, "Syrian Crisis: Geopolitics and Implications," *Biiss Journal,* Vol 37, No 2, Apr 2016, 110.

[23] محمود عبد الرحيم نصار الزعبي، *الموقف الاسرائيلي من الازمة السورية 2011-2015*، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، 2016، 32.

[24] "The World Bank in Syria: Arab Republic."
https://www.worldbank.org/en/country/syria/overview

[25] ربيع نصر وآخرون، *الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة (كانون الثاني 2013)، 52.

[26] "The World Bank in Syria: Arab Republic."
https://www.worldbank.org/en/country/syria/overview

[27] ميلاد معتز والي، *الثورة السورية وتداعياتها السياسية* (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017)، 13-9.

[28] علي مازن عبد اللطيف العدوان، *التداعيات السياسية والاقتصادية للصراع السياسي في سوريا على الأردن في الفترة 2011-2015*، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العليا، 2018، 53.

[29] نادية فالح العموش، *أثر الازمة السورية على الاردن*، 2862.

[30] أمين المشاقبة، *السياسة الخارجية الاردنية والازمة السورية*، صحيفة الدستور (شباط 2017).
شوهد بتاريخ 2019/8/7، الرابط: http://cutt.us/5BS43

[31] علي مازن عبد اللطيف العدوان، التداعيات السياسية والاقتصادية للصراع السياسي في سوريا على الأردن، 51-53.

[32] نادية فالح العموش، *أثر الازمة السورية على الأردن*، 2863.

[33] خالد واصف الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني والمجتمعات المستضيفة، مؤسسة كونراد اديناور، عمان، 2014، 82

[34] ياسر أحمد العجلوني، "اللاجئين السوريين وأثرهم على المملكة الاردنية الهاشمية: الوضع القانوني والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،" *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*، العدد 10 (2015)، 223.

[35] ضيف الله عوض حسين اللاحم، *أثر تداعيات اللجوء السوري على الخيارات المائية الاستراتيجية في الأردن 2001-2015*، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، 2016، 79.

[36] محمد سالم غديفان الغوبرين، *أثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية*، 88.

[37] نادية فالح العموش، أثر الأزمة السورية على الأردن، 2863.

[38] حسين عبد المطلب الأسرج، "مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية،" مجلة شؤون مصرية، العدد 165 (ربيع 2016)، 165.

[39] باسم حامد الدهامشة، *أثر اللجوء السوري على السياسة الاردنية*، 75.

[40] فادي شامية، *"أثر الازمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين*،" مجلة رؤية تركية، العدد 2 (صيف 2015)، 90.

[41] ياسر أحمد العجلوني، *اللاجئين السوريين وأثرهم على المملكة الأردنية الهاشمية*، 223.

[42] Beatrix Immenkamp," Syrian crisis: Impact on Jordan," European Parliamentary Research Service (EPRS), Feb 2017, pp. 4.

[43] خالد واصف الوزني، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين*، 92.

[44] Alshoubaki, W, & Harris, M, " impact of Syrian refugees on Jordan: A framework for analysis," *Journal of International Studies*, no 11 (2018), pp 158.

[45] نادية فالح العموش، *أثر الازمة السورية على الاردن*، 2864.

[46] ياسر أحمد العجلوني، *اللاجئين السوريين وأثرهم على المملكة الأردنية الهاشمية*، 224.

[47] علي مازن عبد اللطيف العدوان، *التداعيات السياسية والاقتصادية للصراع السياسي في سوريا على الاردن*، 121.

[48] محمد سالم الغويرين، أثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الأردنية، 93.

[49] خالد واصف الوزني، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين*، 116.

[50] باسم حامد الدهامشة، *أثر اللجوء السوري على السياسة الأردنية*، 79.

[51] محمد سالم الغويرين، أثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الأردنية، 91.

[52] خالد واصف الوزني، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين*، 95.

[53] محمد الحوراني محمد الحوراني، "أعباء اللجوء السوري وتنشيط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية: مقاربة وصفية تحليلية من منظور التروما الثقافية." *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 45 (2017)، 303.

[54] Alshoubaki, W, & Harris, M, " impact of Syrian refugees on Jordan, 159.

[55] علي عواد الشرعة وآخرون، "الأردن في مواجهة الإرهاب بين التكييف الداخلي: الحذر المتفاعل النشط،" مجلة دراسات وأبحاث، العدد 22 (2016)، 202.

[56] فادي شامية، *أثر الازمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين*، 84.

[57] ياسر أحمد العجلوني، "اللاجئين السوريين وأثرهم على المملكة الاردنية الهاشمية: الوضع القانوني والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،" *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*، العدد 10 (2015)، 225.

[58] بين كونابل، من الاستقرار السلبي الى الايجابي: كيف يمكن لأزمة اللاجئين السوريين ان تحسن من آفاق مستقبل الاردن، مركز راند، 2015، 29-30.

[59] جمال الشلبي، *أثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية*، 204.

[60] علي مازن عبد اللطيف العدوان، *التداعيات السياسية والاقتصادية للصراع السياسي في سوريا على الاردن*، 84.

[61] نادية فالح العموش، *أثر الازمة السورية على الأردن*، 2865.

[62] علاء الدين سليمان اللوباني، *أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن 2011-2015*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2016، 101-102.

[63] محمد الحوراني، "أعباء اللجوء السوري وتنشيط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية: مقاربة وصفية تحليلية من منظور التروما الثقافية،" *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 45 (2017)، 327.

[64] Alshoubaki, W, & Harris, M, " impact of Syrian refugees on Jordan: A framework for analysis," *Journal of International Studies*, no 11 (2018), pp. 156.

[65] علي مازن عبد اللطيف العدوان، *التداعيات السياسية والاقتصادية للصراع السياسي في سوريا على الأردن*، 86.

[66] نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة،" مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16 (2017)، 72-71.

[67] فرانسوا ربيبت ديغات، "أزمة اللاجئين السوريين: رؤية عالمية واقليمية،" تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل: وجهات نظر من لبنان والاردن والعراق، مركز الشرق الاوسط، مجلد (سبتمبر 2016)، 54.

[68] قدر نايل سليمان الدغمي، "تداعيات اللجوء السوري على الاردن،" مجلة اتجاهات سياسية، العدد 5 (أغسطس 2018)، 14.

[69] Tabitha Ross, "ILO Response: Syrian Refugee Crisis in Jordan and Lebanon, Advancing Social Justice, Promoting decent work.
https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lang--en/index.htm

[70] لجين عبد الكريم احمد، دور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في ادارة أمة اللاجئين السوريين في الاردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2017، 49.

[71] "برنامج المشورة والدعم الاسري من المنظمة الدولية للهجرة،"IOM" البعثات الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية في تركيا.
شوهد في 2019/8/19: https://tuerkei.diplo.de/tr-ar/service/05-VisaEinreise/iom-familienunterstuetzungsprogramm-ar/1523438

[72] Omar DHI, "Syrian Refugees and the Regional Crisis," Carnegie Middle East Center, Dec 2014.
https://carnegie-mec.org/2014/12/30/syrian-refugees-and-regional-crisis-pub-57622

[73] "مصير اللاجئين السوريين في الأردن: بين العودة والبقاء،" CNN بالعربية، يناير 2019.
شوهد في 2019/8/19: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/01/05/syrian-refugees-jordan-return

[74] محمد أشلواح، "قراءة في الأزمة السورية من منطور القانون الدولي ومداخل معالجتها،" *مجلة العلوم السياسية*، العدد 1 (شتاء 2016)، 119.

[75] محمد الحوراني، *أعباء اللجوء السوري*، 303.

ملف العدد

التداعيات الجيوستراتيجية للتطبيع الاماراتي مع (إسرائيل): رؤية (إسرائيلية)

The geostrategic implications of the Emirati normalization with (Israel)

Perspective (Israeli)

محمد بلعيشة باحث دكتوراه جامعة الجزائر-3-

محمد الأزهر العبيدي باحث في علوم سياسية الجزائر

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية فهم التداعيات التي قد يفرزها تطبيع الامارات لعلاقاتها مع (إسرائيل)، كما سنحاول تفكيك أسباب هذا التطبيع والاهداف المرجوة منه، ولكن هذه المرة سيكون التحليل مغايرا، بحيث سيكون من منظور الطرف الاخر (إسرائيل)، إذ نعطي القارئ وجهة نظر جديدة للاحداث من منظور (إسرائيلي) وهذا لتقليب قضية التطبيع من مختلف وجهات النظر قصد المقاربة والفهم.

الكلمات المفتاحية: التطبيع- الامارات- (إسرائيل)- السلام- القضية الفلسطينية-الشرق الأوسط.

Abstract :

This research paper tries to understand the implications that the UAE's normalization may produce for its relations with (Israel), and we will also try to deconstruct the reasons for this normalization and the desired goals, but this time the analysis will be different, so that it will be from the perspective of the other side (Israel), as we give the reader a new point of view. From an Israeli perspective, this is to turn the issue of normalization from different points of view in order to approach and understand.

Key words: normalization - the Emirates - (Israel) - peace - the Palestinian issue - the Middle East.

المقدمة

(إسرائيل) كيان يتنفس الخوف، حيث يعتبر الهاجس الأمني جزءرئيس في تركيبة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي له-الكيان-، ولا يمكن بأي شكل من الاشكال فصل أي ميدان في (إسرائيل) عن الامن، ولعل الطريقة التي تأسس بها هذا الكيان وسياساته التي انتهجها فيما بعد دون تناسي سلسلة الحروب التي أعقبت إعلان القيام (إسرائيل) سنة 1948م (1948م-1956م-1967م-1973م-1982م)؛ كانت كفيلة بتفسير سبب هذا الخوف والتوجس من الجوار المحيط.

إن الخوف لا يفضي بأي شكل من الاشكال الى سلام، ولعل سلسلة اتفاقات التسوية التي بدأت ب(كامب ديفيد 1978م- إتفاق مدريد للسلام 1991م- إتفاق أوسلو1 1993م- إتفاق وادي عربة 1994م- إتفاق أوسلو2 1995م) لم تكن في مضمونها أبدا طرحا للسلام ولم تقدم حل للشعب الفلسطيني وإنما كانت فقط ضمانات أمنية (لإسرائيل) أخرجتها من حالة شرعية الحرب عليها وبالتالي كان السلام الذي تنشده (إسرائيل) آلية من آليات تثبيت أركان الدولة الصهيونية وسط بيئة رافضة ومعادية الى وقت قريب، وشأن السلام في ذلك شأن الحرب، وهذا يرجع إلى ديناميكية السياسيين (الإسرائيليين) باختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع العرب حسب الأوضاع الزمانية والسياسية والدولية.

لوقت قريب ورغم التدهور الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه دول الجوار المحيطة (بإسرائيل)، لم تتمكن هذه الأخيرة من فرض نفسها ككيان طبيعي على الأقل لدى الأوساط الشعبية، وكان أي تعامل ولو كان غير مباشر مع (إسرائيل) يعتبر جريمة تتنافى والأعراف الاجتماعية والدينية لشعوب المنطقة، لذلك طرحت (إسرائيل) مجموعة من المشاريع الإقليمية والسياسات الثقافية والتجارية منذ عقود الغاية منها إزالة التصلب وعدم القبول داخل إدراك شعوب الشرق الأوسط.

ولا يمكن فصل إنضمام الامارات إلى قاطرة الدول المطبعة؛ بأنه حدث عرضي أو هامشي، وانه لمن قصور الفهم السياسي أن يعتبر هذا الحدث شأنا إماراتيا خالصا، فالتطبيع جرى مع دولة عربية مسلمة إضافة الى انها دولة خليجية ما يعني أن هذا يحمل في طياته دلالات جيوسياسية وأهداف دفينة لايمكن فهمها الا من خلال تبني منهجية تفكيكية لهذا المتغير الجديد لمعرفة خفايات وتداعيات تطبيع العلاقات وهو ما ستحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

خلفية تاريخية للعلاقات العربية-(الإسرائيلية) السرية

لفهم التطبيع يجب أولا فهم الدلالة اللغوية لهذا المصطلح وما هو معناه لكي نتعامل معه في السياق السياسي للدراسة، فتطبيع الشيء هو إضفاء صفة الطبيعي عليه وجعله طبيعي، والتطبيع باللغة الإنجليزية هو"the normalization" وبالفرنسية "normalisation" أي من المصدر "normal" والتطبيع في علم الاجتماع هو العملية التي يتم من خلالها اعتبار الأفكار والسلوكيات التي قد تقع خارج الأعراف الاجتماعية على أنها طبيعية [1] يُقصد بكلمة "طبّع"، في معجم اللغة العربية المعاصرة، جعل الأمور طبيعية، ويعرّف قاموس أكسفورد التطبيع/Normalization[2]، على أنّه جعل الشيء مناسبًا للظروف وأنماط الفعل الطبيعية، ويطبّع/Normalize الشيء تعني أن تجعله طبيعيًا، عاديًا، وذلك من خلال تكييفه مع الشروط الطبيعية. بعباراتٍ أخرى، إن التطبيع هو عملية تبديل حالة ما هو شاذ، غير مألوف، أو غير طبيعي، حتى يصبح طبيعيًا ومألوفًا وعاديًا. [3]

في العادة يجري إستعمال مصطلح التطبيع في الأدب السياسي للصراع العربي-(الإسرائيلي)، ولعل الفكرة النمطية التي تمتلكها الأغلبية هو أن العلاقات العربية-الإسرائيلية كانت في قطيعة تامة؛ لكن في نفس الوقت فان مفهوم التطبيع يتعارض مع فكرة المقاطعة والممانعة، فبمنطق التعاريف أعلاه فان تطبيع العلاقات بين العرب و(إسرائيل) هو جعلها طبيعية ويعلن عنها رسميا بما يعني أنها كانت موجودة، وهنا يطرح أمامنا إشكال؛ هل كان هناك علاقات عربية-(إسرائيلية) سابقا ليتم تطبيعها الان؟ وهل التطبيع مع (إسرائيل) يعني تدشين علاقات جديدة ام عملية تحويل واقع هذه العلاقات من حالة السرية والغموض الى العلن والإشهار؟

في واقع الأمر كتب "إسرائيل شاحاك" في كتابه "أسرار مكشوفة" (**بعض الدول العربية، ولمقاصد وأهداف عملية قد توقفت عن مقاطعة إسرائيل في العام 1967م، بعد حرب الستة أيام مباشرة، وبدأت في متابعة أشكال مختلفة من التجارةو العلاقات الأخرى مع إسرائيل، وإستمر هذا منذ ذلك الحين، إلى أن أصبح دعامة مهمة للاقتصاد الإسرائيلي، في البداية عملت الرقابة الإسرائيلية على أن لا يذكر هذا الموضوع صراحة في وسائل الاعلام، رغم أنه كان معروفا على نطاق واسع في إسرائيل، أما بالنسبة للدول العربية فقد تواصل ظهور المقالات والتقارير الصحفية التي تؤكد نجاح المقاطعة، كان الواضح أنها تنشر بوحي من السلطات إلا أنه بمرور الزمن بدأ يسمح للصحافة العبرية بالإشارة بشكل غير مباشر إلى تجارة إسرائيل مع الدول العربية)** [4] "يوسف عين دور" كتب في صحيفة "عال هامشمار" والتي استند في معلوماتها على نشرات زوده بها البروفيسور "جاد جيلبير" (خبير في اقتصاد الشرق الأوسط) بجامعة تل أبيب؛ بأن: (**في أوائل الثمانينات بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية بما في ذلك المناطق المحتلة حوالي 500 مليون دولار وبين الفترة 1988م-1989م بلغت الصادرات الإسرائيلية الى جميع الدول العربية باستثناء المناطق ومصر مابين 1.5 و 2 بليون دولار دون احتساب الأسلحة والمنتجات الأمنية...بلغت الصادرات الإسرائيلية الخفية للدول العربية حوالي 10% من اجمالي الصادرات وهو ما يعادل 1 بليون دولار أمريكي)** [5]

يعتقد "**شاحاك**" (من الاعتقاد بالشيء والايمان به) من الناحية الرسمية أن الدول العربية كانت كلها تقاطع (إسرائيل) منذ 1948م باستثناء مصر التي ربطتها اتفاقية سلام معها، لقد كانت هناك حالة من المقاطعة أسس لها مكتب "مكتب المقاطعة" ومقره بدمشق ووظيفته فرض منع محدد وإصدار تعليمات إرشادية ملزمة لجميع الدول العربية، والمقاطعة هذه كانت بعد إحتلال الضفة الغربية عام 1967م عبارة عن شكليات فقط، فبعد سنة 1967م بدأت البضائع الإسرائيلية تغزو الأسواق العربية، وأصبحت المناطق المحتلة مراكز شحن وتصدير البضائع الإسرائيلية الى الدول العربية شرقي الأردن وليس الأردن بالذات، وفرضت الأردن ومكتب المقاطعة على الغرفة التجارية في الضفة والتي كانت تحت الإدارة الإسرائيلية بالصاق بطاقة يكتب عليها "صنع في الضفة الغربية" أو "صنع في غزة" وإستجابت السلطات الإسرائيلية على الفور لهذا المطلب، وأصبحت البضائع الإسرائيلية رائجة في الأسواق العربية مادام كتب عليها "صنع في غزة او الضفة الغربية" ومن الطريف أن المستهلك العربي كان يعرف بانها إسرائيلية المنشأ وكانت الشاحنات الإسرائيلية تنطلق الى الحدود اللبنانية و الأردنية وتفرغ شحناتها لشاحنات عربية المهم أن الشاحنات الإسرائيلية لم تنقل السلع بل وصلت بشاحنات عربية، ولعل فضيحة الأقنعة الغازية الفاسدة التي فجرتها الصحافة الإسرائيلية والتي تم توزيعها على المواطنين أيام حرب الخليج هذه الأقنعة كانت قد باعتها (إسرائيل) لألمانيا قبل ذلك وبسبب اندلاع الحرب اضطرت الى استرجاعها وكان مكتوب عليها بطاقة بانها منج عربي مكتوبة باللغة العربية، وطرح التساؤل وقتها لماذا تبيع (إسرائيل) أقنعة غازية فاسدة لألمانيا التي لا تحتاج هذه الأقنعة أصلا، وواضح أنها كانت موجهة لتباع لدول عربية عن طريق ألمانيا، واضافة الى ذلك فانه ثمة تقارير معلومات عن مدافع هاون إسرائيلية ومعدات عسكرية أخرى صدرت الى المغرب وعمان والميليشيات اللبنانية. [6]

ومن الإعتقاد (الإسرائيلي) "شاحاك" فانه كلما تظاهرت الدول العربية بعدائها (لإسرائيل) كلما ازدادت مشترياتها من البضائع الإسرائيلية الصنع وإزدادت علاقاتها السرية ب (اسرائيل) توثقا، حيث يشير بان العكس قد حدث إذ أن الدولتين الوحيدتين مصر و الأردن الأكثر اعتدالا والتي طبعت مع (إسرائيل) منعتا جميع الصادرات الإسرائيلية تقريبا، وأن الدول التي تشتري كميات كبيرة من البضائع الإسرائيلية الصنع هي دول لا تسمح حتى بإظهار كلمة (إسرائيل) على الخرائط التي

تباع على أراضيها، وأشار ان كل من ليبيا والمغرب وتونس وعمان تربطهم علاقات وثيقة ب (إسرائيل) باستثناء الجزائر بوصفها الدولة الوحيدة التي لا تتاجر معها بأي شكل من الاشكال. [7]

الانتقال من الحرب الى التطبيع والسلام في الفكر الاستراتيجي (الإسرائيلي)

بعد إعلان قيام (إسرائيل) في 1948م قوبل ذلك برفض عربي مطلق أعقبه سلسلة حروب عربية-(إسرائيلية) (1948م-1956م-1967م-1973م-1982م)، فرض خلالها على (الإسرائيليين) طوق عربي رافض خلق أزمة وجود وحصار بالنسبة (لإسرائيل)، الامر الذي جعل القيادات الإسرائيلية تتوجه الى تبني سياسات إقليمية جديدة سماها بن "ديفيد بن غوريون" (سياسة القفز عن الحواجز الإقليمية) أولا لكسر الطوق والحصار العربي، ثانيا خلق علاقات بديلة للبيئة العربية الرافضة، وكل هذا يتماشى وعدم إلغاء فكرة السلام والتطبيع الذي سيتي لاحقا حسب (الإسرائيليين) حتى أن الحروب التي نشبت بينهم وبيت العرب كانت في نظرهم رد فعل طبيعي لاعلانهم المفاجئ لقيام دولتهم على أراضي عربية وذات قدسية دينية في الإسلام.

بالنسبة للاسرائيليين فان السلام أخطر وأصعب من الحرب، وهو ما بدأ يؤكد توجههم في الانتقال من مسار الحرب الى مسار السلام حين دخلت مصر في اتفاقية سلام 1978م أعقبتها سلسلة اتفاقات منها مفاوضات مدريد سنة 1991م، وإتفاق أوسلو 1993م ثم أتفاق وادي عربة مع الأردن 1994م [8]؛ إذ يرى في هذا الصدد "شمعون بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" (**العديد من أصدقائي بل وأكثر من الخصوم سألوني كيف أمكنني إستبدال إهتمامي بالقوة العسكرية لاسرائيل-ومن واقع مناصبي العسكرية العديدة طوال عشرين عاما- بكل هذا التفاني و الإخلاص للعملية السلمية، وفي الوقت الذي لا أرى فيه سببا للاعتذار أو الندم إلا أنني أرى مانعا م الشرح، فعلى ما أذكر لم أكن أنا الذي عمل على تغيير المسار من التصور التقليدي للدفاع الوطني القائم على أنظمة الأسلحة إلى التصور الحديث القائم على الاتفاقيات السياسية ويضم عناصر أخرى مثل الامن الدولي و الاعتبارات الاقتصادية، فالواقع يؤكد بأن العالم هو الذي شهد تغييرات كاسحة، وعملية التغيير إنما تجبرنا على إستبدال مفاهيمنا بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة**) [9]؛ هذا الانتقال (الإسرائيلي) من طرح الحرب الى طرح السلام لا يعني بأن (إسرائيل) كيان ينشد السلام، ومن يتبنى هذا الاعتقاد فذلك يعتبر من باب القصور الاستراتيجي إذا ما رصدنا الخروقات الإسرائيلية للمواثيق والمعاهدات الدولية في حق الشعب الفلسطيني والاستيطان الغير شرعي وغيرها من التجاوزات التي لا تصدر الا من دولة إحتلال، السلام في نظر (إسرائيل) تفرضه البيئة الدولية ويعتبرا حلا مثاليا مؤقتا بالنسبة لها، فالحديث عن السلام مع العرب في الوقت الحالي ينبغي إلحاقه بسؤال وجيه وهو من هم العرب الذين يوقع معهم السلام؟ ومن المؤكد ان اتفاق السلام "كامب ديفيد" كان أكثر انصافا من اتفاقات السلام التي اعقبته، فتغير الأنظمة والايديولجيات الحاكمة تجعل من (إسرائيل) الكيان الوحيد الأكثر قوة وراحة سياسية في حين تقابلها أنظمة عربية متهاوية تعيش أزمات داخلية فليس من الحكمة ولا العقل بالنسبة لصانع القرار (الإسرائيلي) اعلان حروب وتحمل تكاليف لتحقيق اهداف يمكن إملاءها فقط بدون مقابل، كما ان القادة (الإسرائيليون) يعترفون بأن حل النزاع بالطرق العسكرية غير وارد، الامر الذي حفزهم الى البحث عن الحلول السياسية [10].

لا يقتصر الامر على هذه الأسباب فقط فالبيئة الإقليمية والدولية أيضا تجعل خيار السلام هو الخيار الأفضل من بين عدة خيارات على طاولة صناع القرار (الإسرائيليين)، فمع مطلع التسعينيات وسقوط المعسكر السوفياتي وبروز الولايات

المتحدة الامريكية كقائد وحيد للعالم والتي تعتبر حليف إستراتيجي (لإسرائيل) يعطيها دفعة نوعية ويحسن مكانتها الإقليمية، إضافة الى سقوط العديد من الفواعل الإقليمية التي كانت تعاديها كالعراق وليبيا ومواجهتها لهاجس الفشل الدولاتي وإمكانية التقسيم او التدخل لأجنبي او التوسع الاصولي، الامر الذي يختصر عليها الزمن والامكانيات ويضعها في مصاف القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط الى جانب كل من إيران وتركيا.

(إسرائيل) قوة إقليمية شرق أوسطية وواقع مفروض على العرب

إن السلام بالنسبة (لإسرائيل) لا يعتبر هدفا وإنما أداة تضمن من خلالها بقاءها وتتخلص من عقدتها الوجودية شأنه شأن الحرب والضربات الاستباقية، (فإسرائيل) كيان يتنفس الخوف ولديه هواجس أمنية لا يمكن أن ينساها ولو في عز فترات السلام ولا يمكن للخوف ان يؤدي الى السلام الدائم بأي شكل من الاشكال، ودليل ذلك حيطتها من الجانب المصري ومراقبته بعين الشك والريبة رغم بقاءه ملتزما باتفاق السلام ولم يسجل له ان خرق احد بنوده لدليل عن الهاجس الذي تعيشه، بالنسبة (لإسرائيل) فالسلام الدائم لن يتحقق الا عندما تصل الى درجة عالية من احتواء كل التهديدات الأمنية وهذا لن يحدث الا بالثقة المطلقة بينها وبين دول الجوار وهذا ما لن يحصل حسب اعتقاد (إسرائيل) نفسها [11] الا من خلال خلق نظام إقليمي تكون إسرائيل أحد فواعله الرئيسية يكون بعيدا عن أي طابع إسلامي أو عروبي.

تنطلق (إسرائيل) في ادراكها لمكانتها القادمة في الشرق الاوسط من أفكار "ثيودور هرتزل" الذي كتب في عام 1897م في يومياته إذ يقول فيه:"**يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور إقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الإستثمارات و البحث العلمي والخبرة الفنية**". [12]

وهذا ما طالب به الوفد الصهيوني لمؤتمر الصلح في باريس سنة 1917م ومؤتمر "بلتيمور" للحركة الصهيونية في أمريكا سنة 1942م، والذي دعا إلى "**قيادة يهودية لكل الشرق الأوسط في حقلي التنمية و السيطرة الاقتصادية**" كما قدم "ناحوم جولدمان" فكرة السيطرة على هذه المنطقة اقتصاديا كبديل للحروب المكلفة، أما تصور "موشي دايان" فانه يرى بوجوب حدود مفتوحة بغير قيود ومشروعات مشتركة وحرية انتقال رؤوس أموال، اما "أبا إيبان" فيقول: "**تحقيق الحلم الصهيوني في المشاركة في الثروة العربية الظاهرة و الباطنة، و التي تؤكد مدخلا إلى مشاركة أوسع في الثروة العربية**". [13]

أما الجنرال "أمنون شاهاك" الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان الأسبق فقد كتب مقال له بعنوان "إسرائيل" والشرق الأوسط في عام 2000"، نشر في عام 1987م ما يلي:"**ينبغي أن تسعى "إسرائيل" خلال السنوات القليلة المقبلة لترسيخ مفهوم انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي**"، ويقول الجنرال "الوف هرايفن" حول اندماج "إسرائيل" في المنطقة: "**إذا لم تستطع "إسرائيل" الاندماج في عالم الغد فإن المشكوك فيه أن يكتب لها البقاء فترة طويلة**". [14]

كما طرح "شمعون بيريز" مشروع الشرق الأوسط الجديد، والقاضي بإقامة نظام إقليمي شرق اوسطي جديد يتولى مهمة إقامة بنى هيكلية متكاملة من هيئات ولجان إقليمية فنية متخصصة واقتصادية وتنسيقية ترسم النظام الإقليمي المقترح وتحدد سماته وتفاصيله ووظائفه والذي حسبه يقوم على ثلاث مراحل أولها إقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف، ثانيا إشراك مؤسسات اقتصادية دولية في انجاز مشاريع تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة، ثالثا صياغة سياسة اقتصادية للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية، مع إقامة وتطوير مؤسسات إقليمية رسمية. [15]

التطبيع الاماراتي للعلاقات مع (إسرائيل)

رسمياواضافة الى العلاقات المذكورة سابقا في بداية هذه الورقة البحثية، أقامت ثلاث دول علاقات رسمية مع (إسرائيل) وهي مصر والأردن وموريتانيا، وهناك دول أخرى لها علاقات أيضا لكن ليست رسمية مثل المغرب وتونس وقطر وسلطنة عمان [16]؛وهذا في سياق بناء شرق أوسط جديد (لإسرائيل) فيه أصدقاء عرب جدد.

وفعلا أعلن بتاريخ 2020/08/13 بيان مشترك بين كل من الولايات المتحدة الامريكية و(إسرائيل) والامارات العربية المتحدة، والذي اعلن فيه بأن هذه الأخيرة-الامارات- ستطبع علاقاتها مع (إسرائيل) بشكل طبيعي ورسمي وهذا مقابل تعليق هذه الأخيرة (إسرائيل) لخطة الضم لمناطق في الضفة الغربية [17]؛في واقع الامر لم يكن هذا البيان مفاجئا إذ كان من المتوقع أن تخرج هذه العلاقات الى العلن خاصة لما نذكر أنه كان هناك نشاط دبلوماسي وتجاري بين الطرفين، فقد سبقت العلاقات الرسمية سنوات من العلاقات السرية، حيث تم تسجيل زيارة وزراء إسرائيليين للامارات، منها زيارتي "ميري ريجيف" وزيرة الثقافة والمتحدثة سابقاً باسم الجيش (الإسرائيلي)، و"أيوب قرا" وزير الاتصالات في سنة 2018م، وزيارة "يسرائيل كاتس" وزير الخارجية في سنة 2019م، أما إقتصاديا فتم توقيع الاتفاق القاضي بتمويل أبو ظبي لمشروع خط غاز يربط الكيان الإسرائيلي بأوروبا بطول ألفي كيلومتر، أما على صعيد التعاون العسكري والأمني فسجل شراء الإمارات لطائرات تجسس إسرائيلية، وشراء برامج تجسس وتحديدا "بيجاسوس"، والمشاركة في مناورات عسكرية؛ هذا بالإضافة إلى التطبيع الرياضي، والتطبيع السياحي من خلال موافقة الإمارات على استخدام جوازات السفر الإسرائيلية في الحصول على تأشيرة ودخول الإمارات. [18]

تطبيع بالمجان (تعليق خطة الضم كمبرر للتطبيع)

سوقت الامارات بأن (إسرائيل) ستعلق الضم وهو مكسب حسبها يجب تثمينه من قبل الفلسطينيين وبان الامارات قدمت خدمة الى الشعب الفلسطيني، ولكن المتابع لقضية الضم سيجد أنه لا يوجد شيء على أرض الواقع، حيث كتب "انشل بفيفر" في الصحيفة الإسرائيلية "هآرتس تل أبيب" بأن "نتنياهو" نجح في المصالحة رسمياً مع دولة عربية منتجة للنفط دون تقديم أي تنازلات فعلية في القضية الفلسطينية، كما انتهز الحدث في تعزيز صورته كرجل دولة لا غنى عنه لبلاده، وقال بأنه في واقع الامر لم يكن لدى "بنيامين نتنياهو" أبدا خطة حقيقية فعلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، بل لم يكن هناك جدول زمني، ولا حتى خريطة، ولا مشروع قرار عرض على الحكومة أو الكنيست، وكانت هذه الخطة التي لم يخطط لتنفيذها قط قد أكسبته انقلاب دبلوماسي كبير يصيب في صالحه في الاستحقاقات الانتخابية القادمة. [19]

كتب الدكتور"محسن صالح" المتخصص في الشأن الفلسطيني في ذات الاتجاه بأنه (**تمّ تقديم اتفاق التطبيع في سياق تحقيق الإمارات لمكسب للقضية الفلسطينية بالزام "إسرائيل" بتعليق عملية ضمّ أجزاء من الضفة الغربية، ذلك أن البيان نفسه يذكر أن "التعليق" كان بطلب من ترامب نفسه، كما أن تعليق الضم كان قد تمّ أصلاً قبل شهر ونصف منذ مطلع تموز/ يوليو 2020 نتيجة وحدة وصلابة الموقف الفلسطيني، وعدم توفر غطاء أمريكي لعملية الضم، مع وجود اعتراضات دولية واسعة عليه، فكانت عملية تأجيل الضم هي تحصيل حاصل، والإمارات بنظامها السياسي الحالي ليست أصلاً في وضع سياسي ولا جيو-استراتيجي يمكنها من إحداث فارق نوعي في الشأن الفلسطيني**). [20]

تقدم الامارات نفسها بأنها قد حققت مكسبا ثمينا للقضية الفلسطينية بتعليق الضم كمقابل للتطبيع، في حين يتضح بأنه على أرض الواقع لا يوجد مشروع ضم فعلي او حتى تم تعليقه مسبقا بأشهر، وفي حال رجحنا فرضية أن التعليق تم بضغط إماراتي فعلينا التركيز على نقطة انه تعليق فقط وليس إيقاف نهائي لعملية الضم.

التداعيات الجيوستراتيجية للتطبيع الاماراتي

1- الولايات المتحدة الامريكية:

مما لا شك فيه أن تطبيع العلاقات بين الامارات و(إسرائيل) لن يكون عديم التأثير، بل يمكن ربطه بمجموعات من الملفات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، فمثلا بالنسبة للامريكيين فان التطبيع يعتبر إنجازا تاريخيا يخدم الإدارة الامريكية الحالية في ملفاتها الخارجية خاصة في ظل التشنج مع الصين سواء في الجانب الاقتصادي او من ناحية الجائحة كوفيد 19، وتصاعد شدة الخطابات مع قوى أخرى تصفها الولايات المتحدة الامريكية بالشريرة مثل كوريا الشمالية و إيران، لذلك فان افتكاك اعتراف دولة عربية ذات وزن اقتصادي كبير (بإسرائيل) يعطي دفعا لصفقة القرن كما انه سيعتبر نجاحا أمريكيا في ملف الشرق الأوسط وتحديدا في أشد القضايا تعقيدا فيه والمميز بالنسبة للامريكيين ان هذا التطبيع تم بمبلركة ووساطة أمريكية، وأقل ما يمكن قوله أن الإدارة الامريكية حاولت إنقاذ ما يمكن إنقاذه من التصدعات المتكررة للملفات الخارجية. [21]

2- فلسطينيا:

على الصعيد الفلسطيني فيمكن القول بأنه هناك إجماع من طرف كل الفصائل الفلسطينية على رفض الخطوة الإماراتية، واعتبار هذا التطبيع بحسب البيانات التي صدرت خيانة للقضية الفلسطينية، ومكافأة للكيان الصهيوني على جرائمه، بالإضافة إلى أنه بالنسبة لقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وفتح ينسف مسار التسوية السلمية ومبادرة السلام العربية [22]؛هذا التطبيع سيضع السلطة الوطنية وفي مأزق سياسي أمام الفلسطينيين أنفسهم وهي التي إختارت منهجية "التسوية" وها هي النتائج عكسية، ومرة أخرى يقتنع الفلسطينيون بطرح "حركة حماس" أو على الأقل يراجعونه والذي يتبنى المقاومة، لذلك فان عدم تقديم تنازلات تحسب مكاسب لصالح السلطة فانها قد تفكك نفسها أو تتفكك وهي التي كانت تمتص الكثير من الصدمات الأمنية نيابة عن (إسرائيل) وفي حال التفكك فان (إسرائيل) لن تجد نفسها في مواجهة حركة حماس فقط بل من الممكن جدا انخراط فصائل جهادية كانت تابعة للسلطة الوطنية وحركة فتح [23]؛كما أن التطبيع مرة أخرى يقنع الفلسطينيين بأنهم يجب أن يرضخوا للشروط (الإسرائيلية) لان (إسرائيل) تمد يد السلام ويجب التفاوض معها وهذه المرة المطلب كان عربيا وليس أمريكيا.

3- عربيا:

لازال العرب يراوحون مكانهم في القضية الفلسطينية ملتزمين بذلك بمبادرة السلام العربية 2002م والقاضية بانشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليا في حدود 1967م وعودة اللاجئين والانسحاب (الإسرائيلي) من الجولان مقابل التطبيع مع (إسرائيل) في إطار ما عرف بـ (الأرض مقابل السلام) [24]؛وفي ظل الازمات الداخلية التي تعاني منها معظم الدول العربية فان الحديث عن دور عربي فاعل في القضية الفلسطينية ضعيف ولم يعد وارد، ومازاد في التسقيف المستوى المتدني للدعم العربي للقضية الفلسطينية هو اعتبار الامارات لتعليق خطة ضم ربما لم تكن لتطبق حاليا ووصفها بانه مكسب استراتيجي

فان ذلك يعتبر انسحابا من حول الفلسطينيين وبداية الى دخول عدة دول عربية أخرى في اتفاقات سلام مع إسرائيل وهو ما صرح به دونالد ترامب وكذلك كوشنر الذي قال بان التطبيع مع السعودية أصبح أمر حتمي. [25]

4- تطويق إيران وتحجيم دورها الاقليمي

من الجانب الإيراني فقد أدانت وزارة الخارجية الإيرانية بشدة اتفاق تطبيع العلاقات الإماراتية-(الإسرائيلية) واصفة إياه بأنه "حماقة استراتيجية" لن تؤدي إلا إلى تقوية "محور المقاومة" المدعوم من طهران، في حين ذكرت صحيفة "كيهان" الناطقة باسم التيار المتشدد في النظام الإيراني السبت أن الإمارات أصبحت "هدفا مشروعا" للقوات الموالية لطهران، كما صرح الرئيس الإيراني "حسن روحاني" حسبما نقلت عنه وكالة "مهر" الإيرانية " **(إننا نحذر الامارات من فتح ابواب المنطقة لدخول الكيان الصهيوني، وإن فعلت سوف نتصرف معها بشكل مختلف)**، واعتبر الامارات بانها ارتكبت خطأ كبيرا جدا ويأمل أن تتراجع عن هذا الخطأ وتنتبه الى طريق الخطأ الذي سلكته والذي لا يخدم حكامها ولا يخدم أمنها [26]؟ ولفهم أسباب ودوافع الموقف الإيراني نحتاج الى قراءة أولية في الخريطة الجغرافية لموقع الامارات الجيوسياسي كما هو موضح في الخريطة:

خريطة توضع موقع الامارات بالنسبة لايران

المصدر: خريطة صماء مع تعديل الباحث

من خلال قراءة الخريطة التي توضح الموقع الحساس لدولة الامارات فانه يمكن إعطاء تفسير للموقف الإيراني، وذلك بأن (إسرائيل) تمكنت من وضع نقطة ارتكاز استراتيجي لها بالقرب من أحد أهم المضائق البحرية العالمية وهو "مضيق هرمز" ومن عدوها التقليدي إيران، وهو ما يعتبر جزء من سلسلة التسويات الجيوبوليتيكية التي تقوم بها إسرائيل بداية بمشروع تسليم الجزيرتين "تيران" و"صنافير" الى السعودية الامر الذي سيخلق ممر دولي أسفل خليج العقبة يتيح للبحرية الإسرائيلية الانعتاق البحري والحرية في الدخول الى البحر الأحمر وصولا الى الشواطئ الاسيوية عبر مضيق "باب المندب"، وبالتطبيع مع الامارات يمكن (لإسرائيل) الوصول الى بحر العرب أيضا ما سيسهم في تحجيم الدور الإيراني الاقليمي.

5- التطبيع والصراع في الشرق الأوسط (صراع تحالفات)

بخصوص الترتيبات الإقليمية التي ستتأثر باتفاق التطبيع كتب "تسيفي بارئيل" في صحيفة "هآرتس" مقالا بعنوان "الاتفاق مع الإمارات يضع إسرائيل في قلب الصراعات في الشرق الأوسط"، بانه يعتقد أن الاتفاق يضع إسرائيل ضمن حلف المحور المناهض لإيران كما أشرنا سابقا والدول المنهمكة عسكريا وسياسيا في الصراعات الإقليمية والحروب والتحركات في منطقة الشرق الأوسط، وحسب تصوره فان الامارات أصبحت قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، إضافة الى انها شريك في الحرب على اليمن وتعمل مع مصر والسعودية وفرنسا وروسيا ضد تركيا وقطر في الساحة الليبية، وتجدد العلاقات الدبلوماسية مع نظام بشار الأسد في سوريا. [27]

6- الدور الاماراتي في الصراع (الإسرائيلي)- التركي حول غاز الشرق الأوسط

وقعت كل من قبرص واليونان وإسرائيل في العاصمة اليونانية، أثينا، في مطلع عام 2020، على اتفاق مد خط أنابيب "شرق المتوسط" (إيست ميد)، والقاضي بنقل الغاز من البحر المتوسط إلى أوروبا، ويعتبر هذا المشروع محاولة لمواجهة سعي تركيا لبسط سيطرتها على موارد الطاقة في شرق المتوسط، وهو "مشروع مهم" بحسب هذه الدول بالنسبة لمنطقة يتزايد فيها التحرك التركي حول استغلال ثروة المحروقات، خاصة وانه من المحتمل جدا أن تصبح مصر شريك في هذا الحلف بسبب ما يشوب العلاقات بين مصر وتركيا من توتر، خاصة مع ارتفاع وتيرة التصعيد مع إرسال قوات تركية إلى ليبيا، والذي يعتبر جزء منه محاولة حفاظ تركيا على مصالحها في البحر المتوسط والتصدي للمشروع الإسرائيلي- اليوناني- القبرصي المشترك، [28] والغرض من هاذ المشروع هو الاضرار بالمشروع التركي لنقل النفط والغاز من ليبيا إلى أوروبا، بعد توقيع التحالف الإستراتيجي بين تركيا وليبيا [29] ويجدر بالذكر ان الامارات هي التي ستتكفل بانشاء مشروع خط انابيب الغاز الرابط بين (إسرائيل) وأوروبا. [30]

الخاتمة:

أكاديميا لا يمكن التعاطي مع التطبيع الاماراتي بالعواطف وبمنظور الجماهير وردود الأفعال على شبكات التواصل الاجتماعي وبينات الجمعيات والمنظمات الحقوقية وغيرها، وإنما يجب إخضاعه الى مقاييس إختبار لفهم الأسباب والتداعيات للمقاربة أكثر إلى الحقيقة، ومن خلال العرض السابق يمكننا أن نخلص الى اهم النقاط:

- لم يكن التطبيع حدثا مفاجئا بل كان متوقعا نظرا للمؤشرات التي كانت تدل بان وتيرة العلاقات بين (إسرائيل) ودول عربية أصبحت متصاعدة وكثيفة، وتعتبر الامارات بداية جديدة في سيناريو علاقات (إسرائيل) بالعرب الرسمية والشرعية.

- التطبيع الاماراتي لا يمكن تصنيفه مثل التطبيع المصري في كامب ديفيد بل هناك فرق شاسع، فهذا الأخير كان اتفاقية سلام وكان بصورة ندية بين الطرفين كانت لمصر فيها كامل حقوقها، لكن التطبيع الاماراتي لم يكن اتفاقية سلام بل جرى تبريره بحجج واهية وهي تعليق ضم الاحتلال لأراضي فلسطينية محتلة كمقابل للتطبيع.
- تطبيع الامارات دلالة على ان المنظومة الخليجية ستدخل في علاقات معلنة ورسمية مع (إسرائيل) وما الامارات الى بوابة الدخول.
- اعلان التطبيع يدعم صفقة القرن بصورة مطلق ويرجح فرضية تنفيذها فعليا على ارض الواقع رغم الرفض الفلسطيني لها، وذلك بدخول دول عربية في علاقات رسمية مع (إسرائيل).
- التطبيع مع الامارات دلالة على أن (إسرائيل) بدأت في بناء قواعد ارتكاز استراتيجية تهيئ لها الجغرافيا في صالحها، فبعد نشاطها في إفريقيا وضمان أن البحر الأحمر لن يكون مياه إسلامية خالصة، ها هي اليوم تتواجد في مضيق هرمز وتقترب من الأراضي الإيرانية.
- (إسرائيل) كيان لا ينشد السلام بل يستعمل السلام مثل استعماله الحرب لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.
- أغلب الدلالات السياسية و الجغرافية توحي بأن الشرق الأوسط يتوجه الى المنظور (الإسرائيلي) وهو كومنولث شرق اوسطي (لإسرائيل) فيه الريادة والزعامة الإقليمية.

---

[1] Wikipedia, **normalization**, On the following link https://en.wikipedia.org/wiki/Normalization

[2] https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/normalize

[3] أحمد سعيد قاضي، التطبيع بتعريفاته المتعدّدة، تاريخ النشر 2017/11/18، على الموقع الالكتروني الرمان على الرابط التالي:
https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=4603

[4] إسرائيل شاحاك، **أسرار مكشوفة سياسات إسرائيل النووية و الخارجية**، ترجمة: هشام عبد الله، دار الاهلية للنشر و التوزيع، لبنان، 1997، ص ص 156،157

[5] **المرجع نفسه**، ص ص 164.165.166.

[6] المرجع نفسه، ص 164.

[7] المرجع نفسه، ص 179.

[8] خالد وليد محمود، **آفاق الامن الإسرائيلي الواقع و المستقبل**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2007، ص 171.

[9] شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة:محمد حلمي عبد الحافظ، لبنان: دار الاهلية للنشر و التوزيع، 1994، ص33.

[10] خالد وليد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

[11] **المرجع نفسه**، ص181.

[12] غازي حسين،**الشرق الأوسط بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب،2005،ص12.

[13] عبد اللطيف علي مياح، حنان علي ابراهيم الطائي، **الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الخليج العربي**، عمان: مجدلاوي، 2002،ص ص 182، 183.

[14] غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[15] خالد وليد محمود، **مرجع سبق ذكره**، 184.

[16] وحدة الرصد و التحليل، **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي الى اين**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 5.

[17] Jon B. Alterman, **The Normalization of UAE-Israel Relations**, CSIS center for strategic & international studies, August 14, 2020, On the following link : https://www.csis.org/analysis/normalization-uae-israel-relations?fbclid=IwAR3h5PK9BwJNv2aCbC3v0J-btnFiwdjXubJfgrmv0RwwEXBrQ90Di06VP7k

[18] محسن محمد صالح، **التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم**، على الموقع الالكتروني لمركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات على الرابط التالي:
https://www.alzaytouna.net/2020/08/15/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b7%d8%a8%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84%d9%8a-%d8%a7%d9%84/?fbclid=IwAR3nzx__SI9fBFWxamJ6GIdc0MFPlkMazEwSW-W5CuXAnPvXjND8eHqQgm4#.X0pku9YzYdX

[19]Anshel Pfeffer, **In UAE Deal, Netanyahu Trades Imaginary Annexation for Real Life Diplomacy Win**, On the following link: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-uae-deal-netanyahu-trades-imaginary-annexation-for-real-life-diplomacy-win-1.9071474

[20] محسن محمد صالح، **مرجع سبق ذكره.**

[21] Jon B. Alterman, **op.cit.**

[22] محسن محمد صالح، **مرجع سبق ذكره.**

[23] Jon B. Alterman, **op.cit.**

[24] وحدة الرصد و التحليل، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[25] تايمز أوف إسرائيل، **كوشنر: التطبيع بين إسرائيل والسعودية هو أمر 'حتمي'**، نقلا عن الموقع الالكتروني تايمز اوف إسرائيل على الرابط التالي:
http://ar.timesofisrael.com/%d9%83%d9%88%d8%b4%d9%86%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b7%d8%a8%d9%8a%d8%b9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%87/?fbclid=IwAR3QhmE7pPAInro0tbAp0ftUerYzr6YkeLzz_Kw3eRoen9-OEl5Yg4--YB8

[26] تايمز اوف إسرائيل، **الإمارات ترفض 'التهديدات' الإيرانية على خلفية اتفاقها مع إسرائيل**، نقلا عن الموقع الالكتروني تايمز اوف إسرائيل على الرابط التالي:
http://ar.timesofisrael.com/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b1%d9%81%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%87%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a/?fbclid=IwAR3nzx__SI9fBFWxamJ6GIdc0MFPlkMazEwSW-W5CuXAnPvXjND8eHqQgm4

[27] محمد محسن وتد، **التطبيع الإماراتي الإسرائيلي ظاهره سياسي وجوهره أمني**، نقلا عن الموقع الالكتروني للجزيرة على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%87?fbclid=IwAR3QhmE7pPAInro0tbAp0ftUerYzr6YkeLzz_Kw3eRoen9-OEl5Yg4--YB

[28] أنطوان شلحت، **ما هي تطلعات إسرائيل الإقليمية من وراء تصدير الغاز الطبيعي**؟، نقلا عن الموقع الالكتروني لمركز مدار للدراسات الإسرائيلية على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8406-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A

[29] محمد محسن وتد، **مرجع سبق ذكره**.

[30] محسم محمد صالح، **مرجع سبق ذكره**.

دولة العدد

نسرين بن ميهوب

الجمهورية الإسلامية الإيرانية بين الماضي والحاضر

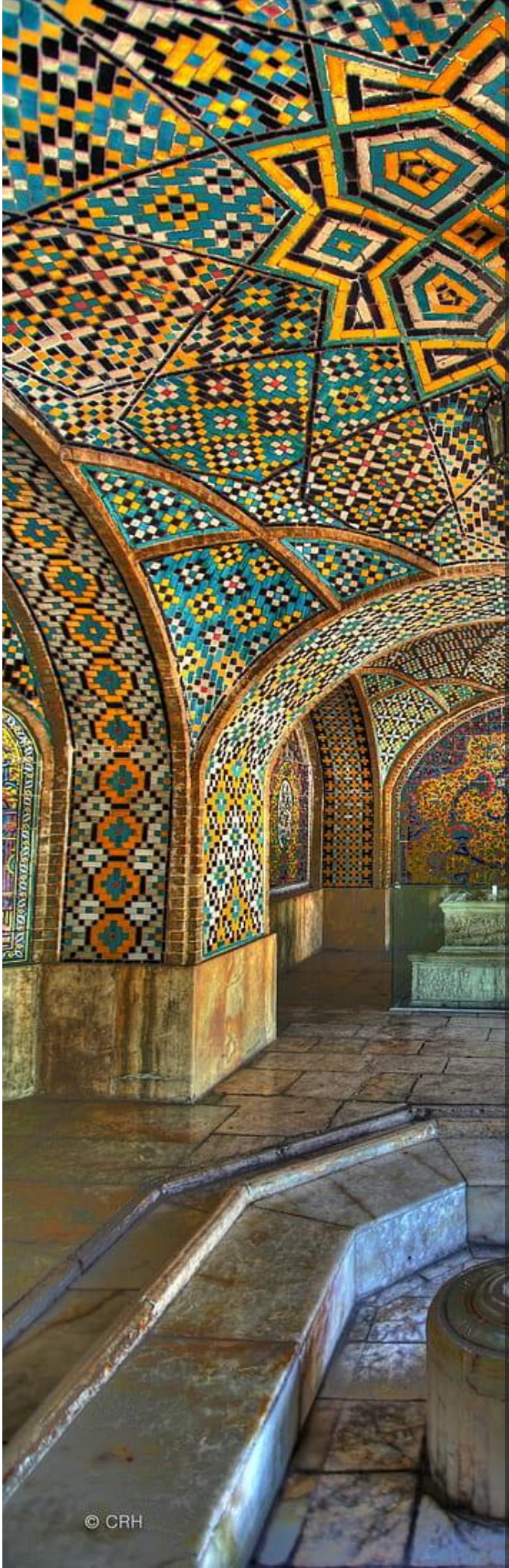

إيران، كلمةٌ تعودُ أصولها للغة الفارسية القديمة، وتعني أرض الآريين، نسبةً للقبائل الآرية التي نزحت إلى غرب آسيا عام 2000 قبل الميلاد. إذ تعاقبت منذ ذاك عدّة إمبراطوريات ودُول على الهضبة الإيرانية، من بينها الدّولة الأخمينية والإمبراطورية الساسانية والدّولة الصفوية وصولاً إلى الإمبراطورية القاجارية، ثمّ الدّولة البهلوية بقيادة رضا شاه بهلوي ثمّ ابنه محمد رضا بهلوي، والتي شهدت سقوط آخر حكم ملكيّ في بلاد فارس.

في ظلّ هذه الحِقب الزّمنية عاشَتْ إيران حياةً سياسيّةً غنيّة، إذ تميّزت بالديناميكية والتغيير. وشهدت عدّة ثورات داخليّة على أنظمة الحكم القائمة، وضدّ القوى الدّولية المهيمنة في مختلف المراحل. ولعلّ اللحظة الفارقة التي مثّلت تغييرا جذريًا في تاريخ إيران السياسي الحديث هي ثورة عام 1979، بمشاركة مختلف طبقات وفئات الشعب الإيراني، والتفّ حولها عدّة أطياف من الفسيفساء السّياسيّة التي تشكّل الطبقة والنخبة السياسية في إيران، من رجال الدّين ورجال البازار (التّجار) والأحزاب الإسلامية والشيوعية والعلمانية والقومية، فقد كانت ثورةً شعبية بامتياز على الحكم الشاهنشاهي ومُمارساته القمعية وسياساته التحديثية المتعارضة مع ثوابت المجتمع الإيراني والأوضاع الاقتصادية المتردّية. وتولّت قيادة الثورة طبقة رجال الدّين ممثّلة بالإمام موسوي الخميني لِمَا تميّز به من شخصية كاريزمية وما طرحَهُ من أفكار ثوريّة جذريّة ترتبط بطبيعة نظام الحكم وشكل الدّولة وعلاقة الحاكم بالمحكوم.

بعد نجاح الثورة الإسلامية في فيفري 1979، وعودة الخميني إلى إيران من منفاه في باريس، أُجري استفتاءٌ شعبيٌّ نتج عنه تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة وليّ الفقيه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله موسوي الخميني في ديسمبر 1979 . غيّرت هذه الثورة طبيعة النظام السّياسي الإيراني، وكذا العلاقات الخارجية لإيران مع دول الجوار والقوى الكبرى الممثلة آنذاك في الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد السوفييتي . فبعد أن كان نظام الشاه أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد الكيان الصهيوني، وتولى دور "شرطي الخليج" نظرا للقوّة العسكرية الإيرانية؛ تحوّلت هذه العلاقات إلى عداء بعد أن أعلن الخميني شعار "لا شرقية ولا غربية" ووصف الولايات المتّحدة بـ "الشيطان الأكبر"، ودعَى إلى إسقاط الأنظمة الملكية في دول الخليج العربية لأنّها لا تمثّل نظام الحكم الإسلامي حسب اعتقاده، وذلك ضمن أيديولوجية "تصدير الثورة" لتأسيس جمهوريات إسلامية على امتداد العالم الإسلامي وفقاً للنّموذج الإيراني، تدين بالولاء للوليّ الفقيه وتجتمع تحت مظلّة "الحكومة الإسلامية" حسب الإطار الفكري الذي وضعه الخميني .

رغمَ هذه التّحولات الجذرية في السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية، إلاّ أنّها ظلّت تتبوأ مكانة هامّة في استراتيجيات القوى الكبرى. وذلك نتيجة لموقعها الاستراتيجي. إذ تتوسّطِ إيران القارات الثلاث، وتتحكمُ في أهمّ ممرّ بحريّ: مضيق هرمز الذي يمرُّ عبره حوالي 60 % من صادرات النفط العالمية. تبلغ مساحةَ إيران 1,648,195 كم²، حيث تعدُّ ثانيَ أكبر دولة في المنطقة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية. كما تقدّرُ عددُ سكانها بحوالي 82 مليون نسمة حسب بيانات البنك الدّولي. يحدّها شمالاً كل من أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، وتشترك مع روسيا وكازاخستان بحر قزوين المغلق. وتطل سواحلها الجنوبية على الخليج العربي/الفارسي وخليجِ عمّان. أمّا غربًا فتحدّها العراق وتركيا.

الموقع الجغرافي لإيران

من الناحية الاقتصادية، تتميّز إيران بثروتها الطاقوية. فوفقاً للتقرير الإحصائي السنوي الصادر عن منظمة الدّول المنتجة للنفط (OPEC)، بلغت احتياطاتها من النفط 208.60 مليار برميل في سنة 2019. فيما انخفض إنتاجها إلى 2.36 مليون برميل يوميا، وتراجعت صادراتها إلى ما دون مليون برميل يوميا (0.65) وذلك بسبب للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام 2010، وسياسة الضغط القصوى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2016–) الهادفة إلى تصفير الصادرات الإيرانية من النفط لوقف النفوذ الإيراني في المنطقة وثنيها عن الاستمرار في برنامجها النووي.

نتيجةً لهذه العقوبات انخفض الناتج المحلي الإيراني إلى 445.35 مليار دولار سنة 2017، بينما يُقدّر نصيب الفرد منه 5420 دولار أمريكي. في المقابل، تمكّنت إيران من تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض القطاعات الصناعية والإنتاج الغذائي. كما أنها تملك ثروة معدنية كبيرة.

حسب إحصائيات موقع globalfirepower لسنة 2020 فإن:

- تحتل ايران المرتبة 14 عالميا من حيث ترتيب الجيوش
- كما تحتل المرتبة 8 علميا من حيث القوات النشيطة بتعداد قدره 523,000
- وتحتل المرتبة 17 عالميا من حيث القوات الاحتياطية بتعداد قدره 350,000
- تحتل ايران المرتبة 24 من ناحية القوات الجوية
- تحتل إيران المرتبة 13 عالميا من ناحية القوات البرية
- كما تحتل ايران المرتبة 6 عالميا من ناحية القوات البحرية
- تحتل ايران المرتبة 17 عالميا من ناحية ميزانية الدفاع

تمتلك إيران ترسانة عسكرية صاروخية جعلتها مصدر قلق لجوارها الإقليمي و الدولي من بينها:

من وحي آسيا

من وحي آسيا

"الفيروس والقرية الظالم أهلها"

الدكتور عبد القادر دندن

في عهود غابرة، كان النمرود حاكم بابل سيد الأرض وأكبر الجبابرة، ولكنه لم يعجز الله في شيء طبعا، وكان مصرعه آية من آيات إمعان الله في الفتك بالجبارين وإذلالهم بنهايات مهينة، فكان أن أرسل له بعوضة تسللت إلى دماغه فقلبت حياته رأسا على عقب، وجعلت من ضربه بكل ما هو متاح السبيل الوحيد لتخفيف آلامه، إلى أن مات ودخل في سجل العبر عبر التاريخ.

انتهى النمرود، ولكن الطغيان والتجبر لم ينتهيا من على وجه هذا الكوكب الضئيل، المتزامي في خضم كون لا متناهي، وبدلا من نمرود واحد أصبح في كل ركن من أركان الأرض نمرودا، ابتكر الإنسان الأسلحة، وراكم الأموال والاحتياطيات الضخمة من الذهب والعملات الصعبة، وخاض الحروب، وانتهك حق أخيه الإنسان في البقاء والعيش الكريم، ولوث البيئة، وعبث بالمناخ، وأسس للتفاوت الرهيب بين من يملكون ومن لا يملكون، وتمادى في خرق قوانين الطبيعة ونواميس الكون في الحياة الاجتماعية والعاطفية، وكان لابد لهذا العالم المتوحش من درس يعيده لحجمه الطبيعي.

قبل فترة قصيرة من ظهور فيروس كورونا، صرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" قائلا: "لا توجد قوة يمكنها إيقافنا"، من المحتمل بنسبة كبيرة أن ما كان يدور في خلد الرئيس الصيني عند إطلاقه لحديثه ذاك، قوى على شاكلة الولايات المتحدة أو اليابان أو روسيا، أو أية حركة انفصالية في التبت أو شينجيانغ، أو أي من الشركات الأجنبية الكبرى العالمية، ولكن من المؤكد أنه لم يكن يعتقد لوهلة أن التهديد الأخطر للعملاق الصيني قد يأتيه من عدو غير مرئي، من فيروس متناهي الصغر يضرب "ووهان" ويشل المقاطعة التي كانت تعرف بشلع الصين، ليصبح الملايين تحت الحضر والحجر خوفا من مخلوق مجهري، لا من حرب نووية أو إعصار استوائي أو تسونامي بحري أو هجوم كيماوي.

لم يلبث العالم إلا قليلا، ليصبح بدوره ميدانا لجبروت كورونا، هذا الاسم الذي سيدخل تاريخ البشرية اللاحق، وكيف لا وهو من أوقف حركة الطيران العالمية، وأهلك الاقتصاد العالمي، وخفض أسعار النفط، وأضعف أسواق المال، وفرق بين البشر، وباعد بين أناس كانت تجمعهم الاحتكاكات الفيزيولوجية، وتفرقهم الضغائن الكامنة والعنصرية والتميز والاحتقار الذي يحملونه لبعضهم، لمجرد الاختلاف في اللون أو الدين أو العرق، فخلت الشوارع وأفرغت المدن من صخبها، انطفأت أنوار باريس، وتلاشت حميمية روما، وانكسرت هيبة نيويورك، وبدا أن النظم الصحية لأعتى القوى الكبرى قد تجاوزها الفيروس بأشواط.

بدأ هواة الدراما البشرية بلعن الفيروس ونعته بأبشع الصفات، ولكنهم جانبوا الصواب في ذلك مثلما كانوا يفعلون دائما، فمهما كان معلمك قاسيا لا ينبغي أن تغضب منه أو تكيل له الشتائم، لأن ما يمنحك إياه من عبر ولو بطرق قاسية كفيل بأن يشفع له عندك، لقد علمنا فيروس كورونا معنى العدالة من جديد في عالم امتلأ ظلما وجورا، لقد ضرب كبار القوم وأقوى ساداتهم من رؤساء وزراء ووزراء وأفراد من العائلات الملكية، ومشاهير من فنانين ورياضيين، قبل مستضعفي هذا العالم الذين اعتادوا أن يكونوا أول الضحايا وأكبر الخاسرين، كان فيروسا ديمقراطيا، أكثر من الديمقراطيات العريقة التي تطبق مبادئها في أراضيها وتنتهكها عندما يتعلق الأمر بدول وشعوب أخرى، وأكثر ديمقراطية من النظم التي تتخذ من الديمقراطية غطاء شكليا لممارسات شمولية وتسلطية.

كيف لنا أن نلعن فيروسا أبان للبشر عن ضعفهم وهوانهم، فيروس علمنا كيفية غسل الأيدي من جديد، وعلمنا أن قلب الإنسان أقسى ما في الوجود، فبينما قتل العتاة الجبابرة ملايين الأطفال في العراق وأفغانستان واليمن وبورما وفلسطين وسوريا وإفريقيا الوسطى والكونغو وغيرها من المحطات الدامية، لم يتجرأ كورونا على قتل طفل واحد، بل أنه أعاد للطبيعة سيادتها، وللبيئة رونقها، أخيرا تنفس الكوكب الذي اختنق من فرط تلويثنا له، أصبحت جبال الهيمالايا تلوح بعيدا في الأفق بعد أن حجبتها الغازات المنبعثة لعقود، ثقب الأوزون تعافى، والجليد عاد للتماسك بعد أن كانت تهدده حرارة المناخ بالذوبان، وكم من مخلوقات فرحت بذلك، ونالت فرصة العيش ولو لفترة قصيرة في عالم خال من أنانية الإنسان وغبائه القاتل.

ولكن إلى متى؟ فحتما سيزول التهديد الفيروسي وتعود الحياة إلى طبيعتها العرجاء، ويعود البشر إلى هوايتهم المفضلة في قتل بعضهم ومحاربة جيرانهم، وتحطيم بيئتهم ومحيطهم الطبيعي، وينسى الجميع ما كان، وكأن ما كان لم يكن، وهذه هي عادة البشر أصحاب الذاكرة القصيرة، سنستعيد جبروتنا الوهمي، ونعيث فسادا في كوكبنا كعادتنا وربما أكثر، فحتى في عز الأزمة أظهرنا أبشع وأسوأ ما فينا، تناحرنا على متطلبات العيش، غير آبهين بأن ما ننهبه من غيرنا قد لا تكون لنا الفرصة ولا الوقت الكافي لاستهلاكه، وتحولت الدول إلى كيانات قرصنة تسلب حق بعضها البعض في المعدات الطبية، تأكد فعلا أن الدول أنانية وعدوانية وشرسة، وما ذلك إلا انعكاس لطبائع الناس الذين يشكلونها ويسكنونها ويديرونها، وتجاهلنا حقيقة أننا على نفس المركب، وإذا غرقنا سنغرق معا وما هي إلا مسألة وقت فحسب، فمتى سيعي الإنسان ذلك؟ أم أن هذا الكائن المخلوق للفناء كما يقول "مصطفى محمود" لا يعرف قيمة الأشياء إلا عند فنائها، وعندها يكون الأوان قد فات، أولم يأتينا نبأ الجبارين من قبلنا؟ وكيف أن الله لم يبق منهم ولم يذر؟ كان في العالم في زمن مضى قرى ظالمة صغيرة ومتفرقة، أما عالمنا نحن اليوم فجميعه قرية ظالمة ولكننا لا نعلم، فكم من عبرودروس مرت على الناس، ولكنهم لم يتغيروا ولم يصححوا مسارهم، ويبدو أنه لا فائدة فالناس كما وصفهم الرسول الله صلى الله عليه وسلم "نيام حتى إذا ماتوا أستيقظوا"، لقد ضرب الله لنا مثل البعوضة في النمرود، وضرب لعالمنا مثلا فيما دون البعوضة لعلنا نعود إلى رشدنا، فيا أيتها القرية الظالمة إلى متى ظلمك باق؟

قراءة في كتاب

قراءة في الكتاب الجماعي

التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية: المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية

د. موسى بن قاصير

كلية العلوم السياسية– جامعة قسنطينة 03

***خلفية الكتاب:**

لم يكن الاهتمام بمسالة المضايق البحرية والممرات المائية قضية جديدة في حياة المجتمعات والدول، إذ أنه مند القرون الأولى اهتم دارسو الفلسفة والتاريخ والسياسة ومدارسو السياسة، ومن بعدهم منظرو الجيوبوليتيك بأهمية المضايق والممرات المائية في قوة الدولة وفي تحقيقها لأهدافها، لما لها من أثر بالغ الأهمية في المجالات العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية والحضارية، حيث يلعب الموقع الجغرافي المطل على الممرات دورا هاما في سياسات الدول والقوى العالمية خاصة التي لها سياسات نشطة، وهو ما تناولته الدراسات الجيوبوليتيكية لاحقا، ثم لما لهذه المضايق من دور اقتصادي، إذ أن الطرق البحرية وسهولتها أضحت مهمة لدى المستكشفين ثم الحركة الاستعمارية ثم مرحلة العولمة والانتشار لبعض القوى العالمية التوسعية، دون نسيان الجانب الحضاري والاجتماعي أين سهلت انتقال الأفراد والأفكار من حضارات إلى أخرى، مما ساهم في امتزاج العنصر البشري على مر الحقب التاريخية.

ازدادت أهمية هذه المضايق في العصر الحالي تبعا للتغير الدي حصل على المستوى الإستراتيجي والعسكري وتفاعلات السياسة العالمية وخاصة ديناميكيات الجيواقتصاد العالمي، فنجد القوى الفاعلة تسعى جاهدة للسيطرة والهيمنة ومنه التحكم فيها، في إطار إدارة اللعبة الدولية اقتصاديا، لما لها من أهمية في التبادلات التجارية، وتدفق السلع والطاقة عبر القارات، وأيضا من الناحية العسكرية بالنسبة للقوى الإقليمية كما هو حاصل في مضيق هرمز ومضيق ملقا وغيرهما.

في ظل هده المعطيات والمتغيرات الحساسة، جاء هذا المشروع البحثي الذي أثمر هذا الكتاب الذي يحمل عنوان التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية: المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية، وهو نتاج فكرة ومقترح من الدكتور عبد القادر دندن أستاذ العلاقات الدولية بجامعة عنابة والمهتم بالشؤون الآسيوية والإستراتيجية، الذي أشرف على إعداد وتحرير الكتاب وتنسيق جهوده البحثية، بمشاركة نخبة من الباحثين من جامعات جزائرية مختلفة وهي: عنابة، قسنطينة 03، قالمة، باتنة 01، تيزي وزو، أم البواقي، والمسيلة، وهو ما يرتقي بثقافة العمل الجماعي المشترك في بلادنا، ويغير من الخلفيات المسبقة السلبية حول هذا النوع من الأعمال، كل ذلك برعاية من مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 01، ومديره

الأستاذ الدكتور حسين قادري الذي يعد أستاذا لعدد كبير من المشاركين في هذا العمل، وذلك ضمن سلسلة الدراسات الإستراتيجية التي تعد من المبادرات والنشاطات الرائدة للمخبر، وسعيه للرقي بالإنتاج الأكاديمي وتشجيع الباحثين الشباب.

***مضمون الكتاب :**

يهدف هذا الكتاب بشكل أساسي إلى محاولة معالجة الإشكالية الرئيسية المتعلقة بمدى حيوية المضايق والممرات البحرية في السياسة العالمية، ومدى حدة التنافس الدولي للسيطرة عليها، وتأثير ذلك على الأمن العالمي ووتيرة الحركية الاقتصادية الدولية عبر البحار.

ومن أجل الإحاطة بالأهمية الجيوبوليتكية وديناميكيات التفاعل عبر هده المضايق ومعرفة طبيعة كل حالة من حالات الدراسة في مناطق مختلفة من العالم، حتى يتسنى للباحثين والدارسين معرفة نقاط التقاطع بين العوامل المؤثرة في التنافس المتزايد حول السيطرة عليها، جاء الكتاب في ثلاثة محاور، موزعة على قرابة 270 صفحة:

المحور الأول: بعنوان المضايق والممرات البحرية في واقع السياسة العالمية، تضمن دراسات تخص الأبعاد والأدوار الجيوسياسية والاقتصادية لتلك المضايق والممرات، وعالجت كذلك نظريات الجيبوليتيك حول أهمية تلك المضايق، ثم وضعية هده المضايق في نظر القانون الدولي.

المحور الثاني: خصص للمضايق التي تقع في منطقة الشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من أهمية حيوية لارتباطها بقضية الطاقة وطبيعة الأزمات المعقدة والمزمنة في المنطقة، بداية من مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، وهي كلها مرتبطة بالحركية الاقتصادية ونقل النفط وتخضع للتوازنات الإقليمية والدولية غالبا.

المحور الثالث: عالج بالدراسة والتحليل مضايق من مختلف مناطق العالم ضمن خريطة جيوبوليتيكية معقدة، بدءا من مضيق ملقا، والممرات المرتبطة بالمشروع الصيني الحزام والطريق، ومضيق جبل طارق، ومنطقة المحيط الهندي، كما تم تسليط الضوء على ممرات القطب الشمالي، وأخيرا قناة بنما غرب الكرة الأرضية.

في الموضوع الأول، ناقشت الأستاذة طروب بحري الأبعاد والأدوار الجيوسياسية والجيواقتصادية للمضايق والممرات البحرية، حيث أوضحت أهميتها في الحركية التجارية والنشاط الاقتصادي الذي تمثله في التبادل الدولي،إذ يوجد حوالي 30 ممرا بحريا يعتبر عصب التجارة، وكان سببا للحروب بين الدول، لأنها تعتبرها جزء من سيادتها، وزادت أهميتها مع ازدهار تجارة النفط خاصة في منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، من الناحية العسكرية تبين الدراسة الأهمية الجيبوليتكية لها، لأنها ترتبط بالأمن ورصدت في هذه الدراسة باقتضاب أهمية مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس وقناة بنما، وهي أهم المضايق والقنوات البحرية المتحكمة في التفاعلات الاقتصادية والعسكرية.

يليها في الموضوع الثاني الأستاذ زغوني رابح الذي يعالج موقع المضايق البحرية في نظريات الجيبوليتيك في فكر ماهان، فيبين في هذا الجزء المزايا والمصالح الاستراتيجية للموقع البحري عبر التاريخ، والقدرة على التأثير في الواقع الدولي بفعل القوة البحرية، موضحا موقف الأميرال الأمريكي "الفريد ماهان " من أن السيطرة على البحر من خلال التجارة البحرية

والتفوق البحري، تعني فرض الهيمنة على العالم كعامل رئيسي بين العناصر المادية في قوة الأمم وازدهارها، وكيف أن البحر مثل أعظم معبر استراتيجي للقوى العالمية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتحقيق السيادة العالمية، تجيب هده الدراسة على إشكالية مهمة مرتبطة بالقوة البحرية ونشأة الجيبوليتيك البحري مطلع القرن العشرين، وهذا من خلال نظرية ماهان وقدرتها على التكيف مع التحولات التقنية والاتصالية الحاصلة خلا قرن، ومناقشة فرص تطبيقاتها في العلاقات الدولية للقرن الواحد والعشرين.

بعدها يدرس الأستاذ عصام بارة في الموضوع الثالث منظور القانون الدولي للمضايق البحرية، ووضع هذه الأخيرة في المواثيق الدولية مند عصبة الأمم، وقانون البحار لعام 1958 و1960، ثم مؤتمر مونتيغوباي وأخيرا قانون البحار لعام 1982، تجيب هذه الدراسة على إشكالية مدى قدرة اتفاقية 1982 لقانون البحار على تحقيق التوازن بين مصالح الدول المطلة على المضايق ومصلحة الجماعة الدولية، وهذا من خلال النصوص القانونية.

في الموضوع الرابع تدرس الأستاذة عبلة مزوزي مضيق هرمز كمعبر للنفط والأزمات، حيث تبين مدى الارتباط المضيق بالعديد من الأزمات ،لأنه يقع في منطقة مضطربة جيوساسيا مما جعله يتحول من منفد بحري اقتصادي الى ممر للأزمات، وهو ما يعتبره المحللون تهديدا حقيقيا لأمن الطاقة وله تأثير واضح على حالات السلم والتعاون وحالات الحرب في المنطقة، وتجيب هذه الدراسة على الإشكالية المتمثلة في كيفية تحول المضيق من ممر نفطي إلى ممر للأزمات خاصة في ظل سياسات الدول المتاخمة له، وكيفية استغلالها لجغرافيتها في إدارة الأزمات وسياسات الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير مثل البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الموضوع الخامس، يتطرق فيه أستاذ الزاعات الدولية بجامعة قسنطينة 03رضا دمدوم لمضيق باب المندب والصراع المتجدد على هدا المعبر البحري الحيوي، ويسلط الضوء على الأهمية الجيوسياسية له والسياسات الدولية تجاه هذا المعبر الحيوي، خاصة في ظل التوتر السائد هناك والاضطراب السائد في منطقة القرن الإفريقي إلى غرب المحيط الهندي، وهنا تبرز أهمية هذا المضيق من خلال التحكم في الوصول الى البحر الأحمر وقناة السويس، خاصة من طرف الدول التي لها طلب متزايد على الطاقة من بترول وغاز، أما فيما يخص السياسات الدولية فهي متركزة على اعتباره نقطة عبور تجارية رئيسية، ولهذا فهو يواجه تحديات أمنية دائمة ويلقى اهتماما من طرف الولايات المتحدة الامريكية والصين ومصر وتركيا وبلدان الخليج العربي.

الموضوع السادس كان من نصيب الأستاذ مصطفى بوصبوعة، وتمحور حول قناة السويس في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، والتي تعد إحدى الممرات المهمة مند تأسيسها ثم بعد تأميمها، والتي رأت مصر فيها قضية سيادية، لتصبح فيما بعد ضمن خارطة الصراعات الجديدة على المضايق والموانئ الدولية، وازداد التنافس حولها خاصة مع تزايد نشاط الصين وروسيا في المنطقة، وظهور منافسين جدد، وهو ما سيؤثر على ميزان القوى على المستوى الإقليمي، وتجيب هده الدراسة على إشكالية مدى تأثير وتأثر قناة السويس بالتغيرات الحاصلة على مستوى تغير توزيع القوة على المستويين الإقليمي والدولي، وتأثير المشاريع البحرية الجديدة عبر العالم على مكانتها المستقبلية.

في مستهل المحور الثالث نجد الموضوع السابع، الذي يدرس فيه الأستاذ دندن عبد القادر المهتم بالشؤون الآسيوية، واحدة من أهم المسائل الجيوستراتيجية المعقدة، والمتمثلة في معضلة أو مأزق ملقا النقطة الحرجة في آسيا، مبينا المكانة الإستراتيجية للمضيق سواء تجاريا أو اقتصاديا وعسكريا، لأنه نقطة ربط بين المحيطين الهندي والهادي، ويضمن تدفقات نفطية معتبرة لأهم الاقتصاديات في آسيا وعلى رأسها الصين من الشرق الأوسط وإفريقيا، ومنه تمر السلع الآسيوية المصدرة لمختلف مناطق العالم، وهو ما يجعله ذو قيمة جيوبوليتيكية كبيرة خاصة للملاحة العالمية جيوسياسيا وجيواقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والهند كذلك، ومنه أصبح منطقة تنافس بين هذه القوى، وهذا في حد ذاته شكل تهديدا للأمن والملاحة في المضيق، تجيب هذه الدراسة على إشكالية الفرص والتحديات التي تعترض الملاحة في هدا المضيق، ومستقبل الأمن والاستقرار في المحيطين الهندي والهادي والعالم ككل في ظل حدة التنافس الدولي حوله.

تكفل الأستاذ حسين قوادرة بتغطية الموضوع الثامن، الذي يدرس مكانة المضايق والممرات البحرية في مشروع الحزام والطريق الصيني، يبحث في هذا الصدد توجهات الصين ضمن خططها الجديدة لتنمية علاقاتها مع مختلف دول العالم سعيا منها لتحقيق مكاسب مالية وتنموية، وهو ماركز عليه الرئيس الصيني عام 2013 خلال طرحه لمبادرة بناء حزام طريق الحرير الاقتصادي ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين، بهدف دعم العوامل الاقتصادية والولوج للأسواق العالمية وفق معايير عالمية في كل القارات، ويجيب على إشكالية حيوية المضايق والممرات البحرية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، والآثار السياسية والاقتصادية لمشروع طريق الحرير البحري على النظام الجيوسياسي والجيو اقتصادي في كل المناطق التي يشملها المشروع.

بينما تدرس الأستاذة سعيدة بن رقرق الموضوع التاسع، أهمية مضيق جبل طارق في الملاحة البحرية وقضية صراع السيادة حوله، باعتباره أحد أهم المضايق البحرية بجانب مضيق هرمز وباب المندب في المنطقة العربية، وترجع أهميته أيضا لموقعه الجيوبوليتيكي الذي يربط بين القارة الإفريقية والأوروبية، وأيضا كونه يربط بين البحر الأبيض المتوسط الذي هو مسرح لتفاعلات جيوسياسية جد ديناميكية عبر العصور والمحيط الأطلسي الذي يعد ساحة أيضا لتجاذبات دولية مهمة من طرف مختلف القوى العالمية، وتعتبر إشكالية السيطرة على المضيق من القضايا التاريخية المعقدة، إذ توجد في المنطقة ثلاث دول لها اتصال مباشر بالمضيق هي إسبانيا وبريطانيا والمغرب، وكل يدعي أحقيته في فرض سيادته الكاملة عليه، وتجيب الدراسة على إشكالية الأهمية الجيوبوليتيكية للمضيق ضمن حالة الصراع الدولي ومحاولات السيطرة عليه.

فيما انتقل بنا الأستاذ محزم عبد المالك في الموضوع العاشر إلى تعقيدات القرصنة البحرية في المحيط الهندي وجهود مواجهتها. فالظاهرة وإن لم تكن جديدة من حيث وجودها، ولكنها أصبحت مصدر قلق أمنى كبير بالنسبة للدول والفواعل المتضررة من نشاط القرصنة في المحيط الهندي، الذي يعتبر مزدحما بطرق الشحن الدولي، ولما لها من خصوصية جيوسياسية، تتمحور هذه الدراسة حول التهديدات الأمنية للقرصنة البحرية في المحيط الهندي وأبعادها القانونية والسياسية، ومدى تأثيرها على أمن الملاحة البحرية، وسبل مواجهتنا ومكافحتها دوليا وإقليميا.

إلى أعالي القطب الشمالي المتجمد كانت وجهة الأستاذة بن مشيح أسماء، متطرقة لموضوع الممرات البحرية الجديدة في القطب الشمالي كمسرح جديد للصراع الدولي، فلم تعد تلك المنطقة معزولة كما كنت من قبل، بل أضحت منطقة جذب

مع المتغيرات المناخية الأخيرة وانحصار الجلي، وانكشاف مساحات شاسعة من اليابسة، وظهور احتياطات كبيرة من النفط والغاز في المنطقة، ومع وجود مضيق بيرينغ واستعماله للشحن التجاري بما سيوفر الوقت والمسافة مقارنة بالمضايق الأخرى القديمة، مما يبين حالة الانتقال الجيوستراتجية إلى المناطق التي كانت مهملة أو غير مهتم بها في وقت مضى من طرف القوى الفاعلة في السياسة العالمية، وإمكانية التفكير فيه كمنفذ خلال تعرض المضايق الأخرى للاختناق، الذي قد يعطل تدفقات الطاقة، كل ذلك يجعل من الضروري دراسة الأهمية الجيبوليتكية للقطب الشمالي في تغير معادلات الصراع والنفوذ الدولي في مجال الطاقة وعمليات التبادل التجاري وتبني سياسات برغماتية لتحقيق المصالح.

في ختام هذا العمل تتطرق الأستاذة سميرة باسط لأهمية قناة بنما كمعبر حيوي غرب الكرة الأرضية، إذ تعتبر إحدى القنوات المهمة للملاحة البحرية والشحن التجاري، وهي من أهم القنوات الاصطناعية مند تفكير ساسة القوى الاستعمارية الأوروبية في شق القناة، وهي تمثل نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهادي، وهذا جعل الطريق مختصرا بشكل كبير للتبادل التجاري، ومن الناحية الاقتصادية نجد أنها ذات قيمة كبيرة لبعض الدول النشطة في المنطقة، من خلال المداخيل المالية، واستراتيجيا تعد نقطة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية حديقة خلفية لها، وتقع ضمن مجال نفوذها المطلق، وجدير بالذكر أن الدراسات العربية حول هذه القناة قليلة جدا، وهذا ما يزيد من أهمية هذا الإسهام في تعريف القارئ العربي والجزائري بقناة بمثل هذه الأهمية .

*قيمة وإسهامات الكتاب: يقدم كتاب التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية إضافة علمية أكاديمية للدراسات السياسية الدولية، إذ تتميز المعالجة بالشمولية في الطرح والتأسيس النظري للدراسة في شقها الجيوبوليتيكي الذي هو عنصر لا غنى عنه لفهم ديناميكيات السلوك الدولي، خاصة في حالات التنافس الدولي في المناطق الحيوية من شاكلة المضايق البحرية والممرات التي هي ضرورية جدا للنشاط الاقتصادي والتجاري وعمليات نقل الطاقة التي هي عصب الاقتصاديات الكبرى، والتي لا بديل عنها في الوقت الحاضر، بالإضافة لما يقدمه الكتاب من تحليل لأهمية الجيوبوليتيك البحري وكيفيات الاستفادة منه في تحقيق مكاسب، خاصة بالنسبة للقوى التي تسعى لأن تكون مهيمنة على مسرح السياسة العالمية .

تناول أيضا الكتاب نماذجا متعددة للمضايق البحرية من مختلف المناطق في العالم، وهذا من شأنه أن يقدم معطيات كثيرة للباحثين والمتخصصين، من أجل فهم خصوصية كل منطقة في العالم ومعرفة أيضا النقاط المشتركة والمتقاطعة التي تمكن من فهم حدة التنافس بين القوى العالمية حول هده المضايق والممرات البحرية والسيطرة عليها وبسط نفودها على المدى الطويل، وهو ما أشارت إليه كل الدراسات الواردة في الكتاب حول أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا واليابان والقوى الأوروبية وبعض الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران تركيا السعودية والإمارات العربية.

يبرز الكتاب أيضا من خلال التحليلات المقدمة مدى سيطرة المنظور البراغماتي في سياسات الدول والقوى العالمية في سعيها لتحقيق مصالحها، والدخول في حرب إن اقتضى الأمر وبناء تحالفات لحماية مصالحها كما هو حاصل في حالة مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، أين تصبح إمدادات الطاقة أهم من الأمن القومي والإنساني للدول

التي هي متاخمة جغرافيا لهذه الممرات، ويتجلى أيضا لنا من خلال النماذج المقدمة استمرار الطرح الواقعي وهذا من خلال حالة الخوف والشك التي تسود في هده النقاط البحرية المهمة، إذ تسيطر علاقات التنافس بدل التعاون ولغة التهديد وفرض منطق الأقوى بعيدا عن المواثيق القانونية والقانون الدولي، إذ أن لغة القوة أوضح من قوة القانون، وهو ما يجعل الأمن العالمي والإقليمي على المحك غالبا حين يتعلق الأمر بالتوتر في هده المناطق.

يوضح لنا الكتاب مدى أهمية العوامل الجيوستراتجية في تفاعلات السياسة العالمية، إذ أن هذه المضايق والممرات البحرية بالإضافة الى كونها نشطة اقتصاديا وتجاريا، فهي دائما نقاط ارتكاز للقواعد العسكرية وحاملات الطائرات التي تتمركز فيها على مدار السنة، وهو ما يتضح جليا في مضيق جبل طارق لأهميته القصوى لدى القوى الأوروبية وللمتوسط بصفة عامة، ومضيق هرمز الذي يعتبر ممرا ساخنا وبرميلا متفجرا بين القوى الإقليمية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى الصاعدة، ونفس الشيء نلاحظه في مضيق باب المندب، ومضيق ملقا وغيرها.

من الأهمية بمكان القول بأن الكتاب يساهم مساهمة فعالة في إعطاء الدراسات الجيوبوليتيكية دفعا قوي، للنهوض بهذا المجال من مجالات العلاقات الدولية، لما له من أثر بالغ في فهم ما يحيط بالدولة من ديناميكيات على مستوى الجغرافيات المختلفة، ومعرفة كيفية التعامل مع مختلف السياسات وتفادي الوقوع في فخ الأزمات الطارئة وحالة اللايقين، وبعبارة أخرى يمكن أن يكون هدا الشكل من الدراسات دليلا لصانع القرار ليعرف مدى الأهمية الجيوبوليتيكية للممرات البحرية والمضايق خاصة في المناطق الأكثر حساسية مثل الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وهو المجال الذي تفوقت فيه القوى العالمية التي جعلت الجيوبوليتيك المرتكز الأساسي لصناعة أي قرار عقلاني من شأنه أن يضمن مصالحها مهما كانت خصوصية المنطقة التي تنشط فيها، وجعلت من تطوير الدراسات الجيوبولتيكية مطلبا أكاديميا ملحا، حيث أن التخطيط منطلق أي استراتيجية خارجية تضمن تحقيق الأهداف المرسومة بدقة، وهو ما أوضحه الكتاب في كثير من أجزائه، وهو ما نلمسه في نموذج الصين من خلال مشروع الحزام والطريق، ومشاريع الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان مصالحها النفطية في مضيق هرمز وباب المندب، والقوى الأوروبية في مضيق جبل طارق، وأيضا المجال الجديد في القطب الشمالي المتجمد، الذي أصبح موضوعا حساسا في ظل التغيرات الجيوستراتجية الحاصلة، والحديث عن نظام متعدد الأقطاب تلعب فيه قوى مثل الصين وروسيا أدوارا مهمة.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de